LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أفكار للنهوض
- العقلانية الاقتصادية وسلوك الرأسمالية
- العولمة الاقتصادية الليبرالية
- الشراكة التركية ـ الإسرائيلية في مشروع جنوب شرق الأناضول
- النزاع في الشيشان: حرب مستمرة !
- التكتل اليميني الإسرائيلي والزمن السياسي أحادي البعد
- Mondialisation entre refus et alternative
- Implications of the US-UK war on Iraq

الدفاع الوطني اللبناني
الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العـدد السادس والأربعـون – تشرين الأول ٢٠٠٣

سلام أم حرب إبادة ؟

تكثر التصريحات الإسرائيلية التي تمزج بيـن الدعوة الى السلام ومكافحة الإرهاب، زاعمـة أن تفكيك هذا الأخيـر هو الشرط الأساسي لتحقيـق السلام. وكان هذا الشرط في السابق وقف العنف، وهو التسمية الإسرائيلية للإنتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

لكن السؤال البديـهي الذي يطرح نفسه هنا هو التالي : ما يكون السلام، وكيف يمكن ان يتحقق؟ وفي الجواب، ان السلام لا يمكن أن يتحقق في العادة بغيـر جلاء القوات المحتلة عن الأراضي التي احتلتها، ومنح الشعب الرازح تحت الاحتلال حق تقريـر المصيـر والحرية والاستقلال. إضافة الى ذلك، فالسلام يكون بيـن فريقيـن متحاربيـن متنازعيـن يتم التوصل الى اتفاق بينهما بالمفاوضات، اتفاق ينص على إنهاء النزاع ووقف الحرب وإحلال السلام.

اما القبول بالمفهوم الإسرائيلي للسلام، أي تفكيك البنى التحتية للإرهاب، فيطرح سؤالاً جديداً: هل ان عملية استشهادية ينفذها فلسطيني بوسائل بدائية ضد أهداف حديثة متطورة، يسمى إرهاباً، فيما غارة لطائرة متطورة، ذات تسليح معقد وأجهزة توجيه متقدمة، على منزل مدني، يُسمى حرباً؟ أوليست هذه الحرب إرهاباً؟

ان تفكيك البنى التحتية للإرهاب يجب أن يشمل الجيش الإسرائيلي لانه جيش إرهاب يقتل المدنييـن في المنازل وفي الشوارع، يحتل الأراضي، ويحرق المزروعات، ويفجر المباني ويطرد السكان، لأنه إذا كان التفكيك المذكور يعني فقط الجانب الفلسطيني، فإن المفهوم الإسرائيلي، يعتبر الشعب الفلسطيني كله إرهابياً، من هنا فإن السلام الإسرائيلي هو دعوة لمحاربة ما يسمى الإرهاب، أي دعوة واضحة لإبادة الشعب الفلسطيني أمام عيون العالم.

في ظل ذلك كله، متى يستفيـق دافعـو الضرائب في الدول المتقدمة ليسألوا عن مصيـر ضرائبهم التي تستخدم في حروب إبادة الشعـوب يا ترى؟

العميد الركن الياس فرحات
مديـر التـوجيـه

الفهرست

العدد السادس والأربعون – تشرين الأول ٢٠٠٣

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أفكار للنهوض ..... د. غسان الشلوق ٥

العقلانية الاقتصادية وسلوك الرأسمالية ..... د. زكريا فواز ٣١

العولمة الاقتصادية الليبرالية ..... د. مفيد قطيش ٧١

الشراكة التركية. الإسرائيلية في مشروع جنوب شرق الأناضول ..... أحمد أبو هدبة ١٢٣

النزاع في الشيشان: حرب مستمرة ! ..... روديارد قازان ١٤٧

التكتل اليميني الإسرائيلي والزمن السياسي أحادي البعد ..... احسان مرتضى ١٦٩

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
أفكار للنهوض

د. غسان الشلوق *

تختلف التعاريف وتتناقض التفسيرات، احياناً، حول ماهية "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" وطبيعتها وتوزعها، لكن ثمة شبه توافق غالباً بين الدارسين على اهمية دور هذه المؤسسات ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، بل على المستويات السياسية والاجتماعية العامة ايضاً. وقد استمرت هذه القناعة غالبة في السنوات الاخيرة على رغم تنامي منطق الوحدات الكبيرة في ظل نظام العولمة المفتوحة مع ما فرضه ذلك من اعادة نظر واسعة في مفاهيم العمل والانتاج والتوزيع في الاقتصاد العالمي.

وفي لبنان تنطوي هذه المسألة على مضامين متميزة. فالمفهوم مختلف والمشاكل والهواجس خاصة، اما الافكار المرتبطة باحتمالات (وحاجات) النهوض فهي، ايضاً، تنطلق من معطيات لبنانية محددة.

- اولاً: المفهوم، الحجم والدور

ثمة مفاهيم عدة، اذن، مختلفة واحياناً متعارضة، لتسمية "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن كل المفاهيم اتفقت على الطبيعة "الصغيرة" و"المتوسطة"

(* أستاذ العلوم الاقتصادية في الجامعة اللبنانية، مقرر اللجنة الاقتصادية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

للمؤسسات مع الاشارة الى ان هذين التعبيرين يتحملان، هما ايضاً، احتمالات تفسير عدة.

١- في المفهوم

انطلق التناقض في تحديد مفهوم "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" من اختلاف المواقع التي تستند اليها المفاهيم. والمعروف ان ثمة مواقع عدة متداولة ابرزها ما يتصل بما يمكن ان يسمى "الاختصاص"، او ما يرتبط ببعض عناصر التحليل والتصنيف. وبكلام آخر فان التحديد القانوني للمؤسسات ليس بالضرورة، تحديد الاقتصادي او الاجتماعي او السياسي او الاداري، كما ان العوامل التي تستند اليها هذه كلها تختلف، بشكل جذري احياناً، عن العوامل التي تحكم طبيعة فهم وتحديد سواهم.

اما عناصر التحليل فيمكن ان يكون كل منها، نظرياً على الاقل، صالحاً. وهكذا فان هناك من يصنف المؤسسات، حجماً، بحسب رساميلها وموجوداتها، وهناك من يفضل عنصر عدد العمال، او من يختار كمية الانتاج، او حجم الاعمال، او من يميل الى طبيعة العلاقات القانونية والشخصية والادارية داخل المؤسسة الخ...[١]. وعلى رغم ان كل هذه العناصر، وبالتالي المفاهيم، موجودة جميعها في شتى المجتمعات فان دولاً عدة ركزت على تصنيف دون آخر فبرز، مثلاً، مؤشر الموجودات الثابتة (Immobilisations) في التحديد الايطالي والياباني والايرلندي، ومؤشر حجم الميزانية (Bilan) في التحديد البلجيكي، ومؤشر عناصر الانتاج، بعضها او كلها، في التحديد البريطاني[٢]. واتجه التعريف المتداول على نطاق واسع فرنسياً والذي تبنته "الكونفيديرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" (CGPME)، الى اعتبار ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "هي تلك التي يتولى فيها قادتها "شخصياً ومباشرة" المسؤوليات المالية والاجتماعية والتقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة". ويحلو لبعض مسؤولي الكونفيديرالية الفرنسية ان يفرقوا بين "رب العمل الاداري" (Patronat de management) الذي

يتولى المسؤولية القيادية في مؤسسة كبرى يكون فيها بمثابة الموظف لا الشريك، و"رب العمل الفعلي" (Patronat réel) الذي يقوم، عادة، على رأس المؤسسة الصغيرة فيراهن بها، ومعها، بكل ماله ومعلوماته وعلاقاته ومستقبله، فاذا به، هو، المؤسسة[٣]. من هنا نشأت ايضاً، وتطورت فكرة "المؤسسة العائلية" او المؤسسة ذات البعد الانساني حيث الموظفون -اذا كان ثمة من موظفين- هم من "اهل البيت" حتى ولو لم ينتموا سلالة نسبية الى عائلة صاحب المؤسسة.

وعلى رغم تعدد العناصر والاعتبارات، بل تعارضها احياناً، فان توجهاً ينمو منذ سنوات يدعو الى التركيز على عنصرين اثنين في تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. العنصر الاول يتلخص في الدور القيادي المباشر لصاحب العمل في المؤسسة، والعنصر الثاني ينحصر في عدد العمال في هذه المؤسسة. لكن مسألة عدد العمال تختلف من دولة الى اخرى، اذ تكون المؤسسة "صغيرة"، مثلاً، عندما يقل عدد عمالها عن خمسين ومتوسطة عندما يقل عن خمسماية، وقد اخذت الدول الاوروبية الغربية بهذه الحدود او بما يقرب منها، لكن دولاً اخرى، ولا سيما منها الدول النامية، اخذت، عموماً، بأرقام اقل ارتفاعاً.

وفي لبنان لا حدود ثابتة لتصنيف المؤسسات، لكن ينظر عادة الى تلك الصغيرة على انها التي تضم اقل من خمسة عمال، والمتوسطة اقل من خمسين عاملاً. لكن ثمة مقاييس تعتمد، احياناً، مستوى عشرة عمال ومئة عامل. وفي كلا الحالتين يبقى حجم المؤسسات اللبنانية هو اياه تقريباً باعتبار ان هذه المؤسسات هي، في غالبيتها الساحقة، صغيرة جداً بل وفردية.

٢- الحجم والتوزّع

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث عددها على الاقل، الشريحة الواسعة، واحياناً شبه الكاسحة، في شتى المجتمعات بما فيها تلك الصناعية المتطورة. وتؤلف المؤسسات الفردية او شبه الفردية القسم الاكبر من هذه المجموعة دائماً ، كما الحال، على سبيل المثال في فرنسا.

اما في لبنان فان الاحصاء الرسمي الذي نفذته ادارة الاحصاء المركزي في ١٩٩٦[٤] اشار الى وجود ١٩٨٤٣٦ مؤسسة سنتذاك القسم الاكبر منها (٨٨٪) صغيرة جداً (اقل من خمسة عمال) كما يستدل من الجدول رقم ١ المرفق.

الجدول رقم ١

توزع المؤسسات اللبنانية (١٩٩٦) حسب عدد العمال والمحافظات

عدد العمال / المحافظة	أقل من ٥	٪	٥-٩	٪	أكثر من ١٠ أو لا جواب	٪	المجموع	٪
بيروت	١٩٩٧٩	٨١	٢٠٧٨	٨,٤	٢٦٠٣	١٠,٦	٢٤٦٦٠	١٢,٤
جبل لبنان	٦٢٨٠٥	٨٥,٨	٤٥٧٥	٦,٣	٥٨١٣	٧,٩	٧٣١٩٢	٣٦,٩
الشمال	٤٠٣٥٩	٩١,١	١٦٩١	٣,٨	٢٢٤٤	٥,١	٤٤٢٩٤	٢٢,٣
البقاع	٢٤٩٨٦	٩٣,٢	٨٩٥	٣,٣	٩٢٥	٣,٥	٢٦٨٠٦	١٣,٥
الجنوب	١٧١٧٤	٨٩,٤	٧٨٥	٤,١	١٢٥١	٦,٥	١٩٢١٠	٩,٧
النبطية	٩٤٧٠	٩٢,٢	٣٢٩	٣,٢	٤٧٥	٤,٦	١٠٢٧٤	٥,٢
المجموع	١٧٤٧٧٣	٨٨,١	١٠٣٥٣	٥,٢	١٣٣١١	٦,٧	١٩٨٤٣٦	١٠٠

❖ **المصدر: ادارة الاحصاء المركزي، الاحصاء الشامل للسكان والمساكن، بيروت، ١٩٩٧**

وللتأكيد على وزن المؤسسات الصغيرة جداً يشير الاحصاء، ايضاً، الى ان ٨٦,٤٪ من المجموع العام مؤسسات فردية (١٧١٣٧٩) . وثمة ٤,٥٪ (٨٩٢٥ مؤسسة) شركات تضامن اوتوصية و٣,٣٪ (٦٦٤١) شركات محدودة المسؤولية و١,١ ٪ (٢٠٨٩) شركات مغفلة.

وتتوزع المؤسسات، بحسب الاحصاء نفسه، بشكل غير متناسق بين القطاعات، اذ ينتمي القسم الاكبر منها الى القطاع التجاري (٤٨٪) ولا سيما تجارة المفرق (٤١,٨٪ من المجموع العام). وثمة ١٢,٩٥٪ مؤسسات صناعية و٧,٥٨٪ مؤسسات زراعية (اضافة الى ٠,٤٤٪ لصيد السمك).

وتنتمي المؤسسات الاخرى الى القطاعات الخدماتية والادارية العامة المختلفة بما فيها الفنادق والمطاعم (١٣,٥٪) والتعليم (٢٨,٠٪) والنقل والانشطة المساعدة (٨,٠٪) والصحة والعمل الاجتماعي (٢١,٤٪) وخدمات الافراد (٧٢,٣٪) والانشطة الترفيهية والثقافية والرياضية (٠٧,١٪)...

وقد حصل تغيير جدي في صورة المؤسسة اللبنانية منذ ١٩٩٦ وحتى اليوم . وقد نشأ هذا التغيير عن عوامل ومعطيات عدة ابرزها اقفال ألوف بل عشرات الوف المؤسسات الصغيرة، في السنوات الاخيرة ونشوء او تحول العديد من المؤسسات الاخرى علماً ان "الميكرو مؤسسات" تتصف بحساسية مفرطة ازاء الازمات (الامنية، السياسية، الاقتصادية المختلفة) وتكون، غالباً، واقفة امام عتبة الاقفال حتى لدى تأسيسها، لأسباب تتصل بظروف قيامها وبطرق عملها. وفي هذا المجال قدّرت دراسة فرنسية رصينة[٥] ان مؤسسة صغيرة من كل اثنتين تغيب (نتيجة الاقفال النهائي او الدمج) بعد اقل من خمس سنوات على نشوئها، وقد انخفض متوسط عمر المؤسسات الصغيرة في فرنسا نفسها من نحو ٢٥ سنة في ١٩٦٠ الى ١٥ سنة في ١٩٩٠.

وبالعودة الى لبنان ، يمكن التكهن استنادا" الى معطيات متقاطعة ان عدد المؤسسات اللبنانية يبقى اليوم ، وبالمقارنة مع ١٩٩٦، هو اياه تقريباً او ربما زاد، فعلياً، بعض الشيء.

من هذه المعطيات تقديرات وردت في دراسة اعدت في اطار لجنة القضايا الاقتصادية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي[٦]، ومنها، ايضاً، استنتاجات مختلفة من خلال دراسة "العمالة والهجرة"، التي اعدت في اطار جامعة القديس يوسف[٧]، وقد ورد فيها، خصوصاً، ان نحو ٨٧ الف ناشط فقدوا وظائفهم في السنوات الاخيرة، وقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل الى نحو ١٦٠ الف ناشط (١١,٥٪). ومن المعطيات ايضاً تلك الناشئة عن نشاط ملحوظ قامت به مؤسسات داعمة مختلفة، دولية ومحلية (منظمات امم متحدة، منظمات غير حكومية او

حكومية مختلفة ،" كفالات " ...) وأدت الى قيام مؤسسات عديدة (فردية، نظامية او غير نظامية، او كبرى مختلفة)[٨].

واستناداً الى كل هذه المعطيات، وسواها، يمكن الافتراض انه، منذ ١٩٩٦ وحتى اليوم، سقطت بفعل الافلاس او الدمج او الهجرة او سوى ذلك، كتلة من المؤسسات، ونشأت، بفعل الدعم المختلف والتسهيلات، وبفعل محاولة الانطلاق، كتلة اخرى مشابهة او اهم بقليل. ويقدر حجم هذه الكتلة، او تلك، بما بين ٦٠ و٨٠ الف مؤسسة. ويعود الفارق في التقدير الى عدة اعتبارات منها غياب الاحصاءات الرسمية او الدقيقة والدور الكبير للمؤسسات غير النظامية والهامشية وهي مؤسسات تتحرك بسرعة ملحوظة[٩] نشوءاً وحركة وإقفالاً، والى بعض المفاهيم المختلفة في تحديد وفهم (واحصاء) المؤسسات. وتلتقي هذه الاعتبارات مع حدود معطيات الدراسة التي اعدت في اطار المجلس الاقتصادي، والتي قدرت عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في آخر ٢٠٠٢ بنحو ١٦٥٧٨٥ مؤسسة[١٠]. وعلى رغم الفارق الذي يمكن ان يبدو مع نتائج احصاء ١٩٩٦ (نحو ١٩٨ الف مؤسسة) فإن التقديرين قريبين باعتبار ان دراسة المجلس الاقتصادي استثنت عيادات الاطباء ومكاتب المحامين والمؤسسات الكبرى والادارات العامة ومكاتب الهيئات الدولية وقطاعات تفصيلية وردت في احصاء ١٩٩٦ ومنها، مثلاً، صيادي الاسماك. وتبقى النتيجة، عموماً، قريبة بعض الشيء: كتلة متغيرة سلباً (اقفالاً او دمجاً) او ايجاباً (خلق مؤسسات جديدة) تتراوح بين ٦٠ و٨٠ الف وحدة في كل اتجاه مع ميل الى التحسن في العدد النهائي ربما بلغ نحو ١٠-١٥ الف مؤسسة.

وتوزعت المؤسسات، بحسب عدد العمال، وحسب دراسة المجلس الاقتصادي كالآتي:

الجدول رقم ٢

توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ٢٠٠٢

العمال / المؤسسات	١-٤	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	اكثر من ٥٠	المجموع
العدد	١٤٦٥٦٠	١٢٨٧٧	٣٩٣٦	١٥٧٥	٨٣٧	١٦٥٧٨٥
النسبة ٪	٨٨,٤	٧,٨	٢,٤	١,٠	٠,٥	١٠٠

❖ **المصدر : المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والتطلعات "، بيروت ٢٠٠٢.**

وينتمي القسم الاكبر من هذه المؤسسات الى القطاع التجاري (١٠٠٧٠٨ مؤسسات او ٦٠,٧٪ من المجموع)، ويتوزع الباقي على الصناعة (٢٥٠٩٥ او ١٥,١٪)، وخدمات الافراد (١٢٢٠٥ او ٧,٤٪) ،والسياحة والفنادق والمطاعم (٧٧١٩ او ٤,٧٪)، والزراعة (٦٧٩٩ او ٤,١٪)، والصحة والتأمين (٤٣٦٤ او ٢,٦٪)، والبناء والعقارات (٣٨١٧ او ٢,٣٪) وسواها من القطاعات (٥٠٢٤ او ٣٪).

واللافت، بحسب هذا الاحصاء، ان القسم الاكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (٧٥٧٥٠ او ٤٥,٦٩٪ من عدد المؤسسات الحالية) حديث السن وهو نشأ بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢[١١] بما يعكس، مرة اخرى، حركة المؤسسات الصغيرة، سلباً وايجاباً، على مر السنوات وفي العقد الاخير تحديداً. وثمة ٣,٦١٪ فقط من المؤسسات (٥٩٨٢ مؤسسة) بدأت الانتاج قبل ١٩٧٠، و ٧,٣٥٪ (١٢١٧٨ مؤسسة) بين ١٩٧١ و١٩٨٠ و ١٨,٩٦٪ (٣١٤٣٨ مؤسسة) بين ١٩٩١ و١٩٩٦.

اما على المستوى القانوني فان الغالبية الساحقة من المؤسسات هي مؤسسات فردية (٨٦,٦٪ او ١٤٣٥٦٢ مؤسسة) او شبه فردية كمؤسسة التضامن (١١٠٥١ مؤسسة او ٦,٦٧٪ من المجموع) او مؤسسات التوصية البسيطة (٢٢٩٦ او ١,٣٨٪). وقلة من المؤسسات هي شركات محدودة المسؤولية (٦٧٧٣ او ٤,٠٩٪) او مغفلة (١٠٩٧ او ٠,٦٦٪).

ويقدر عدد العاملين في هذه المؤسسات بمن فيهم اصحاب العمل بنحو ٦٥٠ الف عامل (٤٠٨٤٨٩ اجراء) اي ما يمثل نحو ٥٥-٦٠٪ من قوة العمل، لكن دور هذه المؤسسات في الناتج القومي يبقى محدوداً (نحو ٤٠٪) اذ قدرت القيم المضافة في هذه المؤسسات بنحو ٦,٧ مليارات دولار فقط، وقدرت الاعباء الاجرية لديها بنحو ١,٨٨ مليار وحجم الانتاج ب١٦,٢٤ ملياراً[١٢].

وتعكس هذه المعطيات مجموعة من العناصر المترابطة حيناً والمتناقضة حيناً آخر. فمن جهة ثمة غير اشارة، لجهة الحجم والعدد على الاقل، للدور الذي يمكن ان تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي الوطني، ومن جهة اخرى ثمة غير اشارة -بل اشارات- الى الهزال القانوني والاداري والانتاجي لهذه المؤسسات، بما يقلل من دورها ويعرقل من احتمالات النهوض بها.

ويمكن ان تتبين هذه العناصر من خلال مراجعة الملفات والمشاكل التي تواجه هذه المؤسسات والتي تعوق نموها وتطورها.

- ثانياً: الملفات والمشاكل

تضج حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكم هائل من الملفات والقضايا والمشاكل، لكن ابرز هذه القضايا والمشاكل يظل يندرج تحت ثلاثة عناوين رئيسية هي هذه العامة او تلك المتعلقة بشؤون الانتاج او التصريف.

١- ملفات عامة

على رغم كونها عامة، غير مباشرة، وغير محددة، عادة، فإن القضايا والملفات العامة تشكل ضغطاً قوياً على مشروع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة منذ قيامه وحتى تصفيته.

ويحلو لبعض المسؤولين في المؤسسات، ولا سيما منها المؤسسات الصناعية، ان

يحدد المشكلة العامة الاولى بما يسمى مشكلة الثقة او مشكلة القناعة. وقد ردد بعض هؤلاء مراراً ان هذه المشكلة تتلخص بعدم ثقة المسؤولين في الادارة العامة بجدوى هذه المؤسسات، وهي مشكلة تنسحب تصرفات غير داعمة أو، حتى، مؤذية لها[١٢].

وفي مقابل "عدم القناعة" العامة يتصرف اصحاب المؤسسات الفردية، خصوصاً، وبنسبة كبيرة، بقدر واسع من الارتجال والخفة. فمؤسستهم غالباً ما تكون ردة فعل (من ترك وظيفة، او من ضعف اجر، او من نجاح نسبي لقريب او صديق) اكثر منها فعل عقلاني، او تكون محطة انتظار اكثر منها نظرة سليمة الى واقع السوق ومستقبله، او تكون طريقاً الى انفاق المال المتجمع من سفر او تعويض اكثر منها حسن توظيف واستغلال لهذا المال في وقت لا يكون التعامل مع المصارف امراً مرغوباً به او سهلاً او جذاباً لدى صغار المتعاملين.

والواضح ان هذه النماذج من التصرفات الفردية - وسواها الكثير- تقف غالباً وراء نشأة المؤسسات الفردية كما تقف وراء انهيارها لاحقاً. وواضح، تحديداً، ان غالبية المؤسسات الفردية (وبالتالي الغالبية الساحقة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) نشأت بعد ازمة عمل (بطالة...) او بعد حالة أمنية او سياسية او اقتصادية محددة (تهجير، هجرة، انتقال، عودة من سفر...)، كما ان هذه المؤسسات غالباً ما قامت بسرعة وبدون ملف مكتمل بدليل ان قسماً كبيراً منها بقي، حتى الآن، هامشياً غير منتظم.

ومرة بعد، فان شكل التأسيس هذا يحمل في طياته غالباً بذور الفشل لاحقاً مما يفسر انهيار العديد من المؤسسات الصغيرة بعد وقت قصير على قيامها.

ومن الاسباب الاخرى -وربما الرئيسية- للهزال، وبالتالي الفشل، الارتفاع الكبير، غير المبرر، بل القياسي لعدد المؤسسات في لبنان الى عدد السكان. وفي مقارنة بسيطة يتبين ان الاسر اللبنانية مدعوة الى التعامل مع (وخدمة) عدد متزايد من المؤسسات وبمعدل ٤ أسر، تقريباً، للمؤسسة الواحدة وهو معدل قليل

جداً، وغير كاف، لضمان استمرار المؤسسات ونموها.

وتنعكس الفردية، ايضاً، قدراً كبيراً من الارتجال، واحياناً، قدراً من عدم الأهلية والكفاءة، وهي ظاهرة تتعمق عندما يكون صاحب المؤسسة، ومديرها، مدعواً الى القيام بكل الاعمال بدءاً بالنشاطات المباشرة اليدوية الى تلك الفكرية والمالية والفنية مروراً بالتعامل مع الاسواق والموردين والزبائن.

لكن هذه الصورة تحمل، في الوقت نفسه، ايجابيات. فاذا كانت المؤسسات الصغيرة "متروكة" لامرها، رسمياً وادارياً، فانها ترتاح، احياناً، الى هذه الحال فتتحرك بحرية، دون ضغوط ضريبية او ادارية اخرى مختلفة، كما انها، في ظل الممارسة غير الوظيفية الصارمة، تشتغل دون الخضوع لمنطق الاجر والتقديمات والدوام. وتساعدها صورتها العائلية او الفردية على "الالتزام المطلق" بضرورات استمرارها فيقدم العاملون فيها كل جهد ممكن، بمرونة كاملة، لضمان نمو هذه المؤسسة.

واذا كانت هذه الصورة الاخيرة تمثل عنصراً ايجابياً في حياة المؤسسة الصغيرة، فان فعاليتها تبقى، عموماً، محدودة امام المشاكل الرصينة والجدية ومنها، مثلاً، المشاكل العائدة للانتاج بكل مقوماته.

٢ - مشاكل الانتاج

ينظر الى مشاكل الانتاج، عموماً، على انها، مع مشاكل التسويق والاطار العام، احدى ثلاث عائلات رئيسية ضاغطة على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتبرز في طليعة مشاكل الانتاج تلك المرتبطة باكلاف عناصر الانتاج ولا سيما منها كلفة الرأسمال.

وعلى رغم ان الموجودات الثابتة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد، اساساً، وفي الجزء الاكبر منها في اسوأ الحالات، على الامكانات الفردية لصاحب المؤسسة، فإن هذه المؤسسات راحت تلجأ وبشكل متزايد مؤخراً، وبفعل ضغوط

الازمة الاقتصادية الاجتماعية، او بفعل الحاجة الى التطور والتحديث، او سوى ذلك، الى مصادر تمويل خارجية. وقد ادى ذلك، في ظل ارتفاع كلفة المال، وفي ظل اشتداد الضغوط الاقتصادية المختلفة، الى ارتفاع حاد في ديون المؤسسات وهي مسألة ضاعفت من الاخطار والتهديدات عليها.

وقدرت الدراسة التي وضعت مؤخراً في اطار جهد المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٤) ان تكون ديون المؤسسات بنهاية العام ٢٠٠٢ الماضي في حدود ٥,٥٦ مليار دولار منها ٣,١٧٦ مليارات للمصارف والمؤسسات المالية و٢,٣٨٥ مليار للموردين.

وقد ارتفع حجم الديون بسرعة خلال السنوات الاخيرة إنما بشكل محتمل نظرياً لعدة اسباب منها ان نسبة هذه الديون الى الموجودات الثابتة (١٣,٦ مليار دولار) تظل، على رغم نمو سريع وخطر ، في دائرة السيطرة المبدئية اذ تمثل نحو ٤٠,٨٪ ، ومنها ان المؤسسات ما زالت تحدث آلاتها - وثمة حاجة كبرى الى عملية تحديث واسعة ?ويفترض ان قسماً كبيراً من التمويل الخارجي (والديون) ذهبت الى هذه العملية. وقدرت قيمة التجهيزات التي اشترتها المؤسسات عام ٢٠٠١ فقط بنحو ٦٨٢,١ مليون دولار او ما يمثل، ولعام واحد، ١٢,٣٪ من حجم الديون المحققة.

ومن الاسباب ايضاً ان للمؤسسات ديوناً -واسعة ايضاً- في السوق. وتقدر تلك الديون بنحو ٢,٥٩ مليارات دولار منها ٢,٠١٦ مليارات على الزبائن ونحو ٥٦٤ مليون دولار على الدولة. بحيث ان الديون الصافية تبلغ، بذلك، ونظرياً، ٣,٤٤ مليار دولار علماً ان جزءاً -غير يسير مبدئياً- من ديون المؤسسات هي على مؤسسات اخرى ويأتي احتساب النتيجة، بالتالي، متضمناً عمليات مكررة.

واذا كان حجم الدين لم يبلغ، حتى الآن، درجة الخطر الفعلي -نظرياً مجدداً- فان المؤسسات تستعد فعلاً، للوقوف امام هذا الخطر قريباً. ويضاعف في ضغط هذا الاحتمال ثلاثة امور مترابطة ينطوي كل منها على حرج كبير، وبالتالي على

انعكاسات سلبية واسعة. الامر الاول هو ما راح يسمى "فخ السيولة" (Trappe de Liquidité)، وقد تناولته ادبيات اقتصادية عدة، بعضها اصلاحي، في مراحل الحدة والركود والازمات في القرن الماضي خصوصاً[١٦]. وملخص القضية هو هذا الاثر السيئ لانحباس السيولة ومضاعفاته على حركة النشاط. هذه المسألة الخطرة تظهر بشكل حاد في اقتصاد المؤسسات اللبنانية اليوم حيث السيولة، المحاصرة اساساً من القطاع العام، والمضغوطة باستمرار، لا تجد منفذاً الى آلة الانتاج في المؤسسات، وحيث يؤدي انحباس الدين في مكان ما الى عرقلة مضاعفة، وديون، في مكان آخر، داخل المؤسسات، وبحيث يتحول كل قرش (محبوس) الى قروش وحيث تتراكم مشكلة الديون، في حلقة مفرغة، لا تجد بداية لحلها.

اما الامر الثاني فهو هذه السرعة القياسية في نمو الدين، ولعل خطورة الدين هي -مرة أخرى أيضاً- في سرعة نموه، وانعكاساته، وليس في حجمه وطبيعته. واذا صح هذا المنطق فان ثمة حاجة الى ملاقاة هذه المسألة باقصى التأهب لان وتيرة ارتفاع الدين يمكن، منطقياً، ان تمضي ارتفاعاً وتفتح الباب على احتمالات سلبية، اقلها حالات الافلاس الواسع.

اما الامر الثالث فهو معدلات الفوائد المدينة المفرطة في الارتفاع. ويقدر ان يكون متوسط الفائدة للمؤسسات على التسليفات بالدولار قد بلغ في نهاية العام الماضي نحو ١٣,٧٪ اي ما يزيد نحو ٦٠٪ عن المردود الوسطي للاستثمار في قسم كبير من المشاريع الصغيرة[١٧]. ويزيد من هذه المستويات هوامش الربح والكلفة العالية على الفوائد في المصارف والتي تبلغ، لدى احتساب هامش الفائدة بين دائنة ومدينة، مستوى قياسياً عالمياً، اضافة الى استمرار تصنيف لبنان (ومؤسساته) في درجة عالية من الخطورة[١٨].

وعلى رغم قساوة مستويات الفائدة في اجهزة الإقراض الكلاسيكية (المصارف ...)، فان امكانيات التسليف من هذه الاجهزة غير سهلة دائماً على رغم نجاح

-ولو جزئي- لتجربة "كفالات" في هذا المجال، علماً ان جهاز تدوير الاموال (المصارف) في لبنان ليس معداً، اساساً، لمثل هذه الوظيفة المحددة. ويزيد في الحرج ان المؤسسات الاخرى، الدولية، المحلية، الاهلية وغير الاهلية، المفترضة داعمة للمشاريع الصغيرة، "ولا تبغي الربح"، نظرياً، تطلب غالباً، فوائد عالية جداً، بل أعلى من فوائد المصارف وقد تصل أحياناً كفائدة فعلية الى اكثر من مئة بالمئة سنوياً، إضافة الى ان شروط الاقراض من هذه المؤسسات مجحفة او صعبة عموماً[١٩].

ولا تقف مشاكل الانتاج عند قضية الفوائد والديون التي تبقى، على رغم اهميتها، جزءاً من كل. ويشمل الكل، ايضاً، سائر عناصر الانتاج بما فيها الارض والتقنيات والطاقة واليد العاملة وسواها.

وتشغل المؤسسات الصغيرة، في قسم كبير منها، اماكن غير مكلفة. فمبانيها اما ملك (٤٨,١٨٪ في تقديرات ٢٠٠٢) واما ايجار (٣٧,٣٩٪) جزء منه قديم اي بكلفة بسيطة ، اما الجديد فلا تناسب كلفته المؤسسات مما يعجّل في اقفالها. لكن الاماكن المشغولة لا تكون في كثير من الحالات مجهزة تماماً ومناسبة وثمة مؤسسات عديدة، خصوصاً منها تلك الهامشية، ما زالت تعمل "ضمن البيت" او في جزء مكمل له.

اما الطاقة فتمثل حجر عثرة اضافية امام المؤسسات، لكن هذه المشكلة تبدو محدودة في المؤسسات الفردية الصغيرة -حيث الكهرباء "مجانية" احياناً- بالمقارنة مع المؤسسات المتوسطة لا سيما منها المفرطة في استهلاك الطاقة كبعض الصناعات والمؤسسات السياحية وسواها . وفي هذه الحال تصبح الطاقة مشكلة اولى خصوصاً ان اسعارها في لبنان ، وتحديداً الكهرباء ، مرتفعة بالمقياس الاقليمي والعالمي[٢٠].

اما اليد العاملة فمسألة معقدة. فمن جهة تبقى الاجور المدفوعة للعمال (ومداخيل اصحاب المؤسسات) محدودة جداً وقريبة من الحدود الدنيا، ثم لا

تعويضات اضافية غالباً، ومن جهة ثانية فإن الكفاءات المتوافرة في هذه المؤسسات متدنية واحياناً معدومة، والتدريب شبه رمزي، اذا توافر، ومقتصر على محاولات محلية. وتقدر الاعباء الاجرية للأجير الواحد في مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٣٨٨ دولاراً شهرياً، وتنخفض هذه الاعباء بقوة في المؤسسات الفردية الصغيرة، وتتحسن، حتى ٤٥٠ دولاراً في المؤسسات الوسطى التي توفر ضمانات دنيا .

واما الآلات فتتآكل على رغم محاولات تحديثها وتطويرها، وكانت تقديرات الاحصاء الصناعي الشامل[٢١] قد اشارت، منذ نهاية العقد الماضي، الى ما يشبه الاستهلاك الشامل للمعدات.

ويؤدي كل ذلك الى تراجع حاد في انتاجية العمل وهو تراجع يبلغ حدود "ضرورة الاقفال" لدى المؤسسات الفردية الصغيرة. وقدرت دراسة المجلس الاقتصادي مؤخراً ان يبلغ متوسط الانتاج للعامل الواحد سنوياً في عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو ٢٤,٧ الف دولار، بينما تبلغ القيمة المضافة للعامل الواحد، سنوياً ايضا، نحو ١٠,٢ الاف دولار كمتوسط. وينخفض هذا المتوسط الى ٥,٤ الاف دولار للعامل في المؤسسات الصغرى (١-٤ عمال) ويرتفع الى ١٨,٥ الف دولار في المؤسسات المؤلفة من ٥٠ عاملاً ويزيد. وكان متوسط انتاج العامل (الانتاج الوسطي) في المؤسسات الصناعية قد بلغ ٣٤,٦ الف دولار في ١٩٩٨ ووصل هذا المعدل الى ٦١,٨ الف دولار في المؤسسات الكبرى نسبياً، اي المؤلفة من ١٠٠ عامل ويزيد.

وتعكس هذه الحقيقة وقائع عدة لافتة اقلها الانخفاض الحاد في انتاجية المؤسسات الصغرى، وبالتالي ارتفاع كلفة الانتاج والتهديد المضاعف لاستمرار هذه المؤسسات. وتجد هذه الحقيقة ترجمة اضافية لها في مشاكل التسويق.

٣ - مشاكل التسويق

رأت غالبية المؤسسات التي جرى استفتاؤها في اطار دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١, ٦٠ ٪ من المجموع) ان مشكلة اسواق التصريف هي اولى المشاكل التي تعترض عملها وتطورها ونموها[٢٣]. وتتقدم هذه المشكلة، بذلك، وبفارق كبير، عن سواها من المتاعب بما فيها، الهاجس الاكبر اي مستوى الفوائد المدينة (٨،٣٪ من المؤسسات) وتحديث الآلات (٢١, ٦٪ من المؤسسات) واسعار الطاقة (٧٢, ٤٪).

وبخلاف قضية التمويل التي راحت تأخذ اهتماماً ومحاولات علاج على غير مستوى محلي ودولي، فإن قضية التسويق لم تلق، حتى الآن، اهتماماً ملحوظاً حتى ان المنظمات الدولية والادارات والهيئات التي عملت، حتى الآن، بشكل او بآخر، على توفير دعم، محدود مالياً او ادارياً للمؤسسات لم تلتفت، بشكل يذكر، الى موضوع التسويق. كذلك فإن اصحاب المؤسسات انفسهم لم يعتبروا ان ثمة طرقاً، علمية وتنظيمية وفنية، اضافة الى الوسائل "السياسية" والعامة، يجب سلوكها للتصدي لهذه المشكلة فبقيت، بالتالي، معلقة بل زادت تفاقماً.

وتتبع هذه المشكلة من مجموعة عناصر ابرزها:

أ- المستوى العالي نسبياً لاسعار المنتجات اللبنانية الناشئ عن كلفة انتاج مرتفعة وعن هامش ربح مبالغ به وعن غياب اي برامج دعم للتصدير او للانتاج. ويمكن ان تكون هذه القضية "الحشرة السوداء" الرئيسية للعديد من الملفات الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً ان لبنان يطمح لأن يعود فيلعب دوراً متميزاً على المستوى الأقليمي.

ب- عدم تطوير الاتفاقات التجارية الخارجية بشكل عام، بل بقاء العديد من الاتفاقات على حالها القديمة وعدم توقيع اتفاقات جديدة باستثناء قلة، وبروز ثغرات عديدة في القسم الاكبر من الاتفاقات التي تم توقيعها مؤخراً .وتصح هذه الصورة في شكل عام على غالبية -وربما كل- الاتفاقات التي جرى توقيعها،

بصورة قديمة او جديدة، مع الاسواق العربية، كما مع بعض الدول الاجنبية، لكن الاتفاق مع الاتحاد الاوروبي يمكن ان يكون قد خرج عن هذا الخط دون ان يعالج، حتماً، كل حاجات المنتج اللبناني لاسباب واعتبارات مختلفة. وباختصار فإن خريطة الصادرات اللبنانية مهزوزة، قديمة، وغير مناسبة. وتتفاقم هذه المشكلة، لدى التطبيق، بممارسات وعراقيل ادارية عديدة ومشينة، وبصعوبات على ارض الواقع، وعلى ابواب التصدير، لا تجد من يتصدى لها على رغم تكرارها واستفحالها.

ج- غياب او شبه غياب لأي برامج رسمية في هذا الاتجاه ليس فقط على مستوى دعم الاسعار، بل ايضاً في مجال البحث عن اسواق او زبائن. ويقتصر الامر عموماً على محاولات تبقى احتفالية او محدودة. ولا يغطي الجهد الملحوظ الذي تقوم به بعض هيئات القطاع الخاص لتنظيم معارض او سوى ذلك، النقص الكبير في هذا المجال.

د- غياب او شبه غياب لثقافة التسويق، عموماً، لدى غالبية المنتجين اللبنانيين، وعدم التزام القسم الأكبر من هؤلاء بمعايير الجودة العالمية. ويزداد ضغط هذه المشكلة عندما يدعى المصدر اللبناني للتعامل مع اسواق، كأوروبا مثلاً، باتت تفرض، بالضرورة الحتمية، عناصر انتاجية فنية وادارية و(بيئية) محددة لقبول السلع الاجنبية فيها. وعلى رغم الخطوة الايجابية لتغيير هذه الصورة في اطار برنامج دعم الصادرات الزراعية مع "ايدال" مؤخراً (وهو برنامج ما زالت بعض خطواته دون متابعة لازمة) فإن المشكلة مستمرة خصوصاً ان عديد المؤسسات الملتزمة اصول منظمة المعايير الدولية (I S O) او الباحثة عن التعامل معها ما زال محدوداً جداً او بالاحرى رمزياً.

هـ- استمرار ضغط عناصر عدة مرتبطة بطبيعة تكوين وعمل المؤسسات الصغيرة اللبنانية، ومنها عدم قدرة رب العمل الفرد، المنتج المباشر شبه الوحيد، العامل المدير، على التعامل مع ملفات وقضايا واسواق ورجال بعيدين، كذلك

ضعف الرؤيا التسويقية لاعتبارات مادية وفنية مختلفة.

وباختصار، فإن مشكلة التسويق تبقى ماثلة، وضاغطة، بقوة على رغم مؤشرات اخذت تظهر في السنوات الاخيرة على مستوى بعض هيئات القطاع الخاص، او على مستوى مؤسسات متوسطة وكبيرة (خلق او تطوير اقسام التسويق، والاشتراك -الجدي- في معارض ومؤتمرات جزء منها) او، حتى على مستوى القطاع العام. وثابت ان بعض عناصر هذه المشكلة تقف في صلب اي مشروع اصلاحي واي افكار شاملة للنهوض.

- ثالثاً : افكار للنهوض

ان "عالم المشاكل" الضاغط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفرض، بالضرورة، خصوصاً في ظل الارتباط الشديد للمجتمع اللبناني اقتصادياً واجتماعياً بهذه المؤسسات، عملاً عاجلا للنهوض بها. لكن الثابت ان اي افكار للنهوض لا تستوي ولا تؤدي الى نتائج ايجابية حاسمة اذا كانت جزئية واذا لم تندرج، بالتالي، في مشروع عام شامل للإنقاذ.

وثابت، ايضاً، ان المشروع المطلوب متشعب العناصر، لكن ابوابه الرئيسة يمكن ان تندرج تحت عناوين اساسية ابرزها ما يتصل بالاطار المؤسسي العام او بالشروط المباشرة.

١ - الاطار المؤسسي العام

يقصد بالاطار المؤسسي العام عادة ذلك الهيكل المؤسسي الرسمي او الخاص ، العام او العمومي (collectif)، الماكرو اقتصادي اجتماعي المؤثر، بشكل غير مباشر اساسا" او بشكل مباشر ,على عمل المؤسسات[٢٤].

ومن ابرز الافكار في هذا الاتجاه:

أ- على المستوى الرسمي:

– سيكولوجية سلطة رسمية تقتنع وتؤمن بجدوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبضرورة دعم هذه المؤسسات قبل الانطلاق في رسم وتنفيذ برنامج النهوض. والواضح ان هذه الخطوة شرط ضروري، لا بد منه، لنجاح اي سياسة، دونه لا تستقيم السياسات وبه ومعه يسهل تنفيذ اي برنامج[٢٥].

– سياسات اقتصادية عامة ومالية ونقدية واجتماعية داعمة تفترض، بين ما تفترض، تسهيل وتكبير معدلات النمو بدءاً بانطلاق حل جدي وجذري لكارثة الدين العام وانعكاساته السلبية اقتصادياً ومعيشياً ومروراً بازالة العراقيل امام الانتاج الوطني وتأهيل البنية التحتية وعقلنة بل خفض اكلاف، وبالتالي اسعار، العديد من الخدمات العامة، (بدءاً بالطاقة، كهرباء وسواها، مروراً بالاتصالات، ووصولاً الى النقل) واعتماد سياسة ضريبية محفزة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وسياسات نقدية تؤمن (لا بد ان تؤمن) ان الهدف (والشرط) الرئيسي للاستقرار والنمو هو هذا الشرط (والهدف) الانتاجي، وتعمل على عدم خنق السيولة فتمضي بعيداً في رعاية عمليات التسليف المنتجة، وخطوات قانونية وتشريعية تعيد النظر بقوانين قديمة او مجحفةلا سيما قوانين المؤسسات، وسياسات اجتماعية ضامنة لحد ادنى من سلامة التوزيع واعادة اطلاق الطلب الاستهلاكي المكبوت.

ويفترض ايضاً توفير الشروط العامة لدفع المؤسسات، وممثليها، في اتجاه بناء اطار ايجابي لتنشيط الانتاج. من هذه الشروط خلق البنية المناسبة لبناء التجمعات الانتاجية المكملة لبعضها او المنسجمة (clusters) وخلق المناطق المناسبة في هذا الاتجاه كما حال silicon valley للإلكترونيات في الولايات المتحدة الاميركية ومثيلاتها المتكاثرة في دول عدة. كما يفترض توفير الاطار الضريبي لاعادة تقييم الموجودات ودمج المؤسسات وتسريع الاستهلاكات، وانتقال المؤسسات الى القطاع النظامي او تحولها الى شركات رصينة، وتنظيم شراء صكوك المديونيات وتنظيم المحاسبات...

- ب : *على المستوى العمومي والخاص*

- خلق جهاز تمثيلي، على شكل اتحاد، او تعاونيات ربما، ينطق باسم هذه المؤسسات ويعبر عن مصالحها ويدافع عنها.

- تنفيذ المشروع الملح لدمج المؤسسات الراغبة، وتوفير حوافز عدة في هذا الاتجاه. ويمكن مثلاً، تصور انشاء صندوق لتمويل مشاريع الدمج بفوائد مخفضة وربما انشاء شركة قابضة، يمكن ان تكون مختلطة بين القطاعين العام والخاص، وربما ايضاً بمساعدة ومشاركة اجنبية، اوروبية مثلاً، تساعد على انتقال المؤسسات الى مرتبة القدرة على المنافسة في الاسواق الخارجية وتاهيل اجهزتها الانتاجية والادارية[٢٦].

- رعاية الانتقال الى النظامية للمؤسسات الهامشية الراغبة وفق شروط سهلة ومحفزة، وتوفير اطار على شكل ادارة، او جهاز خاص، للمؤسسات الاكثر صغراً والهامشية وتلك التي تديرها او تشرف عليها نساء.

- خلق حاضنات اعمال (Business Incubator) في اطار الهيئات التمثيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربما بالتعاون مع (او في اطار) مؤسسات التعليم العالي الوطنية. وتتولى هذه الحاضنات، وكما بات معروفاً، تأمين خدمات ادارية ومكتبية وفنية ومالية وتسويقية مختلفة وضرورية للمؤسسات الصغيرة.

- الاسهام في تنظيم وادارة عمل التجمعات الانتاجية (Clusters) المنتظرة ورعاية وتسهيل اتصالاتها مع الخارج خصوصاً في مجالات التمويل والتسويق والخدمات الفنية والاخرى المختلفة.

وتترافق هذه السياسات العامة مع خطوات محددة تستهدف الملفات الحارة والعناصر المباشرة لعمل المؤسسات.

٢- عناصر مباشرة حارة

ثمة قضايا وملفات عدة حارة هي على رغم كونها، جزئية لكنها تتحول عامة.

ابرز عناوينها كما بات معروفاً ودون الخوض في التفاصيل:

أ- قضية التمويل

وهذه مسألة اولى تكراراً تفترض، نظراً لحجمها ولتشعباتها، تعاوناً وهياكل تنظيمية بين القطاعين العام والخاص. اما اهم الخطوات المطلوبة في هذا المجال فتتمثل اولاً، في حل قضية الديون العالقة (لدى الدولة او لدى المصارف او بين المؤسسات) خصوصاً بالنسبة للمؤسسات المستمرة في الانتاج والقادرة على زيادته. ومرة بعد ثمة مشاريع عدة، بعضها مكتمل وحظي، على ما يبدو، بنقاش بين بعض اهل المؤسسات واطراف في السلطتين النقدية والمالية، ويفترض، بالتالي، ان يأخذ طريقاً الى النور برعاية رسمية باعتبار ان الدولة -الخزينة ومصرف لبنان- يفترض ان تتحمل، كما المصارف، بالضرورة، وكما المؤسسات اكلاف هذا المشروع[٢٧]. وينص المشروع، ايضا، على جدولة الديون بفوائد (مخفضة) مدعومة وعلى توفير تسهيلات اضافية تشغيلية وعلى شروط محددة للتنفيذ.

والى هذه الخطوة -الملحة- ثمة خطوات مالية ايضاً واجبة منها تفعيل برنامج دعم فوائد القروض للصناعة والحرف والسياحة والزراعة والتكنولوجيا الذي، على رغم نجاحه[٢٨]، بدا، من خلال التنفيذ، ان ثمة ثغرات فيه لا بد ان تعالج، منها رفع سقف الاقتراض (من ٣٠٠ الى ٥٠٠ مليون مثلاً) وخفض دعم الفوائد (الى ٤٪ مثلاً) وتوسيع نطاق التعريف به وتليين شروط الافادة منه وربما شموله المؤسسات القائمة وبعض وجوه النفقات التشغيلية الى النفقات التجهيزية.

ومن الخطوات ايضاً خلق صناديق مالية تساهم في تحمل مخاطر الاستثمارات الجديدة، وانشاء برنامج دائم لدعم الصادرات، وحمايتها وضمانها، على غرار البرامج الرصينة المعروفة في العديد من دول العالم، وتقوية واعادة تنظيم برامج الاقراض التي تتولاها هيئات ومنظمات اهلية وغير رسمية اخرى

محلية واجنبية.

ومن الخطوات ايضاً وايضاً اقرار التشريعات المطلوبة لتمكين المصارف (التجارية، اساساً، اذن غير المعدة شكلاً وادوات) من الاسهام في تمويل المؤسسات بشروط مناسبة. كما يفترض تعديل التشريعات المكبلة لعمليات التسليف خصوصاً لجهة ما تفرضه من رهونات ومعاملات ادارية طويلة ومضنية، ويفترض ايضاً تسهيل انشاء مؤسسة خاصة، على شكل صندوق، متخصص بتمويل المؤسسات الصغيرة والاكثر صغراً.

ويفترض ايضاً بناء تصور محاسبي جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضمن الشفافية كما يضمن تحول المؤسسات الصغيرة الى اخرى (شركات ربما) رصينة. ولا بد ان تترافق هذه المهمة المحاسبية مع أخرى مكملة تتضمن اعادة تخمين موجودات المؤسسات، وفق المنطق العالمي الجديد، بشروط ضريبية مشجعة.

وفي كل الحالات يفترض ربط التسهيلات المالية بشروط (سياسية اقتصادية اجتماعية لا شخصية ولا ادارية) تنطوي على توفير ضمانات اجتماعية للعاملين وعلى تحديث وتطوير المؤسسات.

- ب : *التسويق والادارة*

- اعادة النظر، عبر ورشة شاملة سريعة، بكل الاتفاقات التجارية بدءاً بتلك المعقودة مع الدول العربية الشقيقة -التي يفترض اعادة صياغتها هي ايضاً و.. اولاً- وصولاً الى رسم اتفاقات جديدة، ولو محدودة في مرحلة اولى، مع دول ومناطق تشكل مواقع جاذبة للبنانيين وانتاجهم وفي طليعتها الدول التي تحظى بانتشار ونفوذ لبنانيين.

- توظيف مجموعات الانتشار اللبناني في العالم في اتجاه صحيح (ولو لهذا الغرض) لتسهيل تسويق الانتاج اللبناني، علماً ان العديد من المنتوجات اللبنانية مطلوب بقوة خارجاً لاعتبارات تتصل بالتقاليد.

- الحرص بكل الحزم المطلوب على اعادة صياغة شروط الجودة والنوعية للبضائع اللبنانية خصوصاً ان هذه الشروط باتت لازمة لترويج السلع في الاسواق الخارجية، كما انها ضمانة للصورة الجيدة التي يفترض ان يحميها (ويستعيدها) الانتاج اللبناني.

- اعتماد سياسة متعددة الاطراف ترمي الى تشجيع العمل والانتاج في قطاعات تنطوي على قيم مضافة عالية ويمكن ان يكون لبنان ناجحاً فيها من مثل قطاعات الالكترونيات اوقطاع صناعات الادوية والاغذية الطبية وصناعة المعرفة وسواها .

- تطوير مشروع "الشراكة والتعاقد من الباطن" (B S T P L) الذي نشأ مؤخراً، بمساعدة ONUDI، لتزويد المؤسسات اللبنانية بخدمات ارشادية وتشجيع التعاقد والشراكة بينها وبين مؤسسات دولية.

- معالجة المسألة الحيوية الاخرى المتمثلة في تمكين المؤسسات الصغيرة اللبنانية من الوصول الى المعلومات والتعامل مع معطيات السوق والتقنيات الجديدة واستكشاف امكانات التطوير والتوسع. ويمكن في هذا المجال تصور عدة خطوات منها قيام بنوك معلومات في مراكز عدة وتدريب اصحاب المؤسسات على التقنيات الجديدة وفتح صفحات الكترونية متخصصة...

- تعزيز القناعة بضرورة خفض هامش الارباح وبالتالي الاسعار للسلع اللبنانية لجعلها تكتسب صفة تنافسية هي بأمس الحاجة اليها.

- اعتماد برامج تأهيل وتطوير للآجهزة الانتاجية لمواكبة التحديث وللضغط ايضاً في اتجاه خفض كلفة الانتاج.

- ج : الموارد البشرية

- اطلاق وتنفيذ برنامج شامل للتدريب المستمر للعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو مشروع يفترض ان يصل الى حدود الورشة الوطنية الكبرى نظراً للنقص الفادح في هذا المجال. ولا بد ان يتولى الاشراف على هذه

الورشة جهاز مشترك (تمثيلي) من القطاعين العام والخاص باشراف جهاز تعليمي وطني.

- التركيز في وسائل التدريب، في المرحلة العاجلة على الأقل، على دروس حيوية في المحاسبة والتسويق واختيار المشاريع واللغات الالكترونية...

- انشاء مركز لدراسة وقياس ومتابعة انتاجية العمل من مثل المراكز المشابهة في العديد من الدول الغربية (مثل CEGOS في فرنسا)، وتحديد السياسات الواجبة لتطوير ورفع مستوى الانتاجية.

- اعادة النظر في اساليب وادوات واهداف التعليم المهني وربطه بشكل وثيق بحاجات وتطورات سوق العمل.

- اشراك ممثلي الهيئات والتجمعات الانتاجية في مجلس (مجالس) امناء لمتابعة التعليم العام والجامعي.

- الانطلاق في مشروع المدينة الالكترونية واعتماد مساحات خاصة للمؤسسات الصغيرة في اطارها.

- تعزيز برامج التعاون الثقافي والتقني مع هيئات ومجموعات في الدول الصديقة المتطورة.

٣- جهاز المتابعة

ان "ورشة وطنية كبرى"، لا عملاً موسمياً او عادياً، هي ما يطلب بالحاح للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وثمة ما يدعو للاعتقاد ان العديد من المؤسسات، وربما قسم مهم منها، قد يسقط في طريق الاصلاح لكن القسم الآخر المهم، ايضاً، الباقي يكون قادراً، وسط تنفيذ السياسات المطلوبة، على الانطلاق بقوة ونجاح.

وهذه "الورشة" تستلزم، بالضرورة، ان يوكل امر الاشراف عليها وتنفيذها الى

جهاز خاص ينشأ بتعاون بين القطاعين العام والخاص وعلى قاعدة تمثيل (قطاعي وعلمي لا سياسي وطائفي) صحيح، ويتولى اقتراح السياسات التفصيلية ومتابعة تنفيذها وارشاد اصحاب المبادرات الصغيرة ورعايتهم[٢٩].

ويتولى هذا الجهاز، ايضاً، شؤون التمويل والتسويق والتدريب والاتصالات الخارجية وسواها.

ان هذا القطاع الكبير، بكل الاخطار المحيطة به، وبكل الآمال التي ينطوي عليها، يستحق مثل هذه "الورشة".

مراجع وهوامش

١- انظر في هذا المجال الكتاب الصادر عن (مجموعة كتاب Institut d'Etudes bancaires et financières
, Les PME et leur financement, ed Berger-Levrault, Paris, 1990.

2- BIZAGUET (Armand), -Les petites et moyennes entreprises-éd PUF, collection Que Sais-je? Numéro 2642, Paris, 1993.

٣- المرجع في (٢) ص ١٢

٤- ادارة الاحصاء المركزي، التعداد الشامل للمؤسسات والمباني، ١٩٩٦

5- INSEE, Etude dirigée par Henri VIENNET, nov. 1995

٦- "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، (دراسة منشورة على نطاق محدود)، كانون الأول ٢٠٠٢ .

٧- دراسة باشراف روبير كسباريان، بيروت، ٢٠٠٢ .

٨- قدرت دراسة اعدها برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة (بيروت، ٢٠٠٢) عدد القروض المالية الممنوحة من قبل المؤسسات الاهلية للمشاريع الصغيرة، وخلال السنوات الخمس الاخيرة، بنحو ٥٤ الف قرض.

٩- تفيد تقديرات ان حجم القطاع الهامشي في لبنان يصل الى ٤٥٪ من حجم العمالة العامة و٤٠٪ من حجم النشاط الاقتصادي. انظر في هذا الشأن غسان الشلوق، "القطاع الهامشي: المفهوم، مقاربة للتجربة اللبنانية وقراءة في الايجابيات والسلبيات"، مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت، آذار ٢٠٠٢ .

١٠- المرجع في (٦) ص ١١ وما يليها .

١١- المرجع في (٦) ص ، ١٣

١٢- المرجع في (٦) ص ٢٩ .

١٣- هذه المواقف عبر عنها الصناعيون، تحديداً، وممثلو القطاع الزراعي، ايضاً، في مناسبات عدة. يمكن، مثلاً، مراجعة البيانات المتكررة لجمعية الصناعيين واوراق المؤتمر الصناعي العام، بيروت ٢٠٠١ .

١٤- المرجع في (٦) ص ٢٤ والملاحق.

١٥- المرجع في (٦) ايضاً. الملحق ص ١٧ .

١٦ ثمة مراجع عدة في هذا المجال. يمكن، تحديداً، العودة الى J. Keynes في كتابه المفصلي La Théorie Générale او، ايضاً، D. Patinkin (La monnaie, L'intérêt et les prix) او M. Friedman...

١٧- متوسط محتسب من دراسة بالعينة على قروض المؤسسات. انظر في هذا الشأن بشارة حنا وغسان الشلوق في "المؤشرات الجندرية لبرامج المشاريع الصغيرة في لبنان"، برنامج الامم المتحدة الانمائي للمرأة، بيروت، ٢٠٠٢ ,

١٨- بلغ تصنيف لبنان في "المؤشر المركب المخاطر" (Composite risk rating) الذي يضعه البنك الدولي ٥٦,٨ نقطة في كانون الاول ٢٠٠١ وهو مستوى متدن جداً. راجع في هذا المجال تقرير البنك الدولي World development indicators لعام ٢٠٠٢ ص ٢٨٥ .

١٩- يمكن مراجعة هذه الشروط في "دليل المؤسسات الاقراضية" الذي وضعته وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي وصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة، بيروت، ايار ، ٢٠٠١

٢٠- تركز ادبيات جمعية الصناعيين اللبنانيين على اعتبار الطاقة مشكلة اولى. انظر في هذا المجال وثائق المؤتمر الصناعي الشامل، بيروت ٢٠٠١.

٢١- وزارة الصناعة، ١٩٩٨.

٢٢- دراسة المجلس الاقتصادي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والآفاق"، مرجع سابق ص ٢٢ .

٢٣- المرجع السابق ص ٢٧.
٢٤- يمكن في هذا الاطار مراجعة تقرير "الظروف العامة لحفز خلق الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة" المقدم الى مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٨٥، جنيف ١٩٩٧ .
٢٥- "المؤشرات الجندرية لبرامج المشاريع ..."، مرجع سابق، ص ٧٩ وما يليها.
٢٦- ثمة مشروع محدد، مكتمل، في هذا الشأن جرى درسه وصياغة بنوده في اطار اللجنة الاقتصادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. يمكن مراجعة هذا المشروع في وثائق اللجنة والمجلس (بيروت، ٢٠٠٢).
٢٧- هذا المشروع، بصيغته المحددة، وضع في اطار اللجنة الاقتصادية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي (بيروت، ٢٠٠٢) بعد التشاور مع اصحاب الشأن.
٢٨- بلغ حجم القروض التي استفادت من هذا البرنامج منذ اقراره، في ١٩٩٧، وحتى نهاية ٢٠٠٢ نحو ١٠٠ مليار ليرة لبنانية.
٢٩- ثمة مشروع في هذا الشأن وردت بعض خطوطه في "المؤشرات الجندرية لبرنامج المشاريع الصغيرة في لبنان"، مرجع سابق، ص ٩٣.

العقلانية الاقتصادية وسلوك الرأسمالية

د. زكريا فواز*

ما معنى العقلانية ؟

تستعمل العلوم الإجتماعية مفهوم العقلانية في جملة معانٍ. فالتفريق الحديث بين العقلي واللاعقلي، يخلفُ التفريق الكلاسيكي بين المنطقي واللامنطقي، والأفعال المنطقية صارت توصف بأنها أفعال عقلية. ويُقصد بالأفعال المنطقية أو العقلية تلك التي تتميَّز بتوافق بين الغايات والوسائل، والتي تحتل مكانة محددة في الحياة الإجتماعية[1]، أما الأفعال اللامنطقية فكان باريتو (Pareto) يضع في عدادها الأفعال التي لا يمكن تفسيرها بالعادات وبالمعتقدات أو بالدوافع الغريزيّة، وكذلك الأفعال المولِّدة للنتائج الشقاقيّة بالمقارنة مع الأهداف التي ينشدها الفاعلون[2].

لقد ظهرت في علم الإجتماع مترادفات مفهومية (عقلانية الغايات، الفعل المنطقي، الأداتيَّة) تدل على الفعل الذي يستخدم الوسائل المتناسبة مع الغايات المنشودة. وأضاف ماكس فيبر (Max Weber) إلى عقلانية الغايات، ما يسميه العقلاني بالنسبة إلى القيم، لكي يصف الفعل المتناسب، ليس مع الغايات، وإنما مع القيم. ومثال ذلك أنّ تضحية البطل هي فعلٌ عقلاني

(* أستاذ محاضر في كلية العلوم الإقتصادية ـ الجامعة اللبنانية

بالنسبة إلى القيم[٣].

أما في تراث علم الاقتصاد فإن التعريف الأصلي أو الأساس قدمه باريتو (Pareto) الذي يصف فعلاً بأنّه عقلي عندما يكون موضوعياً، متطابقاً تماماً مع الغاية التي ينشدها الفاعل. في هذه الحالة تعني العقلانية تكيُّف الوسائل مع الغايات.

ما المقصود بالسلوك العقلاني ؟

رغم أن «فلاسفة» علم الاقتصاد يتحاشون إسناد مقولاتهم إلى باريتو (Pareto)، إلاّ أنهم يلتقون حول مقولته ويتبنّون الوصف نفسه ولكن بعبارات مختلفة. حتى إن المفكرين الاقتصاديين الطليان، من معاصريه، وإن إعترفوا بتفوقه وأخذوا بواحد أو بآخر من مذاهبه، فقد كانوا يجتهدون ويكتبون كما لو أن باريتو لم يكن له وجود في النظرية الاقتصادية أبداً[٥] وعلى سبيل المثال، يقدم موريس آلي (Maurice Allais) تعريفاً واضحاً، لا يختلف عن تعريف باريتو، ويجمع الاقتصاديون على قبوله : «إننا مضطرون إلى اللجوء إلى تعريف يبدو مشتقاً من المنطق العلمي. وبموجب هذا التعريف يوصف الإنسان بالعقلانية عندما :

أ – يسعى إلى تحقيق غايات منسجمة في ما بينها.

ب – يستخدم وسائل تتلاءم والغايات المرجوة»[٦]

وعليه يظهر تحليل السلوك العقلاني أو الرشيد كما نقول عادةً في علم الاقتصاد، كبحث نظري عن شروط إمكانية الوصول إلى هدف ما، آخذين بنظر الاعتبار وجود قدر معين من القيود المفروضة (Un jeu déterminé de contraintes). ولما كان لكل نشاط هادف القدرة على امتلاك منطق يضمن له البقاء فعّالاً في مجابهة سلسلة من القيود، فإن بقاء مضمون النشاط الخاضع للتحليل بلا تحديد في نظرية السلوك العقلاني سيحيل الأخيرة، بالضرورة، إلى

نظرية صَورية (Une théorie formelle) لكل فعل هادف، أو بعبارة أخرى سيجعل منها علماً لمنطق العمل، أو علماً للممارسة حسب تعبير سلوتسكي (Slutsky)[٧] وعلماً للنشاط الفاعل حسب كوتاربنسكي (Kotarbinski)[٨] وعلم الفعالية حسب فون ميزس (V. Mises)[٩] وأخيراً يجمع أوسكار لانغة (Oskar Lange) كل هذه التعاريف بالبراكسية (Praxiology)[١٠] ويعرّفها على أنها علم النشاط العقلاني[١١].

هل يمكن لنظرية «الأشكال العامة» للفعل الهادف أن تصبح علماً وألا تكون مجرد تأمل فارغ يتسم بتعقيد غير مجدٍ حول مفاهيم عامة مثل الغاية والوسائل والفعل والخطة والفعالية والتصحيح؟ إذا أرادت هذه النظرية تجنب السقوط في صورية خاوية فلا بد أن تكون قادرة على تقييم الأشكال الملموسة للنشاط الهادف سواء أكان اقتصادياً أم سياسياً أم دينياً أم عسكرياً ألخ .. وهذا يطرح موضوع علاقة هذه النظرية الصوَرية بمختلف النظريات التي تعالج تلك النشاطات الخاصة، ومنها الاقتصاد السياسي. لكننا نكاد ننزلق هنا إلى مفارقة واضحة، إذ أن التعريف المعتمد لموضوع الاقتصاد السياسي من قبل معظم الاقتصاديين المعاصرين هو ذاته تعريف النظرية الصورية للنشاط الهادف. فالاقتصاد السياسي، حسب الصياغة الشهيرة لروبنز (L. Robbins)[١٢] والمعتمدة من قبل أكثر الاقتصاديين[١٣]، هو «العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين غايات ووسائل نادرة ذات استخدامات بديلة»[١٤].

ما هو موضوع العقلانية الاقتصادية ؟

ما ان يرد تعبير «العقلانية الاقتصادية» حتى تتبادر إلى الذهن تعابير أخرى كما لو كان ثمة حقل لغوي مشترك بينها مثل: الفعالية والكفاءة والريعية والعائد والإنتاجية وتخفيض الكلفة وتعظيم الربح والإشباع الأعظم والقرار الأمثل والاختيار والحساب والتنبؤ وإدارة وتنظيم العمل والمؤسسة والفرع والاقتصاد الوطني والتطور والنمو المتوازن والتقدم والتوزيع والعدالة وغير ذلك.. ومن السهل

ملاحظة العلاقة بين موضوعات مثل الكفاءة والمردود والربح والإشباع والرفاه. لكن انقطاعاً يظهر وسط هذه السلسلة ما إن نطرح السؤال التالي: «مَنْ صاحب المصلحة في الحرص على الفعالية؟». فمع إثارة الموضوعات عن شرعية الربح وتعريف الإشباع الفردي والمنفعة الجماعية يبدو أن الصرامة العلمية تخلي السبيل كلياً أمام صراع مكشوف بين الأيديولوجيات يتناول مفاهيم الرفاه والعدالة وغير ذلك .. وفي مقابل ذلك ما إن يتم اختيار هدف معين حتى تبرز قضايا الفعالية والمردود والكلفة الدنيا مرتبطة بصياغة نظرية تصل حد الرياضيات الحسابي. فهل يعني هذا أن مسألة العقلانية تحتمل إجابتين، واحدة أساسية تتناول إختيار الأهداف وتحديد الغايات لكنها تتعلق بالأيديولوجيا، في حين تتعلق الإجابة الأخرى بالعلم، لكنها تقتصر على تحديد وسائل تحقيق تلك الغايات؟

إن كانت تلك هي المشكلات المقصودة بشكل صريح أو مضمر في موضوع «العقلانية الاقتصادية» فإنها تصنع الحالة النظرية للاقتصاد السياسي بوصفه علماً موضع تساؤل. إنها تمس الصلاحية العلمية للموضوعات التي يثور الصراع حولها منذ آدم سميث حتى كانتوروفيتش (Kantorovitch) ومن ماركس حتى باريتو (Pareto) لتفسير طبيعة الربح، وعمل الاقتصاد السياسي وإمكانياته بالمقارنة مع امكانيات النظام الإقطاعي القديم أو النظام الإشتراكي، الخ.. إذن فمسألة العقلانية الاقتصادية، هي في الوقت نفسه قضية معرفية (Epistémologique)، تتعلق بوجود الاقتصاد السياسي بوصفه علماً[١٥].

إن موضوع عقلانية الربح وأخلاقيته ـ وهو حقل لغوي مشترك مع العقلانية الاقتصادية ـ يتجاوز، إلى حد بعيد علم الاقتصاد، ويظهر في مجالات فكرية ومراحل تاريخية لا نريد الخوض فيها، وهي أصلاً خارج نطاق بحثنا[١٦]، والمقصود هنا نقاشات اللاهوتيين السكولاستيين (Théologiens scolastiques) حول السعر العادل (Justum pretium) وقوانين القرون الوسطى والمؤلفات الإنكليزية قبل آدم سميث، وحتى إذا عدنا إلى الوراء الفي سنة نستطيع أن نبدأ

بالفلسفة اليونانية وعمل «زينوفون (Xénophon) الاقتصاد»... [١٧]

العقلانية واللاعقلانية في النظام الرأسمالي

إن النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية (La Théorie Néoclassique) أرست العقلانية بصورة رئيسية على السلوك العقلاني للمنظِّم (L'Entrepreneur) وهو الفاعل الرئيسي في النظام الرأسمالي، على الرغم من وجود عقلانية العامل وعقلانية سلوك المستهلك إلى جانب سلوك المنتج (Théorie de producteur) كمنظم رئيسي[١٨]، وبإختصار، أُعيد إدخال البنى العامة المرئية للنظام الرأسمالي والهدف المحرك النهائي لهذا النظام، وهو تعظيم الربح الرأسمالي. ويبدو في الظاهر أنه تم استنتاج المعيار النهائي للعقلانية الرأسمالية (معيار تعظيم الربح: Le principe de maximation du profit) من المبدأ الصوري لكل نشاط هادف. ففيما كان يبدو اننا ننطلق من الأفراد وتفضيلاتهم وميولهم، كان الإنطلاق ضمنياً، ومن الناحية الفعلية، من البنية العامة للنظام الرأسمالي. وعليه فعلى الرغم من النزعات البسيكولوجية والصورية الفعلية والمرئية والإستنتاجات الزائفة التي لا تعدو كونها مآزق نظرية، استطاع التحليل تحقيق بعض النتائج الإيجابية بقدر ما كان الفرد يخضع للدراسة بوصفه تشخيصاً لوظائف وبنى إجتماعية معينة، أي بقدر ما كانت بعض الشروط اللازمة لزيادة رأس المال تخضع للدراسة عبر دراسة الفرد. وتستند الماركسية نفسها إلى هذه الأرضية[١٩].

تتوقف إذن النتائج الإيجابية المتحققة في هذا التحليل على صلاحية المقولات المصاغة لتفسير بنية وقوانين النظام الرأسمالي. إذ نعرف من الآن أن عقلانية المنظمين والعمال تعبّر عن وظائفهم في نشاطات الإنتاج والتوزيع. ونعرف أيضاً أن الاختلاف والتباين بين هذه الوظائف يتولدان من الاختلاف والتباين في ملكية رأس المال ووسائل الإنتاج. ويحدد هذا التباين في الدور والملكية، بدوره، التباين في المداخيل، من حيث هي أرباح أو أجور ويقيد سلفاً أشكال وامكانات الاستهلاك الفردي. وتتمثل عقلانية أحد الجانبين، في أنه يقود النظام بشكل

جيد ويستخلص منه أعظم ربح، فيما تتمثل عقلانية الجزء الآخر في الإذعان للقيادة والمساهمة على أحسن وجه في تحقيق هذا الربح الأعظم. غير أن هذا التباين الظاهري في الملكية والوظائف والدخول لا يعني وجود أي استغلال للعمال من قبل المنظّم، بل هو يترجم التعويض العادل للوظائف والعوامل فقط[٢٠]. وحتى لو تجاوزنا الاعتراض الجذري ـ وهو التباين بين مصلحة الرأسمالي ومصلحة العمال والمجتمع بكامله ـ فستبقى ثمة مشكلة حاسمة ولا يمكن تجنّبها، وهي أن لا شيء يؤكد، في الواقع، أن مشاريع وأعمال الفاعلين الاقتصاديين منسجمة في ما بينها، حتى إذا افترضنا أن كلاً منهم يتصرف في وظيفته بشكل عقلاني. ويصح هذا بشكل أكبر ما دام النظام قائماً على المنافسة بين الفاعلين حيث أن هذه المنافسة تحدد، كما يبدو، الأسعار ومعدل الفائدة، عبر الدور الكلّي للعرض والطلب، فتحدد بالتالي شروط نشاط كل فرد وشروط تطور النظام. وعليه فلا بد من إثارة سؤال حتمي هو التالي: «ضمن أي شروط يؤمن نظام المنافسة الإشباع الأعظم لكل أعضاء المجتمع، أي تعظيم مداخيلهم وأرباحهم وأجورهم واشباعاتهم كمستهلكين؟»[٢١].

بالطبع أن الإجابة موجودة في نظرية المنافسة التامة (Théorie de la concurrence parfaite) التي تحدد أربع فرضيات (Hypothèses) أو شروط للمنافسة التامة[٢٢]. ويبدو أن الإسلوب الرامي لإيضاح «فضائل» المنافسة التامة يؤدي إلى جعل المسألة الخطرة المتعلقة بالحتمية التاريخية للامساواة في الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وكأنها دون قيمة، إذ تبرر «فضائل» النظام وجودته تماماً، وفي التحليل الأخير تحل هذه التبريرات محل التفسيرات. وتلك سمة كل ايضاح ايديولوجي، وهو أمر يصح في حالة الاشتراكية كما يصح في حالة أي نظام آخر.

تكمن المشكلة العامة، إذن، في تحديد الشروط التي ستتيح للنظام الرأسمالي بلوغ الفعالية (L'efficience) في التوازن وتحقيق الرفاه لأعضاء المجتمع في الوقت نفسه. ويجب أن نحدد، عبر صياغة مبسطة، الشروط التي يمكن من

خلالها إشباع طلب المجتمع (Sa fonction de demande) على أحسن وجه، آخذين بنظر الإعتبار إنتاج هذا المجتمع (Sa fonction de production).

إن المشكلة موضوع البحث قديمة، إذ نجدها مطروحة من قِبَل آدم سميث، وقد تناولها ريكاردو من خلال صيغة أكثر خصوصية هي نظرية التكاليف المقارنة والأشكال المثلى للإنتاج والتجارة الدوليين[٢٣]. ثم طوّر والراس الإبن (Léon Walras) الإجابة العامة على المشكلة المطروحة[٢٤]، إذ يتم التوصل إلى توازن النظام في حالة المنافسة التامة والمساواة بين العرض والطلب. وأخذ والراس على عاتقه مهمة البرهنة رياضياً (Mathématiquement) على أن هناك حلاً توازنياً في مثل هذه الحالة، وإن هذا الحل وحيد (Cette solution est unique). وأعتقد أنه قام بذلك حين أظهر بعناية أن نظامه يتضمن العدد نفسه تماماً من المعادلات والمجاهيل التي يجب إيجاد أقيامها (Son système contenait exactement autant d'équations que d'inconnues à déterminer). ولكن مع تطور علم الرياضيات، فإن تساوي عدد المعادلات وعدد المجاهيل ليس شرطاً ضرورياً ولا كافياً لحل نظام من المعادلات (L'égalité du nombre des équations et celui des inconnues n'est ni nécessaire ni suffisante à l'existence d'une solution pour un système d'équations) فلكي يكون للحلّ معنى من وجهة نظر اقتصادية، لا بد وأن تكون الأعداد (الأقيام) المستخدمة للأسعار أو الكميات غير سالبة، أي لا يمكن أن يكون السعر سلبياً، في حين أن الاقتصار على عدد المعادلات لا يضمن أن الحل، في حال وجوده، لن ينطوي على اعداد غير سالبة، أي موجبة فقط[٢٥].

ولكن أعمال باريتو (Pareto) جعلت نموذج والراس (Walras) أكثر فعالية، إذ قضت بتخليص هذا النموذج من إحدى نقاط ضعفه. فقد تخلى باريتو عن فرضية تُقيّد مصداقية النموذج، مفادها أن الأفراد يتجابهون في سوق المنافسة وهم متساوون جميعاً في المعلومات التي يمتلكون (L'hypothèse d'information parfaite)، وفي وسائل الإنتاج التي بحوزتهم. وبيّن باريتو (Pareto)[٢٦]. إمكانية

تحقيق حل أمثل حتى في حالة تتسم بتفاوت تملك وسائل الإنتاج، (وهو ما يعرف بحد باريتو الأعظم للمنفعة L'Optimum de Pareto ومفاده أن هناك وضعاً لا يمكن لأي شخص أن يُحسِّنه دون أن يُنقص من وضع الآخر)[٢٧]. وهكذا أدخل إلى نموذج والراس (Le Modèle de Walras) الشكل الدقيق الذي تتميز به العلاقة الاجتماعية الأساس لنمط الإنتاج الرأسمالي، حيث لا يعود الأخير مجرّد اقتصاد سلعي معمّم يخضع فيه كل منتوج للمبادلة بوصفه سلعة، بل يصبح اقتصاداً سلعياً رأسمالياً، أي اقتصاداً يشترط قيام تباين جوهري بين طبقة تملك المال ووسائل الإنتاج وأخرى محرومة منها جميعاً وعليها أن تبيع للأولى بانتظام حق استخدام قوة عملها. هذا إذا افترضنا وجود من يشتريها في السوق، وحتى بالسعر الأدنى، فإن الأمر يكون عسيراً في ظل نسبة مرتفعة من البطالة.

وكانت تلك مفارقة متوقعة. فها أن مذهباً اقتصادياً سعى لكي يكون علماً «بحتاً» لقوانين الاقتصاد الجوهرية، لكنه لم يتمكن من التطور إلا بالتخلي عن نقطة انطلاقه، أي عن وجود أفراد مجرّدين ومتساوين. وعليه دس في فرضياته اعترافاً ضمنياً بوجود علاقات اجتماعية مجسدة هي علاقة التفاوت الضرورية بين طبقتين. وتلك علاقة ضرورية بمعنيين. فهي تعبر عن كيفية عمل وإعادة إنتاج النظام. كما أنها علاقة فرضها التاريخ ولا يقدر علم الاقتصاد وحده أن يحلّها لأنها تتجاوز بأبعادها البعد الاقتصادي (L'Economique).

هنا الفرق بين الناس هو من يملك الوسائل ومن لا يملك الوسائل وهو ما يدفعنا للتفتيش - في معادلة «حد باريتو الأعظم للمنفعة» (L'Extremum Paretien) الذي ندرِّسه لطلابنا كل سنة ونشرحه رياضياً مع بُعدِهِ الاقتصادي ودون الخوض في بُعدِهِ الاجتماعي ... - عن أصل التفاوت بين أفراد المجتمع، ألا يساوي هذا المفهوم مفهوماً آخر في مجال الحق ؟ وهو «من يأخذ أكثر من حقه فإنه ينفي حق الآخر...». وهو ما يجب أن نقوله ونردده كل يوم في مجتمعنا ولمجتمعنا...

ولكن المشكلة ليست في الملكية، ولا في من يملك، إن كانت دولة (ونقصد الملكية الإجتماعية في المجتمعات الإشتراكية) أو أفراداً (في الأنظمة الليبرالية)، ولا نريد أن نطرح المشكلة بالشكل الذي طرحها جوزف برودون (P-J. (Proudhon معتبراً «أن الملكية هي سرقة»[٢٨]، ولكن نريد أن نعود إلى أمهات الفكر الإنساني، قبل باريتو ووالراس وحتى قبل كارل ماركس، ونريد أن نطرح المشكلة بالشكل الذي طرحها فيه روسو (Rousseau).

إذا ضاق بُعد الأفق بروسو (Rousseau) ليجيب عن سؤال ـ «ما أصل التفاوُت بين الناس، وهل أجازه القانون الطبيعي؟»[٣٠] مع العلم أنه «يجب علينا أن نَعُدَّ طبيعيّاً ما نُظِّم وَفْقَ الطبيعة من أمور، لا ما فَسَدَ منه»[٣١] ـ بالشكل الذي يتناسب مع مفهوم عدم المساواة في المجتمعات المعاصرة. ولكن روسو نفسه يجيب عن أصل التفاوت، في كتابه الآخر: «العقد الاجتماعي أو مبادىء القانون السياسي»[٣٢] وهو ما نريد أن نحدده عن أصل التفاوت في ظل نظام اجتماعي، مبني على «عقد اجتماعي» أو ميثاق اجتماعي. «ذلك أنّ الميثاق الأساسي لا يقضي على المساواة الطبيعية، بل إنّه، بالعكس، يقيم مساواةً معنويّة وشرعيّة لما استطاعت الطبيعة أن توجده من تفاوت طبيعي بين الناس، فيصبحون كلّهم متساوين بالعهد الذي عُقِد في ما بينهم، وبحكم القانون، ولو أنّ بينهم تفاوتاً بالقوة أو بالذكاء وتفوق المواهب»[٣٣]. ولكن المساواة مستحيلة في ظل حكومة وحكام اقتصاديين وسياسيين ورأسماليين فاسدين، وكذلك أفراد يعملون في خدمتهم إن كان في القطاع الخاص أو العام. وهذا ما يفصح عنه روسو بشكل جلي وواضح: «هذه المساواة لا تكون إلاّ خداعة براقة وهمية، في عهد الحكومات الفاسدة، فهي لا تصلح لغير بقاء الفقير على بؤسه، والغني على اغتصابه، وفي الواقع إن القوانين هي دائماً مفيدة للذين لهم قنية ومال، مضرة للمعدمين، لذلك فإن الحال الاجتماعية لا تنفع الناس إلاّ إذا كانوا جميعاً يملكون شيئاً ولم يكن لأحد منهم شيء يتجاوز الحد المعقول»[٣٤].

لنحدد الآن ما نريد أن نستنكره بمقدار من الدقة، فنسمي الفعل الاقتصادي الرأسمالي ذاك الذي يقوم على أمل الكسب عن طريق إستثمار إمكانات التبادل، أي على الفرص القانونية للربح. إن الكسب بالقوة (شكلياً أو فعلياً) يتبع قوانينه الخاصة، وليس من المناسب وضعه في مصاف الفعل الموجه نحو الربح الناجم عن التبادل[٣٥] أو عن الكسب الرأسمالي العقلاني. فإذا كان الكسب هو غاية عقلانية، فإن عقلانية الغايات لا يمكن إلاّ ان تتناسب مع القيم أي ضمن إطار راتوب القيم والأخلاق (L'ordre moral) السائد. فليست الرأسمالية، عقلانية أوغير عقلانية من الوجهة المعرفية، ولكن تجاوزات الرأسمالية هي موضوع الاستنكار.

إن الرغبة في الكسب بأي طريقة كانت، والبحث عن الربح بأي قدر ممكن، وجني المال بأي وسيلة وبأكبر كمية ممكنة منه، كل ذلك ليس له، بذاته، أية علاقة بالرأسمالية. إن مستخدمي المقاهي، الأطباء، الفنانين، موظفي التجارة، الجنود، حماة البيوت المشبوهة، المتسولين، كلهم يمكن أن يكونوا مسكونين بهذا التعطش للكسب، على غرار ما حصل مع أناس مختلفي الظروف والأنواع في كل العصور وفي كل الأمكنة، حيث وجدت أو يمكن أن توجد، تحت أية صيغة، ظروف موضوعية خاصة بمثل هذه الحالة. ينبغي تعليم الصغار، في كتب تاريخ الحضارة، وفي الصفوف الإبتدائية، التخلي عن هذه الصورة الساذجة. فالحاجة للكسب غير المحدود لا تنطوي أبداً على مقومات الرأسمالية ولاحتى على «روحها»[٣٦]. يمكن أن تتماثل الرأسمالية مع الهيمنة، وعلى الأقل، مع التلطيف العقلاني لهذه الغريزة اللاعقلانية. غير أنه من الصحيح أن الرأسمالية مرادفة للبحث عن الربح، عن ربح دائم القدرة على التجدد، من خلال مؤسسة ثابتة، عقلانية ورأسمالية ـ إنها بحث عن المردودية، التي تلازم المشروع الرأسمالي. ففي ظروف يكون فيها الاقتصاد كله خاضعاً للنسق الرأسمالي، يُحكم بالزوال كل مشروع رأسمالي فردي لا تحركه دوافع البحث عن المردودية[٣٧].

كان ماركس السباق في التنبؤ بأن المنافسة[٣٨] على صعيد واسع سوف تدمر

البنية الأخلاقية للمجتمع وتنتج أفراداً منسلبين (Aliénés)[٣٩] يصبحون رهينة لأرباحهم الشخصية. كذلك الأمر في كتاباته عن دور الائتمان في الاقتصاد الرأسمالي (Le rôle du crédit dans la production capitaliste) المتطور (وهنا يستبق زمانه ويتحدث عن مرحلة من تطور الإنتاج الرأسمالي لم يعشها هو، ولكن شهد بداية بواكيرها فريدريك إنجلز وهي بداية إنشاء التراست (Trust)... والملاحظات التي وضعها بخصوص نظام الائتمان هذا (Système de crédit)، الذي سيؤدي في مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية إلى تكوين شركات مساهمة (Sociétés par action) بفضلها «تم توسع لا مثيل له في نطاق الإنتاج ونشوء مشاريع كانت مستحيلة بالنسبة لرأسمال منفرد وتغدو مثل هذه المشاريع، في الوقت نفسه شركات بعد أن كانت في السابق مؤسسات حكومية»[٤٠]. وبهذا الشكل الرأسمالي للإنتاج يتم إستبدال المنافسة بالإحتكار ويمهد الطريق لنزع الملكية الفردية بواسطة التركيبة الاجتماعية للإنتاج أي الشركات المساهمة... «هذا هو نقض الأسلوب الرأسمالي للإنتاج في نطاق الأسلوب الرأسمالي نفسه، وعليه، فإنه تناقض ينقض نفسه ذاتياً ويبدو قبل كل شيء (prima facie) محض نقطة إنتقالية نحو شكل جديد من الإنتاج. بل انه يتجلى بوصفه تناقضاً من هذا النوع حتى في المظهر. وهو يؤدي في مجالات معينة إلى إقامة الاحتكار، ولذا يقتضي تدخل الدولة. إنه يعيد إنتاج أرستقراطية مالية جديدة، وهي صنف جديد من الطفيليين في رداء مخططي خطط فارغة، ومؤسسين، ومدراء محض إسميين؛ وينشىء نظاماً كاملاً من النصب والاحتيال في مجالات التأسيس وإصدار الأسهم والمتاجرة بها. إنه إنتاج خاص دون سيطرة الملكية (المقصود الفردية) الخاصة»[٤١].

هذه التجاوزات للرأسمالية الحديثة التي استنكرها ماركس حتى قبل ولادتها، هي نفسها التي يستنكرها ماكس فيبر (Max Weber, 1893) الذي ترك العالم بعد ٣٧ سنة من وفاة ماركس نفسه، قائلاً: «إلى جانب كثير من المميزات التي غالباً ما

نجدها في الرأسمالية الغربية الحديثة، هناك رأسمالية نصابي الأموال، كبار المضاربين، متعقبي الإمتيازات الاستعمارية، كبار المتمولين. ولا سيما عند أولئك الذين يختارون مشاريعهم في مجال استغلال الحروب»[٤٢]، وهو ما يرتبط به اليوم وفي كل يوم ـ وعلى عكس ما كان يتوقع فيبر ـ قسم كبير من التجارة الدولية.

المنفعة الشخصية والمُثُل الأخلاقية للرأسمالية الحديثة

يبدو أن فلاسفة علم الاقتصاد الذين يتمتعون بديمومة فكرهم، تبنّوا المواقف نفسها حيال الفقر والإستغلال والفساد والظلم وعدم المساواة، مما يدفعنا إلى أن نسلّم بأن علم الاقتصاد هو علم أخلاق وعلم إنساني في آن واحد. وما يدعو إلى الدهشة، أن آدم سميث (Adam Smith)، فيلسوف علم الإقتصاد الرأسمالي، تبنّى الخطاب نفسه قبل ماركس وبطريقة أكثر وضوحاً: «...حيث تتواجد الملكيات الكبيرة، يتواجد عدم المساواة في الثروات. مقابل كل رجل غني يجب أن يكون هناك، على الأقل ٥٠٠ فقير، والرخاء (Abondance) الذي تنعم به أقلية من الأشخاص يفرض الفاقة (Indigence) على عدد يفوق بكثير هذه الأقلية...»[٤٣]. «إن الخباز لا يحرص، عن طيب خاطر، على بيع مدبرة المنزل الخبز بسعر تقدر على تحمّله، إنما يقوم بذلك تلبية لمصلحته الشخصية في هذا العمل»[٤٤]. وهكذا، ومنذ أكثر من قرنين، عرَّف آدم سميث ـ عالم الاقتصاد الإسكتلندي وصاحب كرسي الفلسفة الأخلاقية في جامعة غلاسكو ـ أسس اقتصاد السوق (L'économie du marché).

كذلك يصف برنار دي ماندفيل[٤٥] مجازياً / وبإستعارة رمز (par une parabole)، ما يسميه بـ«أسطورة خلية النحل»[٤٦]، ما تبين في ما بعد أنّه الرأسمالية الحديثة. ففي مجتمع النحل، حسب ماندفيل، يتعايش بتناغم وانسجام السلوك الإيجابي مع السلوك السلبي، ولكن توليف(La combinaison) هذه الميول السلوكية البيضاء والسوداء، يؤدي إلى خلق «قفير نحل»[٤٧] واحد، يعمل

كل فرد منه للمصلحة المشتركة، وبحسب مبدأ إنسجام المصالح وتبادل المنافع الشخصية[٤٨].

ولكي نفهم عبرة قصيدة ماندفيل وتعبيرها عمّا هو اليوم «فلسفة» الاقتصاد المعاصر، لا بد من شرح ما يقصد به ماندفيل، ووضعه في السياق (Le contexte) التاريخي لتطور الفكر الاقتصادي لنخلص إلى استنتاج أن ما افترضه ماندفيل في بداية القرن الثامن عشر هو فعلاً واقع الرأسمالية الحديثة اليوم. وهنا العودة إلى جون مينر كينز[٤٩]، كمرجع وكمنظر لعلم الاقتصاد المعاصر، إذ هو واضع أسس علم الاقتصاد الكلي وصاحب إنجاز نظري تُبنى عليه أكثر السياسات الاقتصادية الحكومية حالياً.

ونقطة الإنطلاق هي أن الطلب الفعّال (La demande effective) المعبِّر عن الطلب الكلي (La demande globale) أي الإنفاق الكلي ـ في مجتمع ما ـ يتكون من الطلب الاستهلاكي والطلب الإستثماري. ويتوقف الطلب الاستهلاكي بدوره، على مستوى الدخل الوطني ومستوى التوظف (L'emploi) والميل إلى الاستهلاك عند هذا المستوى للدخل الوطني. أما الطلب الاستثماري فيتوقف على الكفاية الحديّة لرأس المال من ناحية، وسعر الفائدة من ناحية أخرى[٥٠].

فالطلب الفعّال يستند بدوره، إلى وجود حافز إلى التوظيف (investir). ولكن البطالة [عكس التوظف إن كان لليد العاملة أو لعناصر الإنتاج الأخرى وهذا ما ينساه الجميع] تُعزى إلى نقص عنصر الميل إلى الاستهلاك. بيد أن هذا التفسير للآفات الاقتصادية كان فاقد الشعبية لدى الاقتصاديين الكلاسيكيين، وكان بالطبع أقل دوراً في القرنين السادس عشر والسابع عشر. ولم يكتسب أهمية إلا منذ بداية القرن العشرين.

على الرغم من أن الشكوى من نقص الاستهلاك (sous-consommation) لم تكن إلا وجهاً ثانوياً في الفكر المركنتيلي، فان هيكشر (Heckscher) نفسه يستشهد بعدد من الأمثلة عما يدعوه «الإيمان الراسخ بنفع الترف وضرر الاقتصاد. والواقع

انه كان يُنظر إلى الإدخار كعلة للبطالة، وذلك لسببين: أولاً، لأنهم كانوا يعتقدون أن الدخل الحقيقي يَنقُص بمقدار كمية العملة غير الداخلة في المبادلات. ثانياً، لأنه يُعتَبر بأن الإدخار يزيح قسماً من العملة من التداول»[٥١]. وفي سنة ١٥٩٨ حارب «لافيما» (Laffemas) خصوم استعمال المنسوجات الحريرية الفرنسية، لأن مشتري المنتوجات الفرنسية الفاخرة يؤمنون وسائل العيش للفقراء، بينما يميتهم البخلاء بؤساً[٥٢]. وفي سنة ١٦٦٢ «سوَّغ بيتي (Petty) الإحتفالات والمهرجانات الفخمة وأقواس النصر» الخ.. بحجة أن نفقاتها تُدخل في جيوب بائعي الجعة والخبازين والخياطين وصانعي الأحذية وغيرهم. واستحسن «فورتري(Fortrey) الإسراف في الملبس» واعترض على قوانين التقشف، وتمنى لو كان هناك مزيد من الابهة في اللباس والعناصر الأخرى في نمط الحياة. وكتب باربون (Barbon, 1690)[٥٣] أن «الإسراف رذيلة مضرة بالإنسان لا بالتجارة»... وأن «البخل رذيلة مضرة بالإنسان وبالتجارة في نفس الوقت»[٥٤]. وفي ١٦٩٥ أكد كاري (Carey) أنه لو زاد الجميع نفقاتهم لحصل كل فرد على دخل أعظم و«لأمكنه ان يعيش في رغد أكبر»[٥٥].

بيد أن حكاية النحلات لبرنار دي ماندفيل هي التي أسهمت اكثر من غيرها في تعميم رأي باربون. وقد اعتبرت لجنة ميدلسيكس القضائية هذا الكتاب مؤلفاً هداماً عام ١٧٢٣؛ وان شهرته المريبة تجعل له مكاناً مشهوراً في تاريخ العلوم الأخلاقية. ولم يقل بحق كلمة خير إلا الدكتور جونسون (Johnson) الذي اعترف بأن الكتاب لم يثر حفيظته بل «فتح عينيه على الحياة الواقعية». إن تحليل ليسلي ستيفان (Leslie Stephen)[٥٦] يظهر خيراً من أي تعليق آخر مما تتكون «لاأخلاقية» الكتاب: «لقد سبب ماندفيل فضيحة كبرى بنشره هذا الكتاب الذي يجعل من نظام اخلاقي ماجن (un système moral cynique) نظاماً جذاباً بواسطة آراء ذات مفارقات غريبة... إن مذهبه القائل بأن الإنفاق يساعد، اكثر من الادخار، على الازدهار يتفق مع كثير من المغالطات الاقتصادية التي كانت رائجة آنذاك والتي لم

تختفي بعد تماماً. وإذ يفترض مع النسّاك بأن الشهوات الإنسانية فاسدة في جوهرها وانها تولِّد بالتالي «رذائل خاصة»، ويقبل الرأي الدارج القائل بأن الثروة «حسنة عامة»، يثبت بيُسر ان الحضارة تنطوي على نمو الميول الفاسدة...».

إن حكاية النحلات قصيدة مجازية «دمدمة الخلية أو تحول المحتالين إلى شرفاء» يصور فيها المؤلف الوضع الرهيب لجماعة مزدهرة عزم فيها المواطنون فجأة، لمصلحة الادخار، بأن يعرضوا عن حياة الترف، وعزمت الدولة بأن توقف التسليح. فالقصيدة مكتوبة باللغة الإنكليزية القديمة التي تصعب ترجمتها وسردها. ولكن نكتفي هنا بسرد مقطعين من «عبرة» القصيدة:

... الفضيلة وحدها لا تستطيع ان تؤمن للأمم عيشة وافرة الظلال؛

... La vertu seule ne peut faire vivre les nations dans la magnificience[٥٧]

من يرغب في عودة العصر الذهبي، فعليه ان يتقبل الرذيلة والفضيلة على حد سواء.

Ceux qui veulent revoir un âge d'or, doivent être aussi disposés, à se nourrir de glands, qu'à vivre honnêtes[٥٨].

من المقطعين المستخلصين من تعليق ماندفيل، الذي يلي القصيدة المجازية، نرى أن هذه القصيدة لم يكن يعوزها أساس النظرية الاقتصادية للرأسمالية الحديثة. إن الاقتصاد الحكيم الذي يدعوه أكثر الاقتصاديين قبل كينز ادخاراً، هو في الأسر الخصوصية أضمن وسيلة لزيادة ثروة العائلة. ومن الناس من يعتقد أن نفس الطريقة يمكن ان تطبق على البلد بمجموعه، خصباً كان أم مجدباً، ويجب ان تعطي ذات النتيجة[٥٩]. ويخلص ماندفيل إلى قول معاكس لما كان سائداً من فكر في أيامه: «إن فن إسعاد الأمة ودفعها في طريق الإزدهار يكمن في إتاحة الفرصة لكل فرد في أن يعمل. وفي سبيل ذلك، يجب ان يكون شاغل الحكومة الأول مساعدة كل أنواع الصنائع والفنون والحرف التي يمكن ان يخترعها الإنسان. وان يكون شاغلها الثاني تشجيع الزراعة وصيد البحر كيما يُستفاد من

الطبيعة (الموارد الطبيعية) بأسرها، شأنها في ذلك شأن الإنسان (القوى العاملة). بهذه السياسة لا من خلال سنّ القوانين الباطلة المنظمة للإسراف والاقتصاد، نستطيع زيادة عظمة الأمم وسعادتها. ولئن ارتفعت قيمة الذهب والفضة أم انخفضت [المقصود النقود المتداولة في أيامه]، فإن تلبية حاجات المجتمعات متعلّقة دائماً بثمار الأرض وعمل البشر. وهما يشكلان معاً ثروة أضمن وأغزر وأصح من ذهب البرازيل وفضة بوليفيا»[٦٠].

ليس عجيباً ان تتعرّض أمثال هذه المشاعر الفاسدة، حسب قول كينز[٦١]، خلال قرنين، لذم الأخلاقيين والاقتصاديين. فقد كان هؤلاء يشعرون بأنهم أصلح حالاً مع مبدئهم القائل بأنه لا سلامة إلا باتباع الأفراد والدولة للإدخار الشديد. إن «الإحتفالات والمهرجانات الفخمة وأقواس النصر الخ..» التي تحدّث عنها ويليم بيتي (William Petty)[٦٢] أفسحت المجال للاقتصاديات المقترة في مالية غلادستون (Gladstone)[٦٣] ولنظام سياسي «لم يكن يملك الوسائل» لإنشاء المستشفيات والساحات أو الأبنية الجميلة، حتى ولا لصيانة الآثار القديمة، ولا بالأحرى لمساعدة الموسيقى والمسرح ؛ وهي أشياء كانت تترك جميعاً للإحسان الخاص أو لسخاء أفراد لا مبالين[٦٤].

ولكن اليوم، فإن الطرق المتبعة لتمويل مصاريف الدولة ووسائل السياسة الاقتصادية المتبعة والمبنية على الإسراف والمنفعية، وحتى التمويل بالعجز من أجل إنعاش اقتصادات الدول الرأسمالية المعاصرة، تتطابق كلياً مع الصورة التي وصفها ماندفيل منذ ثلاثة قرون، وهذا الوصف لا يتعارض مع أخلاقيات الرأسماليات الحديثة. ففي الفلسفة الليبرالية، التي تعتبرها الرأسمالية قُبَّتها[٦٥]، وجدت هذه (الرأسمالية)، أن المنفعة وليس العواطف الأخلاقية هي التي تبني مجتمعاً أسمى. ففي هذا المجتمع الحقيقي، الإنسان ليس بخيِّر ولا بشرّير، وإنما هو فردٌ بوجه آخر، وأحياناً يكون خيّراً وسيئاً في آن واحد، ومن هذا المنظور، وبحسب النظرية الذرائعية(Pragmatisme)[٦٦] هذه، أو التهكمية (Cynique)

للإنسانية، نستنتج أن الليبراليين بالوجه الرأسمالي هذا، لا يسعون ولا يكترثون البتّه لتغيير الطبيعة الإنسانية، فهم يقبلونها كما هي، وبواسطة هذه المعطيات غير المميزة بالكمال يسعون لبناء صرح إجتماعي جديد لا يتميز بالكمال ولكنه قابل للحياة. فالأخلاق والقيم ليست إذاً قاعدةً لبناء الرأسمالية، وهذا لا يعني قطّ أن الرأسمالية بأساسها غير أخلاقية كمعنى معاكس.

ولادة علم الاقتصاد السياسي ونشوء الرأسمالية

بالنسبة لآدم سميث، مؤسس الليبرالية الاقتصادية، لم يكن الدّافع الفكري إلاّ النقمة التي يثيرها الفقر المدقع الذي كانت تعاني منه «عامة الشعب» الأوروبية آنذاك[٦٧]. إن قراءة وصف آدم سميث لأوضاع الشعب الفرنسي والإنكليزي الاقتصادية والإجتماعية في كل من إنكلترا وفرنسا في أيامه، يعيدنا إلى تصور مجتمعهما مقارنةً مع ما نراه حالياً في دول العالم الثالث[٦٨]، إذ كان يتعايش ضمن مجتمع واحد ثراء الأرستقراطية الفاحش من جهة، مع فقر مدقع يعيش فيه السواد الأعظم من الشعب، من جهة أخرى.

فمن أجل معالجة هذا التفاوت، ومن أجل إخراج السواد الأعظم من الشعب من بؤسه وفقره، أقدم آدم سميث وكل أصحاب الفكر الاقتصادي الليبرالي، حينذاك، على إمتداح اقتصاد السوق (L'économie de marché) على أنّه الحل الأنسب. فالتجارة الحرّة وتقسيم العمل والملكية الخاصة، وحقوق القيام بالمشاريع وتنظيم السوق بواسطة دولة تحسن التقدير والتكهن، هي كلّها وسائل ليس من شأنها الزيادة من ثراء الأغنياء، بل إشباع حاجات الأكثر فقراً. والتبرير العملي لهذا التفكير نجده في واقع التاريخ الحقيقي للرأسمالية : ثري في مجتمعنا المعاصر لا يتنعم بمستوى معيشة أفضل من مستوى حياة فرد من نبلاء القرن الثامن عشر، ولكن مستوى حياة أصحاب المداخيل المتواضعة قد تحسَّن بشكل جذري في عالمنا المعاصر. ومن هذا المنطلق الموضوعي، لا نستطيع أن نستخلص

أن الراسماليين هم بالضرورة «أفاضل»، وإنما النظام الرأسمالي هو الأكثر أخلاقية بين الأنظمة الاقتصادية التي توفرت لنا حتى اليوم.

يظهر تاريخ جذور الرأسمالية كيف أن الحدس النظري (L'intuition théorique) عند كل من ماندفيل (Mandeville) وسميث (Smith) وأيضاً الفيزيوقراطيين (Les physiocrates)[٦٩] وتورغو (Turgot)[٧٠] كان مبرَّر الأسس أو الجذور للرأسمالية. فمؤسسو كبرى الإمبراطوريات الرأسمالية منذ القرن التاسع عشر وحتى أيامنا هذه، لم يجهدو على تأسيس إمبراطورياتهم الرأسمالية بدافع شعور أخلاقي ولكن بهوس تكديس الأموال : فالقرصنة، والإتجار بالرقيق، والإستغلال بكافة أشكاله، والتهريب، والسوق السوداء، وإساءة إستعمال السلطة والإتجار بالمخدرات كل هذه نجدها في أكثر الأحيان أساساً لتكوين مصادر ثروات الشركات العالمية الكبرى[٧١].

ألبير سيركوف (A. Surcouf)[٧٢] كان أول الرأسماليين الفرنسيين، وتجارة العبيد كانت المصدر الأساسي لتكوين الثروات الأولى لكبار تجار الجملة في مدينة نانت (Nantes) الفرنسية. وليست مصادفة أنَّ كبار المقاولين الأميركيين في القرن التاسع عشر لُقبوا بالبارونات اللصوص (Les barons voleurs). في البدء، كانت القرصنة هي الحاسمة في ولادة المجمعات الصناعية اليابانية، ولولا السوق السوداء، وحرب كوريا وفي ما بعد حروب الهند ـ الصينية، لما شهدت الرأسمالية الكورية والتايوانية الازدهار الذي تعرفه اليوم. فحروب نابوليون (Les guerres de l'Empire) كانت مصدر ثروات بارونات عائلة روتشيلد (Rothschild)، هذا إذا كنا لا نريد العودة إلى عائلة فوجر (Fugger)[٧٣]، أوَّل رأسماليي أوروبا الوسطى في القرن الخامس عشر، والذين بنوا ثروتهم بتمويل حروب شارل كانت (Charles Quint).

ولكن من جذور هذه الثروات المشوبة بالريب تأسست شركات محترمة، وكُوِّنت ثروات، وخُلِق العديد من فرص العمل الجديدة وحصل تقدم تكنولوجي: فمن الأب

القرصان أتى الإبن المتخرّج من أعرق الجامعات ليعقبه في أكثر الأحيان على رأس أعماله المشكوكة المصادر، وهكذا الأجيال اللاحقة تضفي شرعية أخلاقية مع «مفعول رجعي» على ثروة العائلة وأعمالها، وذلك بتأسيس وتمويل عدة مؤسسات ثقافية وعلمية واجتماعية أو خيرية...

الرأسمالية الوليدة في بلاد ما بعد الشيوعية

إن معرفة نسابة (Généalogie) الثروات الحالية والغابرة يدفعنا إلى أن نفتح أعيننا على التوسع الممكن للرأسمالية على أرض لم تكن قد تكونت فيها رأسمالية كبيرة حتى اليوم مثل بولونيا وروسيا وتركيا وكولومبيا. ففي العالم الشيوعي سابقاً نجد الكثير من رجال السلطة والحزب يتكيفون في أعمال جديدة ويتحولون إلى مقاولين رأسماليين، وكذلك رجالات مافيا يبيضون أموال الجريمة والمخدرات أثناء عمليات خصخصة ممتلكات القطاع العام ؛ وفي تركيا وأميركا اللاتينية هناك مصانع ومستشفيات وجامعات تبنى بواسطة تبييض وإعادة توظيف (Recyclage) أموال المخدرات. إن تكيّف رجال الطبقات الحاكمة - أي رجال السلطة والحزب (Les Apparatchiks)[٧٤] في الدول الشيوعية سابقاً، ورجالات مافيا تهريب المخدرات - في ثياب المقاولين الجدد، مدعاة للشجب وبالتالي فإن إدانتهم واجب أخلاقي مبرَّر. ولكن ألا تشكل إعاقة هذا التحول في الوقت ذاته كارثة اقتصادية هائلة؟

هل يكفل تفكك الإتحاد السوفياتي وسقوط النظام الإشتراكي واختيار سلوك طريق «الحضارة الغربية»[٧٥]، عبر سياسة ولوج «اقتصاد السوق»، هل يكفل ذلك إيصال البلاد إلى الإزدهار والجنة الرأسمالية المنشودة ؟ وهل يمكن بناء نظام رأسمالي بدون رأسماليين ؟ وبأي طريقة يجمع الرأسماليون الروس ثرواتهم؟

حملت لواء سياسة الرأسمالية الجديدة في روسيا، مجموعة من السياسيين والاقتصاديين الذين عرفوا بإسم «الإصلاحيين الشباب»، انتهجوا سياسة

اقتصادية نيوليبرالية متوحشة، هي سياسة «العلاج بالصدمة»، وتهدف إلى بناء الرأسمالية في أقل فترة زمنية ممكنة، على حد قول أحدهم ويدعى، أناتولي تشوبايس: «إننا نريد أن ننجز في أعوام قليلة ما قطعته بلدان أخرى خلال قرون»[٧٦]. واقترنت سياسة الانتقال إلى «اقتصاد السوق بعملية نهب وحشية وجشعة لثروات البلاد من حفنة صغيرة من المسؤولين والمستثمرين ورجال «اقتصاد الظل»، جمعت ثروات فاحشة خلال سنوات قليلة، ما دفع شخصية معروفة في عالم المال، الملياردير جورج سوروس الذي لا يتسم سجّله الشخصي، هو أيضاً، بالنقاء، إلى القول: «إن ما تشهده روسيا هو الإنتقال من تجاوزات النظام السوفياتي إلى تجاوزات الرأسمالية المنغلقة. إنها أقرب إلى رأسمالية النهب... وأكثر ما يذهلني هو جشع الأوليغارشيا المالية(Oligarchie financière) الروسية الجديدة. الدولة في إنهيار، والكل ينهب كل ما تصل إليه يداه»[٧٨].[٧٧]

وتعتبر عملية الخصخصة وسيلة بناء النظام الرأسمالي[٧٩] الروسي الجديد، ويترجم هذا البناء بتحويل الملكية الاجتماعية للمؤسسات إلى ملكية خاصة، هذا بالنسبة لبناء نظام الدولة. وتعتبر الخصخصة أيضاً الوسيلة الرئيسية لتراكم رأس المال الفردي. عملية الخصخصة هذه، وُصفت بأنها أكبر عملية لصوصية في التاريخ. فقد جرى تحويل المؤسسات الكبرى التابعة للدولة، في الميدان المالي وميدان التجارة الخارجية والداخلية، وكذلك في القطاعين الصناعي والخدماتي، إلى شركات مساهمة استولى الرأسماليون الجدد على معظم اسهمها بأبخس الأثمان. فقد بيع ٣٢٤ مصنعاً بسعر وسطي يقل عن ٤ ملايين دولار للمصنع الواحد. كما جرى بيع شركة «أورال ماش»، عملاق صناعة السيارات والشاحنات، بـ ٣,٧٣ مليون دولار، ومجمع «تشيليابنسك للميتالورغيا» بسعر مماثل، أما مصنع «كوفروف للتجهيزات» الذي كان يمد الجيش وقوات الأمن الداخلي وأمن الدولة بالأسلحة الفردية فقد تم بيعه بـ ٢,٧ مليون دولار...[٨٠].

وقد وصف بوريس فيودروف، وزير المالية في حكومة غيدار «الليبرالية»، عملية

الخصخصة التي شهدتها روسيا بأنها «أكبر عملية نهب في القرن العشرين وربما في تاريخ البشرية...»[٨١]. أما غيدار نفسه الذي جرت العملية كلها بإشراف حكومته، فقال إن «المُلكية إنتقلت ليس إلى من كان له الحق بها، بل إلى من كان أكثر استعداداً لتلقفها». ولكنه برّر ذلك بالقول: «إن مقايضة سلطة البيروقراطية بالمُلكية الخاصة... كانت في ظل ميزان القوى المتكون في اواخر الثمانينات السبيل الوحيد لإصلاح المجتمع سلمياً، وللتطور السلمي للدولة. وإلا فإن البديل هو الانفجار، والحرب الأهلية ... وبالتالي دكتاتورية البيروقراطية المنتصرة... وفي كل الأحوال فإن مقايضة السلطة بالمُلكية الخاصة كانت خطوة إلى الأمام من «إمبريالية الدولة» نحو السوق الحرّة والمنفتحة، ومن نمط الإنتاج الآسيوي إلى النمط الأوروبي...»[٨٢].

أما أناتولي تشوبايس، عراب عملية الخصخصة، فقال في معرض تبريره لسلوك الرأسماليين الجدد عام ١٩٩٥، عندما كانت العملية في ذروتها: «إنهم يسرقون ويسرقون. يسرقون كل ما تصل إليه أيديهم، ولا يمكن إيقافهم. ولكن دعونا نوفر لهم إمكانية حيازة الملكية الضرورية. وعندئذ سيصبحون ملاّكاً ومسؤولين جيدين عن هذه الملكية»[٨٣]. وفق هذا «المنطق» أصبح النهب واستيلاء حفنة من الناس على القسم الأكبر من الثروة الوطنية نموذجاً «عقلانياً» وطريقاً لا بد منه للتراكم الرأسمالي ولتكوّن نمط الإنتاج الجديد. وهكذا، وبحلول عام ١٩٩٧، بنت روسيا رأسماليها الجدد، وأنجبت رأسمالية بشعة ومتوحشة على رأسها طبقة جديدة غارقة في الفساد والجريمة. ويرصد المختصون في شؤون الاقتصاد الروسي ثلاثة منابع رئيسية لتكون «الرأسمالي» الروسي الجديد[٨٤]:

أولاً: تكونت فئة من أثرياء السوق السوداء واقتصاد الظل كانت ناشطة أساساً في العهد السوفياتي السابق، ومن كبار «المافيا» القديمة والجديدة الذين وُفرت لهم ظروف مؤاتية في ظل غياب القوانين خلال المرحلة الانتقالية. ثم كانت الخصخصة الفرصة الذهبية لممارسة نشاطهم وتوسيع أعمالهم في كل

الميادين، وخصوصاً في مجال الإتجار بالمعادن الثمينة والمواد الأولية والأسلحة وتهريب المخدرات ... ألخ، ثم «تبييض» هذه الأموال وإضفاء طابع «شرعي» ومن ثم أخلاقي عليها بتوظيفها في ميادين الاقتصاد المختلفة (مصارف، شركات تأمين، تجارة خارجية وداخلية، شراء أسهم وحصص كبيرة في مؤسسات إنتاجية وخدماتية وإعلامية بعد تخصيصها ... ألخ).

ثانياً: فئة من الإختصاصيين والخبراء الاقتصاديين الماليين الذين اكتسبوا خبرة في خدمة الشركات الأجنبية، في البداية، ثم استفادوا من نسج شبكة علاقات في الداخل والخارج ووظفوها ليستقلوا بأعمالهم بعد بناء مواقع مؤثرة لهم مع رجال السلطة الجديدة الحاكمة، علماً أن هذه الفئة لا تتعدى ١٦٪ من الرأسماليين الجدد.

ثالثاً: الفئة الثالثة هي مجموعة كبيرة من المسؤولين السابقين في الدولة والحزب الحاكم السابق (Les Apparatchiks)[٨٥] ومنظمة الشبيبة (الكومسمول) والبنى الاقتصادية والسياسية في العهد السابق، من مدراء مصانع وحكام ولايات ومناطق وغيرهم، من الذين تمكنوا في اللحظة المناسبة من تغيير ولائهم والاستفادة من مواقعهم وعلاقاتهم السابقة لتكوين رأسمال متزايد القوة أتاح لهم الإنضمام إلى طبقة الرأسماليين الكبار. أي أنه جرى تحويل «الرأسمال» السياسي والوظيفي إلى رأسمال فعلي واحتكاري في حالات عدة، ويمثل فيكتور تشيرنوميردين، رئيس الوزراء الأسبق، أحد أبرز رموز هذه الفئة.

هذه المجموعات الثلاث كانت الأساس في تكوين الرأسمالية الفردية الناشئة التي حلّت محل رأسمالية الدولة الجماعية. ورغم أن الإنسان الروسي لا يتقبل كثيراً مصطلح «الرأسمالية»[٨٦] وما زال يعتبر أن الملكية الخاصة سرقة، فمن الملاحظ أن النبذ الأخلاقي لهذه الظاهرة أو لهذه التحولات الاقتصادية - الاجتماعية يأتي من الدول الغربية التي كانت تنتقد اشتراكية هذه الدول والتي

بنت هي أيضاً رأسماليتها بطرق غير أخلاقية. ولكن المسؤولين في هذه الدول التي تشهد رأسمالية وليدة تبنوا موقفاً مغايراً للمعايير الأخلاقية (Non éthique) ولكنه براغماتي[٨٧].

مفهوم الرأسمالي الفيبري[٨٨] والرأسمالية الحديثة

إن ثناءنا على الرأسمالية الخلوقة، رغم أسسها اللاّأخلاقية، هذا الثناء المتناقض ظاهرياً، والمغاير لرأي الكافة، يتعارض مع الأطروحة السائدة والمعممة عن ماكس فيبر (Max Weber) وكافة الثقافويّين (Les culturalistes)[٨٩] الذين يستندون إليه. لكن السؤال الذي نطرحه : هل فُهم جيداً ماكس فيبر ؟ فعالم الاجتماع الألماني هذا لا يدّعي أن الرأسماليين الأوائل كانوا يتمتعون بالأخلاق الحميدة، إنما يصفهم بالكائنات القلقة (Des êtres anxieux)[٩٠]. «فالمصطفون (Les élus) الذين يحظون بالنعمة الإلهية ...والذين نجدهم في هؤلاء التجار الطهريين (Ces marchands puritains) ذوي الطينة الفولاذية، من الأزمنة البطولية عند الرأسمالية، والذين نجد عينات منهم في زماننا ؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إن العمل الدؤوب في مهنة ما هو أمر مطلوب بشكل واضح، باعتباره الوسيلة الفضلى، وذلك بغرض بلوغ الثقة بالنفس. وهذا وحده، يبدد الشك الديني ويمنح اليقين بالغفران. أن تكون النشاطية الزمنية قادرة على إعطاء هذا اليقين، وأن تعتبر، تقريباً، بمثابة الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاعر القلق الديني...»[٩١]. فهذا القلق الديني ناتج عن الخوف على خلاص النفوس، وهذا الخوف يترك آثاراً مختلفة جداً على شخص دون الآخر. إنه الرعب ذاته، الذي يدفع بأحدهما إلى أقصى أشكال الإذلال الذاتي، وهو بالنسبة للآخر حافز لصراع مع الحياة، منهجي وبلا هوادة. من أين يأتي إذن هذا الإختلاف؟

يبدو ذلك لأول وهلة لغزاً. كيف أمكن أن يؤدي هذا الميل إلى تحرير الفرد داخلياً من الروابط الوثيقة التي يحاصره العالم بها، مع تفوق الكالفينية الأكيد في مجال التنظيم الإجتماعي؟[٩٢]. مهما يبدو ذلك غريباً فهو نتيجة الشكل النوعي

الذي ينتهي إليه الحب المسيحي للقريب تحت ضغط العزلة الداخلية التي تضع الكالفينية الفرد فيها. وهو ينجم عنها في البداية تبعاً للعقيدة[٩٣]. فالعالم موجود خدمة لمجد الرب، ولأجل ذلك فحسب. والمصطفى المسيحي موجود في هذه الدنيا لكي يزيد، ضمن امكاناته المتاحة، مجد الرب في العالم، وذلك بتنفيذه الأوامر الربانية، ولأجل ذلك فحسب. إلا أن اللّه يريد للمسيحي الفاعلية الإجتماعية، لأنه يرغب في أن تكون الحياة الإجتماعية متوافقة مع أوامره ومتناسقة معها. إن نشاط الكالفينية الإجتماعي[٩٤] يدور فقط حول تعظيم اللّه وتبجيله. من هنا فإن النشاطية الوظيفية، التي هي في خدمة الحياة الدنيوية للجماعة، هي بالتالي من هذه الطبيعة أيضاً. وكما هو موجود عند لوثر فإن تقسيم العمل إلى وظائف مبرر بحب القريب. غير أن ما كان قد بقي إيحاءً افتراضياً عقلياً صرفاً أصبح عند الكالفينيين عنصراً مميزاً في نظامهم الأخلاقي.

إن حب القريب، خدمة لمجد اللّه حصراً[٩٥] لا خدمة للمخلوق، يتجلى، في الدرجة الأولى، في إنجاز المهمات الوظيفية المطلوبة طبيعياً، ويرتدي بذلك مظهراً موضوعياً صرفاً وغير شخصي من مظاهر العمل الذي نقوم به لخدمة المجتمع الذي نعيش فيه. ذلك أن التنظيم الإجتماعي المدهش يعتبر وسيلة لإشباع حاجات الجنس البشري، وهذا ما يظهر جلياً في نظر من يستند إلى أحكام التوراة، وكذلك في نظر من يعتمد على حكمه الطبيعي. وهكذا فإن فيبر (Weber) يقرّ بأن العمل، خدمة للفائدة الإجتماعية العامة، يعظم مجد اللّه ؛ وبأنه من مشيئته. إن الإلغاء الجذري لموضوع الربوية، ولكافة أنواع الأسئلة التي تتناول الكون والوجود، والتي أجهدت الكثيرين، هو أمر مفروغ منه بالنسبة إلى الطهريين، وكذلك بالنسبة إلى اليهود ولكن لأسباب أخرى... ، وبمعنى ما فإن هذا الإلغاء أمر مسلَّم به عموماً لدى كل تَقَوية مسيحية غير صوفية[٩٦]. إلى هذا الاقتصاد في القوى تضيف الكالفينية سمة أخرى تكتمل بها اللوحة. في نظر الكالفينية لا

صراع بين الفرد والأخلاق، مع أنها على الصعيد الديني، تدع الفرد وحيداً مع إمكاناته الخاصة. ليس علينا أن نحلل هنا أسباب ذلك ولا أن نحدد معنى وجهة النظر هذه أمام العقلانية الاقتصادية والسياسية لدى الكالفينية. هنا يكمن أساس الطبيعة النفعية للأخلاق الكالفينية؛ ومن هنا أيضاً تنجم خصوصيات هامة في الطريق التي نفهم الشغل بواسطتها[٩٧].

وبالعودة إلى المفهوم الفيبري للقلق المولود من الخوف من عدم الإصطفاء الإلهي للكلفانيين، نستطيع أن نفهم أن الهروب من القلق بالنشاطية الوظيفية هو الوسيلة والدافع لهم لجمع الثروات. فهذا التراكم الرأسمالي إذا تمكن المقاول أو المنظم (L'entrepreneur) من الحصول عليه، فإنه يؤمن له السبيل والشعور بالرضى على اصطفائه الرباني.

يبدو لنا أن الرأسمالي حسب مفهوم ماكس فيبر وضمن هذا التصور شبه المرضي (Quasi clinique) للرأسمالي، تقع دراسته من ضمن اختصاص علم النفس أكثر منها في متناول علم الاجتماع أو في حقل علم الاقتصاد السياسي. كان ماكس فيبر على يقين بأصالة الرأسمالية لكنه لم يشأ قطّ التهليل (n'auréolait guère les entrepreneurs) لرجال الأعمال أو المنظمين (Les Entrepreneurs)، إنَّما أراد استيعاب دوافعهم العميقة، والتي تبيّن له أنها ذات أساس أخلاقي أو منبثقة من قلق أخلاقي دون أن يكون سلوكهم، بحدّ ذاته، أخلاقياً. ورغم ذلك فإن هذا يؤدي إلى تكوين بناء اقتصادي أو تنظيم (Système) اقتصادي محترم من الوجهة الأخلاقية. إن القلق الميتافيزيقي أو الماورائي[٩٩] الذي يدفع إلى الرغبة بجمع المال ليس إذاً أخلاقياً بالضرورة حتى لو كان المجتمع الذي يكتنفه يدَّعي الأخلاق أو الجدارة بالتبشير بتهذيب الأخلاق.

إن عقلنة السلوك في الحياة الدنيا، مع أخذ الحياة الآخرة بالاعتبار، هي نتيجة التصور الذي وضعته البروتستانتية عن الشُغل (Bereuf)[١٠٠] كاستجابة لنداء داخلي رباني[١٠١]. وبالتأكيد، إن النسكية المسيحية، بعد أن غادرت العالم

نحو العزلة، فانها تحكم هذا العالم الذي تخلّت عنه، إنطلاقاً من الأديرة، وبواسطة الكنيسة. غير أنها، على العموم، تركت الحياة اليومية الدنيوية طبيعية وعفوية. وبعد أن أوصدت وراءها باب الدير، ها هي الآن تنتشر على صعيد السوق (واقتصاد السوق) وتعمل على إشباع روتين الوجود بطريقتها ومنهجها صانعة من ذلك حياة عقلانية، في هذا العالم الدنيوي وليس أبداً من أجل هذا العالم[١٠٢].

رغم أن فكر ماكس فيبر لا يتعارض هنا، مع رؤية برنار دي منديفيل، فإن خطأ فيبر هو أنه يبين ظهور الرأسمالية خارج العالم البروتستانتي. فالكنفوشيسية في آسيا، والإسلام في تركيا (رغم أن هذه الدولة تشكل حالة إستثنائية بين الدول الإسلامية) والكاثوليكية في إسبانيا أو في كيبيك (كندا الفرنسية) لم تَحُلْ ـ بعكس ما ما يسعى إلى إثباته ماكس فيبر ـ دون عولمة الرأسمالية أو ظهورها في كافة أنحاء العالم. لا شك أن القلق الماورائي الدافع إلى الرغبة في «التراكم البدائي لرأس المال» ليس حكراً على ديانة أو معتقد واحد بالذات، إنما هذه الرغبة موحّدة الجوهر وملازمة للطبيعة الإنسانية ؛ وبمعنى آخر، فإن لاأخلاقية «المنظم الأصل» (L'entrepreneur primitif) متوافرة في كل الثقافات والحضارات[١٠٣] منذ اللحظة التي تسمح بها الظروف السياسية والاقتصادية بالرغبة لـ«التراكم البدائي الرأسمالي» بالتفاعل.

النقد الأخلاقي للرأسمالية من داخل الأنظمة الرأسمالية ذاتها

لقد افترضنا في تحليلنا حتى الآن كما لو كانت الرأسمالية أخلاقية، ليس في أسسها أو في صيرورة تكوينها، ولكن في نموها أو في تطورها. إن البطالة، والتهميش الإجتماعي وعدم المساواة وغياب العدالة الإجتماعية، كلها ملازمة للرأسمالية. والأدهى من ذلك الظاهرة الاقتصادية المتفشية على الصعيد العالمي والمتمثلة أولاً في ظهور وتعميم الرشوة كاقتصاد سياسي[١٠٤]، أو كمؤسسة

(Institution) مسموح بها أخلاقياً وقانونياً على المستوى العالمي؛ وثانياً، هو إعتقاد الرأسمالية ـ بعد سقوط الشيوعية في الاتحاد السوفياتي سابقاً ـ كجماعة أو كفئه إجتماعية (Clan ou Caste)[١٠٥]، بأن الفكر الماركسي الذي بقي يهزّ مضجعها لأكثر من قرن ونصف من الزمن[١٠٦]، قد انتهى إلى الأبد، وأن المبدأ الاقتصادي والإجتماعي الذي يسود من الآن فصاعداً هو مبدأ «دع الأمور تجري في أعنتها» (Laisser faire, Laisser passer...)، أو بتعبير آخر، إن الرأسمالية، كفئة اجتماعية، تعتقد أن اللون الجديد للاقتصاد السياسي الجديد والمتجدد هو رأسمالية بدون لجام (Capitalisme débridé) سوف تسود طويلاً وطويلاً... ترى هذه الفئة أن الآن هو عصر سيادتها بدون خوف ولا رادع من أحد، وأن كل شيء أصبح مسموحاً لها وحتى الفوارق أو عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية أصبحت ظاهرة طبيعية مقبولة بخضوع كامل للأمر الواقع[١٠٧]. وما الدولة - حسب تصور هذه الفئة - إلا المؤسسة العتيدة الساهرة على حماية مصالحها والمحافظة على هذه التحولات الجديدة الناتجة عن واقع جديد ربما نهائي على الصعيد العالمي. فالخطأ السائد اليوم، هو اعتبار نهاية المعسكر الاشتراكي مساوية لنهاية الفكر الماركسي، أو على الأقل، مؤدية لزوال تأثير الماركسية على الفكر عموماً والاقتصاد السياسي المعاصر خصوصاً. وبمعنى آخر «إن فشل النظام الإشتراكي (Le Système Collectiviste) تستعمله الفئات الإجتماعية الرأسمالية كضمانة للتفاوت أو للتباين الاقتصادي (Les inégalités économiques) بين فئات المجتمع»، أو كذريعة للظلم والجور الاقتصادي الذي سوف يسود الأنظمة الرأسمالية مستقبلاً، كما صرّح الحبر الأعظم، عام ١٩٩٣[١٠٨].

لعله من السذاجة أن نفترض أن الحكام في المجتمعات الرأسمالية أو الديمقراطية، ومن معهم من المفكرين الليبراليين، يجهلون هذه الأمور أو ليسوا واعين لهذه الظواهر في مجتمعاتهم المبنية على أسس سياسية واقتصادية وثقافية متكاملة. ولكن الأمور في مجتمعات العالم الثالث تأخذ وجهاً أصعب في

التحديد، إذ أن الظلم الاقتصادي (Les injustices économiques) يغطى بجور وقهر إجتماعي بنيوي (Structuraliste) وعائلي وعرقي (Ethnique) وسياسي - قبلي وطائفي[١٠٩] ويأخذ أشكالاً متعددة، طبقية أو عنصرية في بعض البلدان، وطائفية أو مذهبية في بلدان أخرى[١١٠]... ونشير بإصبع اليد إلى المجتمعات العربية بالتحديد...

فالعالم العربي يعاني حالياً من حالة فقدان التوازن الحضاري والسياسي والاقتصادي : فالانقسامات والحروب الأهلية والخلافات الحادة هي السائدة؛ والاحتلال المباشر هو الأمر الواقع المفروض باسم النظام الدولي الجديد. وعزلة بعض الأنظمة عن شعوبها وانفجار الطوائف والإثنيات هي علم السياسة المعمول به ؛ والغياب الكامل عن المشاركة في التقدم العلمي والتطور التقني، والفقر والأمية في الأوساط الشعبية هي السياسة الاجتماعية (La politique sociale) المعمول بها؛ الفساد والبيروقراطية في الإدارة والشأن العام، والتخلف والغش في أنظمة الحكم والمؤسسات المدنية والشعبية على مستوى الجماعة والفرد، والزيف الديمقراطي والفهم السقيم للدين والقيم، وإنهيار الطبقات الوسطى التي تحمي التوازن الاجتماعي، وتدني مستويات التعليم وخراب الجامعات التي تصنع النخب و«الكادرات»، وهجرة العقول والكفاءات بحثاً عن مجتمعات تحترم قيمة الحياة وحقوق الناس. كل هذه المشاكل والظواهر تجد معانيها في العالم العربي. أما الظلم الاقتصادي فهو مفقود في المفردات في لغة العرب، وكأن كل الصراعات التي ذكرناها ليس لها علاقة بالاقتصاد السياسي السائد في العالم العربي خصوصاً وفي العالم الثالث عموماً.

هل هذه الظواهر التي ترافق الرأسمالية هي أخلاقية؟ الإجابه قطعاً بالنفي. ولكننا لسنا في عالم مطلق غير مقيّد. فمن بين كل الأنظمة الاقتصادية الفعلية التي جرَّبتها الإنسانية في العالم المعاصر، تبقى الرأسمالية النظام الأكثر تطورية. علماً أنَّ التطور في الحياة الواقعية، ينسجم ويتوازى مع المُثل الأخلاقية العُليا

والسلوك الحسن والخلوقية[١١١]. ففي المجتمعات الرأسمالية يُعمِّر الإنسان، ويعيش بمستوى حياة أفضل من أفراد أي مجتمع منظم تنظيماً آخر. وبالمقابل فإن الإشارات الأكثر علمية والتي كانت تُنبئ بإنهيار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي هي انخفاض معدل الحياة (L'espérance de vie)، في الستينيات، حتى دون الأخذ بالاحتساب جرائم الغولاغ (Goulag)[١١٢].

من الواضح أن التّقدم بشكل عام ليس بالضرورة نعمة الآخرة ولا مدخلاً للسعادة، رغم إدعاءات مدّاحي الرأسمالية بأن تَمَكّنْ الأم من المحافظة على أبنائها وإبقائهم على قيد الحياة مهما كان وضعهم المعيشي بدلاً من أن تراهم يموتون، ربما لا يكفي للسعادة ولكن بالتأكيد يقلل التعاسة. ومن ناحية أخرى، فإن الأخلاقية النسبية للرأسمالية لا تحجب عنها طابع الرفضية، أي نقدها ومعارضتها. بما أن الرأسمالية هي المسيطرة وهي السائدة الآن، لذا أصبح نقدها واجباً وحتى ملزماً. ولكون الرأسمالية تتطاول لمكافحة الفقر ولمحوه عموماً، وهي تستمد شرعيتها الوحيدة من نجاحها المادي، لا بدّ لنا إذاً من الإدانة الأخلاقية والشجب بشدة لأي مظهر من مظاهر البؤس والفقر في المجتمع الرأسمالي. هذا النقد من داخل الأنظمة الرأسمالية لا نعتقد أنه مضرّ بها، فالتجربة أثبتت أن حيوية السوق تستفيد من الأوجه السلبية التي تواجهها أو التي تحتويها وحتى أنها تجيّرها لمصلحتها. فالفنان «الرافض أو المتمرّد» ينتج ويسوِّق أضعافاً من أعماله بالمقارنه مع أمثاله من الفنانين، وكذلك الأمر بالنسبة لوسائل الإعلام والإعلان التي تجعل من العنف في المجتمع الرأسمالي موضوعاً وأدوات استهلاكية تباع في السوق. ولكن إلى أي مدى يكون كل هذا ممكناً؟

في الواقع، إن بعض رجال علم الاقتصاد الذين يتبعون آراء شومبيتر (Schumpeter)، أو الذين يمشون على خطاه، يخشون هلاك الرأسمالية نتيجةً لشوائبها اللاأخلاقية، وبسبب محدودية شرعيتها، وعدم ثبوتها، والرفض الدائم لها، من قِبَل النخبة المثقفة الجامحة للمادية العلمية والباحثة عن الأساطير

الفاضلة والإيتوبيا (L'Utopie) التي يعجز اقتصاد السوق الرأسمالي عن انتاجها.

لا بدّ وأن تختفي الرأسمالية يوماً ما، شأنها شأن أي نظام أو تنظيم عرفته الانسانية على مر التاريخ. قد تختفي لعدم فعاليتها، أو بحال قيام أزمة اقتصادية هائلة مثلاً، سرعان ما تصبح هي أزمة الرأسمالية بحد ذاتها، وسبباً لهلاكها.

وقد تختفي الرأسمالية أو تهلك، وهذا الأكثر احتمالاً، بسبب منافسة أوهام فكرية وعقائدية طوباوية أكثر إقناعاً وتأثيراً على العقل الإنساني، من ذلك الفكر القائم على الحريّة والتقدم، وإذا ما تحقق هذا الفكر الجديد، سيصيب التقدم المتبقي من الرأسمالية عجز كبير، وهذا ما تكرر مراراً خلال مراحل تاريخ المجتمعات البشرية. وحينئذٍ ستشل «الحياة» الرأسمالية؛ ولن يبقى للوعاظ (Les moralistes)، إلاّ النظر إلى الوراء وتذكر أيام الرأسمالية والبكاء على أطلال عصرٍ ذهبي خسرته البشرية ـ كما تبكي حالياً الشعوب السوفياتية على أطلال النظام الشيوعي ـ وبذلك يكون الفوز الوحيد الذي عرفته الرأسمالية هو الخلاص عبر الإختفاء والاندثار.

المراجع

١- د. خليل أحمد خليل، معجم مفاهيم علم الاجتماع، معهد الانماء العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٦، ص١٦٤، - ١٦٥.

2- Vilfredo PARETO (1848-1923), Traité de sociologie générale, Payot, Paris, 1917-1919, 2 volumes, réédité par Droz, Genève, 1967, puis dernière édition chez Zeller, Osnabrük, Allemagne.

3- Max WEBER, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, Edition Plon, Collection Agora, Pocket, Paris, 1998, p.121 & pp.109-148.

٤- فيلفريدو باريتو (Vilfredo Dumaso PARETO, 1848-1923) اقتصادي إيطالي ولد في باريس من أم فرنسية، دكتور في الهندسة (أطروحة دكتوراه: «مرونة الأجسام الصلبة»). ترك الهندسة ليكرّس حياته لعلم الاقتصاد، كتب أكثر من ثلاثين مجلّداً في علم الاقتصاد وعلم الإجتماع. درّس الاقتصاد السياسي في فرنسا ثم في لوزان بعد والراس (Walras) عام ١٩١٢ طور التحليل الاقتصادي على أساس ما وضعه والراس. بيّن قصور أي نظرية في القيمة طالما أنها تعتمد على القياس العددي (Cardinal)للمنفعة وليس على ترتيبها (Ordinal). وعلى هذا الأساس (المنفعة الترتيبية) يتم التبادل في سوق تسودها المنافسة الكاملة بحيث تتعادل النسبة بين المنافع الحدية للسلع مع نسبة أسعارها، وبذلك يمكن تحديد نقطة التبادل المثلى دون الحاجة إلى مقارنة المنافع الكلية التي يحققها كل من البائع والمشتري. كذلك عرّف الزيادة في الرفاهية العامة (Total Welfare) نتيجة تغيير ما، بأنها الوضع الذي تتحسن عنده حالة فئة معينة من السكان نتيجة التغيير دون أن تسوء أحوال الفئات الأخرى. لقد كانت كتابات باريتو في موضوع الرفاهية العامة بالإضافة إلى منحنيات السواء (Indifferences Curves) التي استخدمها ادغوورث (Edgeworth) الأسس التي بُنيَ عليها علم الاقتصاد الحديث، وبالتحديد النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، في ما يتعلق بموضوع الرفاهية العامة (Welfare Economics). وقد أدت دراسته للتوزيع الشخصي للدخول إلى ما يسمى بقانون باريتو (Pareto's Law) الذي يقول بأنه مهما كانت الأحوال السياسية في الدولة ومهما كان نظامها الضريبي سوف يكون توزيع الدخول بنفس الطريقة في جميع الدول، حيث تتركز الدخول في فئات الدخل الدنيا ثم يتناقص عدد الدخول كلما ارتفعت فئات الدخل، على أن قانون باريتو في صيغته الضيقة (Stricto Sensus) لم تثبت صحته حتى الآن. د. عبد العزيز هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ص٦٤٤، -٦٤٥ J. BREMOND et M. SALORT, Dictionnaire des Grands Economistes, Editions Liris, Paris, 1992, pp.35-36.

٥- أنظر : جوزف شومبيتر، عشرة اقتصاديين عظام، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٦٨، ص. ١٥٨-١٥٩.

6- Maurice ALLAIS (Prix Nobel ès Sciences Economiques, 1988), Fondements d'une théorie positive des choix comportant un risque, 1955, p.31, in Maurice GODELIER, Rationalité & irrationalité en économie, Tome I, François Maspero, petite collection, Paris, 1980, p.18.

7- Eugène SLUTSKY, ?Ein Beitrag Zur Formal praxeologischen Grundlegung der Oekonomik?, in Annales de la Classe des Sciences Sociales-Economiques, Vol.4, Académie Ukranienne des Sciences, Kiev, 1926. Cité par : Oskar LANGE, Political

Economy, Vol.1, p.196 (cf. note infra.). KOTARBINSKI, A logic Course for Lawyers (en polonais), p.6.

٨- أنظر : أوسكار لانغة (Oskar LANGE)، الاقتصاد السياسي، القضايا العامة، الجزء الأول، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢، ص١٩٦، ص٢٠٥.

9- Ludwig VON MISES, L'Action Humaine, Traité d'économie, Presses Universitaires de France, Paris, 1985, p.3. أنظر أيضاً أوسكار لانغة، الاقتصاد السياسي، القضايا العامة، الجزء الأول، المرجع المذكور، ص٢٢١.

١٠- لقد كان عالم الإجتماع الفرنسي ايسبيناس (Alfred Victor ESPINAS) أول من استعمل اصطلاح البراكسية، حسبما جاء في كتاب فون ميسيز (Von MISES, l'Action Humaine, op. cit., p.3) في عام ١٨٩٠ في مقالة عن أصول التكنيك. ويظهر ان أول عمل عن البراكسية - مستعملاً هذا المصطلح - كان قد نشر في عام ١٩٢٦ من قبل الرياضي السوفياتي يوجين سلوتسكي (SLUTSKY, op. cit.) ويبدو أن البراكسية لا بد من تعريفها على أنها علم النشاط العقلاني، مستعملين كلمة «العقلاني» بالمعنى المنهجي. اذ ان فاعلية النشاط مرتبطة بعقلانيتها الحقائقية (Factual Rationality)، ولكنها ليست ميزة للنشاط بوصفه أسلوباً للسلوك (O. LANGE, op. cit., p.196) وقد ظهرت سابقاً المقولات البراكسية ومبادىء السلوك في علمين اثنين فقط هما : الأخلاق والاقتصاد السياسي. وغالباً ما سميت هذه العلوم بـ «العلوم الأخلاقية» (Moral Sciences)، خاصة في إنكلترا وفرنسا، أي أنها دراسة للسلوك الإنساني، اذ تنطوي الأبحاث في الأخلاق على عدد كبير من المقولات البراكسية. كما تم تطوير عدد من المبادىء البراكسية في الاقتصاد السياسي، لتشخيص علم الاقتصاد بالبراكسية. وبما ان العلم ميدان للنشاط، فان المبادىء البراكسية للسلوك توجد فيه أيضاً. مثال ذلك، لا يقوم أساس الإحصاء الرياضي (أي علم تقدير بعض المقادير وتدقيق الفرضيات على أساس من المشاهدة الإحصائية) على حساب التفاضل والتكامل للاحتمال فحسب، بل على المبادىء البراكسية للسلوك أيضاً. فيتنازع التقدير الإحصائي مبدآن من مبادىء الأصول : مبدأ فيشر (I. Fisher) عن الاحتمال الأقصى، ومبدأ ماركوف عن الفرق الأدنى (Variance- الذي إستعمله غوس (GAUSS) من قبل. وقد تطورت نظرية عامة للقرارات الإحصائية تستمد جميع مبادىء الأصول المستخدمة في الإحصاء الرياضي من المبدأ الاقتصادي. أنظر : (A. WALD, Statistical Decision Functions, New York, 1960, pp.8-10 & أوسكار لانغة (Oskar LANGE)، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، المرجع المذكور، ص١٩٦، -، ١٩٧.

١١- أوسكار لانغة (O. LANGE)، الاقتصاد السياسي، المرجع المذكور، ص ١٩٦.

12- Lionel ROBBINS, Essai su la nature et la signification de la Science Economique, Librairie de Médecis, Paris, 1947, p.30.

13- Von MISES, SAMUELSON, BURLING, etc... Cf. Maurice GODELIER, Rationalité & irrationalité en économie, Tome I, François Maspero, petite collection, Paris, 1980, p.19.

14- Maurice GODELIER, Rationalité & irrationalité en économie, Tome I, op. cit., pp.18-19.

15- Maurice GODELIER, Rationalité & irrationalité en économie, Tome I, op. cit., pp.13-14.

١٦- زكريا فوّاز، «إساءة استعمال السلطة الاقتصادية»، مجلة اتجاه، العدد السادس عشر، السنة الثالثة، أيار - حزيران ٢٠٠٠، بيروت، ص ٥٩٣-٦١٥، الهوامش رقم ٥ ٣ و٤.

17- Maurice GODELIER, Rationalité & irrationalité en économie, Tome I, op. cit., p.16.

18- Maurice GODELIER, Rationalité & irrationalité en économie, Tome I, op. cit., pp.56-57.
19- Cf. Karl MARX, Le Capital, Livre I, Tome 1, p.20, in Maurice GODELIER, op. cit., p.56.
20- Maurice GODELIER, Rationalité & irrationalité en économie, Tome I, op. cit., p.57.
21- Maurice GODELIER, Rationalité & irrationalité en économie, Tome I, op. cit., p.57.
22- Ces hypothèses sont les suivantes : 1 - Atomicité. 2 - L'hypothèse d'information parfaite. 3 - L'hypothèse de mobilité parfaite des facteurs de production dans un espace national donné. 4 - L'entrée dans la branche est libre. Cf. HENDERSON & QUANDT, Microéconomie, Formulation mathématique élémentaire, Dunod, Paris, 1972, p. 97.
23- J. F. GRAHAM, The Theory of International Values, Princeton, 1948, in Maurice GODELIER, Rationalité & irrationalité en économie, Tome I, op. cit., p.58.
24- Léon WALRAS (1834-1910), Eléments d'économie politique pure (1874-1877), in (uvres économiques complètes, Vol. VIII, Economica, Paris, 1988).
25- Maurice GODELIER, Rationalité & irrationalité en économie, Tome I, op. cit., p.59. & Dictionnaire des Grands Economistes, op. cit., p.21. & Abraham WALD, A propos de certains systèmes d'équations de l'économie mathématique, Econometrica, vol. 19, 1951, pp. 368-403.
26- Vifredo PARETO, Traité d'économie politique, deuxième édition, Paris, 1927, chapitre 6, pp.32-51.
27- Alain GELEDAN (dirigé par) & alii, Histoire des pensées économiques, Les contemporains, Editions Sirey, Paris, 1988, p.361.
28- Pierre-Joseph PROUDHON (18), Qu'est-ce que la propriété , G-Flammarion,
٢٩- تنص نظرية روسو على أن الناس كانوا في بادىء الأمر يعيشون في حالتهم الطبيعية وكانوا متساوين جميعاً. وأدى ظهور الملكية الخاصة وازدياد التفاوت المالي إلى انتقال الناس من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية واسفر عن نشوء الدولة المستندة الى العقد الإجتماعي. ولكن تطور التفاوت السياسي في ما بعد يؤدي الى خرق العقد الاجتماعي، والى ظهور حالة جديدة هي حالة الظلم. وهذه الحالة الاخيرة يجب ان تزيلها الدولة الرشيدة المستندة الى عقد اجتماعي جديد. انظر : Jean-Jacques ROUSSEAU (1755), Discours sur l'origine de et les fondements de l'inégalité parmi les hommes, Garnier-Flammarion, Paris, pp.139-249.
30- Jean-Jacques ROUSSEAU (1755), Discours sur l'origine de l'inégalité parmi les hommes, Garnier-Flammarion, Paris, 1971.
31- ARISTOTE (384 - (322 A. J.), Les politiques, GF- Flammarion, Paris, 1993, Livre I, Chapitre 2.
32- Jean-Jacques ROUSSEAU (1762), Du Contrat Social ou Principes du Droit Politique, GF-Flammarion, 1966.
33- Jean-Jacques ROUSSEAU (1762), Du Contrat Social ou Principes du Droit Politique, op. cit., pp.58-59.

34- Jean-Jacques ROUSSEAU (1762), Du Contrat Social ou Principes du Droit Politique, op. cit., en note, p.59.
35- Max WEBER, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, Edition Plon, Collection Agora, 1964, pp.11-12.
36- Max WEBER, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, Edition Plon, Collection Agora, 1964, p.11.
37- Max WEBER, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, Edition Plon, Collection Agora, 1964, p.11.
38- Karl MARX,]Daz Kapital, 1867[, LE CAPITAL, Editions du Progrès, Moscou, 1982, Tome 3, les pages : 194-195, 208-209, 222, 268-269, 322-323, 909. Tome 1, p. 263, 307-10, 334, 345, 376, 432-33, 515, 518, 559, 572, (592-595).
39- MARX, Le Capital, Tome 3, op. cit., les pages : 280, 398-399, 461, 630-631, 851-853, 858-859, (864-865).
40- MARX, Le Capital, Tome 3, Edition française, op. cit., p. 460. (Arabe, pp. 630-631).
41- MARX, Le Capital, Tome 3, Edition française, op. cit., p. 462. (Arabe, p. 634).
42- Max WEBER, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, Edition Plon, Collection Agora, 1964, p.11.
43- Adam SMITH (1776), An Inquiry Into the Nature and Causes of THE WEALTH OF NATIONS, The Modern Library, New York, 1994, p. 766.

٤٤- آدم سميث (Adam SMITH, 1723-1790) عالم اقتصاد سكوتلاندي، مؤلِّف كتاب «ثروة الأمم»، عام ١٧٧٦، و «نظرية المشاعر الأخلاقية»، عام ١٧٥٩. مؤسّس علم الاقتصاد السياسي (بعد الفيزيوقراطية الفرنسية) على ركيزة الشغل، الكلية المجرّدة، فاعلية الإنسان الذاتية مجرّدةً عن موضوعاتها الخارجية. يعتبر عام ١٧٧٦، تاريخ نشر كتاب «ثروة الأمم» لآدم سميث بداية نشوء علم الاقتصاد كعلم قائم بذاته يُدرَّس أكاديمياً. وقد استخدمنا في مبحثنا هذا الطبعة التي أصدرتها المكتبة الحديثة عام ١٩٩٤، والتي هي إعادة لطباعة النسخة التي قدمها أدوين كانان عام ١٩٠٤. كذلك استعملنا الترجمة الفرنسية التي نفذها جيرمان غارنييه عام ١٨٠٢، حيث توفَّر لنا الجزء الأول منها الذي أعيد طبعه عام ١٩٩١، وهي طبعة غارنييه لعام ١٨٨١. Adam SMITH, An Inquiry Into The Nature and Causes of THE WEALTH OF NATIONS, Edited by Edwin CANAAN, The Modern Library, New York, 1994. A. SMITH, Recherches sur la Nature et les Causes de la Richesse des Nations, 2 Tomes, Traduction par Germain GARNIER, revue par Adolphe BLANQUI, Garnier-Flammarion, Paris, 1991, p.9 & p.61.

٤٥- برنار دي ماندفيل (Bernard de MANDEVILLE, 1670-1733) طبيب إنكليزي من أصل فرنسي، كاتب واقتصادي وصفه كارل ماركس [رأس المال، المجلد الأول، الجزء ٢، دارالتقدم، موسكو، ١٩٨٧، ص١٦٢] بأنه «كاتب مستقيم وصافي الذهن». في البدء كان علم الاقتصاد موضع دراسة الفلاسفة أمثال هوبس ولوك وهيوم، ورجال أعمال ودولة أمثال توماس مور، تمبل، سولي، دي ويت، نورث، لو، فاندر لينت، كانتيون، فرانكلين، ولكن جانبه النظري دُرِس بنجاح أكبر على يد دكاترة في الطب أمثال بيتي، باربون، ماندفيل وكينه كارل ماركس، [رأس المال، المجلد الأول، الجزء ٢، ذُكِر سابقاً، ص ص١٦٤, -١٦٥]. فلا غرابة في أن يكون ماندفيل طبيباً ذا سمعة لا غبار عليها في مجال مهنة الطب التي مارسها حتى مماته،

وفي الوقت نفسه اقتصادي وصف بصدق ما كانت عليه البورجوازية الناشئة في أيامه.

46- Bernard de MANDEVILLE, La Fable des abeilles ou Les vices privés font le bien public, Première Partie (1714) & Deuxième Partie (1729), أسطورة عن النحل، أو المثالب الشخصية تؤدي فوائد إجتماعية, (Traduction française par Lucien et Paulette CARRIVE, Edition) Vrin, Paris, 1998.

٤٧- «قفير النحل» أو «خلية النحل» يعني بها ماندفيل «بلداً معين». أُنظر : DE MANDEVILLE, La Fable des abeilles ... , Première Partie, op. cit., p.24.

٤٨- أُنظر «حكاية النحلات...» لبرنار دي ماندفيل. Bernard de MANDEVILLE (1705), La ruche mécontente, ou les coquins devenus honnêtes?, in La Fable des abeilles, Première Partie, op. cit., pp.29-39. Cf. J. M. KEYNES (1936), Théorie Générale de l'emploi, de l'Intérêt et de la Monnaie, op. cit., 1968, pp.372-375.

٤٩- جون مينر كينز (John Maynard KEYNES, 1883-1946). أُنظر : د. عبد العزيز هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص٤٧٢-٤٧٨.

٥٠ د. عبد العزيز هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص. ٢٢٧.

51- Silvio GESELL (1862-1930), The Natural Economic Order, Vol. II, p.208, in J. M. KEYNES, Théorie Générale de l'Emploi, de l'Intérêt et de la Monnaie, Payot, Paris, 1968, pp.371-372.

52- LAFFEMAS, Les Trésors et Richesses pour mettre l'Etat en Splendeur, in J. M. KEYNES, op. cit., p.372.

٥٣- نيكولاس باربون (١٦٤٠-١٦٩٨) : اقتصادي إنكليزي كان يعتقد بأن قيمة الشيء تتحدد بمنفعته ؛ وهو سلف ما يسمى بنظرية النقد الحكومية (Théorie étatique de la monnaie).

54- Silvio GESELL (1862-1930), The Natural Economic Order, Vol. II, p.291 in J. M. KEYNES, op. cit., p.372.

55- Silvio GESELL (1862-1930), The Natural Economic Order, Vol. II, p.209 in J. M. KEYNES, op. cit., p.372.

56- Dictionnaire de Biographie Nationale, in J. M. KEYNES, op. cit., p.373.

٥٧- باللغة الفرنسية المتداولة في عصرنا الحديث.

58- MANDEVILLE, La Fable des abeilles ou Les vices privés font le bien public, Partie I (1714), op. cit., p.40.

٥٩- يجب مقارنة هذا المقطع بالجملة التي كتبها آدم سميث، والذي نعتقد انه كان قارئاً جيداً لماندفيل : «ما هو حكمة في مسلك أسرة خاصة، قد يكون حماقة في مسلك دولة عظمى». انظر : (J. M. KEYNES, op. cit., p.375)، الهامش رقم ١، والقول ينطبق بشكل مدهش على السياسة الاقتصادية التي أقنع بها الوزير قرم حكومة الحص اللبنانية. وعدا عن ذلك فإن التجارب الاقتصادية علمتنا أن سياسة التقشف الاقتصادي تطبق قبل الحرب وأثناء الحرب ومن الغباء تطبيقها بعد الحرب، لأنه خلال فترة إعادة البناء، يتمتع الاقتصاد بنسبة نمو هي الأعلى، ومن الغباء في هذه الحالة تطبيق سياسة تقشف لأن ذلك يشل كلياً النمو الاقتصادي.

60- MANDEVILLE, La Fable des abeilles ou Les vices privés font le bien public, Partie I (1714), op. cit., p.153. Cf. aussi J. M. KEYNES, op. cit., p.375.

61- J. M. KEYNES, op. cit., p.375.

٦٢- وليم بيتي (Sir William PETTY, 1623-1687) طبيب وإحصائي إنكليزي بارز عمل طبيباً في الجيش الإنكليزي ثم مستشاراً لكرومويل ولشارل الثاني بعده. وقد دافع عن حرية التجارة وكان أول المعترفين بأن سعر السلع تحدده كمية العمل اللازمة لإنتاجه (petit ROBERT, Dictionnaire des Noms Propres). يعتبر بيتي أول من اهتم بعلم الاقتصاد على أسس حسابية، وكان اهتمامه الأساسي موجهاً إلى المالية العامة حيث قدم دراسات هامة في نظرية النقود والسياسة المالية (Essais d'arithmétique économique, 1680 ; Anatomie politique, 1691.) - أنظر : د. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص٦٥٥. الذي يعتبر بما كتبه في هذه المصطلحات مؤسس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في إنكلترا -المقصود به ذلك الاقتصاد الذي يدرس الترابطات الداخلية لعلاقات الإنتاج- أنظر كارل ماركس، (رأس المال، المجلّد الأول، دار التقدم، موسكو، ص١١٩, ص٧٥٧). كما أن ما كتبه في الإحصاء المقارن يعتبر أساساً لما كتبه الاقتصاديون المحدثون في حقل الإحصاء الاقتصادي المقارن. أنظر : د. فهمي هيكل، المرجع السابق، ص٦٥٥.

٦٣- وليام يوارت غلادستون (١٨٠٩-١٨٩٨) : رجل دولة إنكليزي، أحد زعماء الحزب الليبرالي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مستشار الخزانة، أي ما يوازي وزير المالية اليوم (١٨٥٢-١٨٥٥) وبين (١٨٥٩-١٨٦٦) رئيس للوزراء، ثلاث مرّات بين (١٨٦٨-١٨٩٤).

64- J. M. KEYNES, op. cit., p.375.

٦٥- من الشائع المغالطة، التي تساوي عن سابق عزم ووعي أو عن خطأ غير مقصود، بين الليبرالية والرأسمالية. فالليبرالية (Le libéralisme) هي مذهب فلسفي يقوم على مبدأ الإيمان بأهمية حرية الفرد ورفاهيته، وإمكانية التقدم الإجتماعي من خلال تغيير التنظيم الإجتماعي وتجديده [د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٩، ص٢٧١]. وقد ظهرت الليبرالية كتيار سياسي في عصر صعود البورجوازية الصناعية ونضالها من أجل السلطة ضد الأرسطقراطية الإقطاعية المتمثلة بالملكية المطلقة، المستبدة بالطبع ... ولقد كان الليبراليون يطمحون إلى تحديد سلطان الملك عن طريق البرلمان [ب. ن. بونوماريوف، القاموس السياسي، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٨، ص١٩٧]. وقد نشأ مذهب الحرية وتطور إبان القرنين الثامن والتاسع عشر كحركة واكبت نمو الحرية الفردية في مجالات عديدة من الحياة، سياسية، واقتصادية، ودينية، ودعمت الدعوة لتطوير الديمقراطية، وتعميم الحقوق الإنتخابية وتأكيد حرية التعبير، والقضاء على العبودية، وتوسع نطاق الحريات المدنية [د. محمد عاطف غيث، المصدر السابق، ص٢٧١]. وتتميز الليبرالية بثلاث خصائص رئيسية : ١ - بقيم وأخلاقيات (Une éthique). ٢- بمؤسسات تحمي وترعى الحرية. ٣ - وبأنماط إنتاج. [Jean-Pierre PAULET, Entre le prince et le marchand : La recherche d'un nouveau libéralisme, in LE MONDE, Edition Proche-Orient, Annexe Economie, n.17, 28 janvier, 2000, p.II . أما الرأسمالية (Le capitalisme) فليست إلاّ نظاماً. فهي آلية اقتصادية هدفها تراكم الثروات، بدون رحمة، بدون إفراط في الأخلاق، معتمدةً على الملكية الخاصة والمشاريع الخاصة كأساس محرك للاقتصاد، متناسية المباديء الأساسية لليبراليين في الحفاظ على الحرية الفردية وأيضاً القيم والمباديء الإنسانية ... [حول تعريف الرأسمالية، أُنظر مكسيم رودنسون، الإسلام والرأسمالية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٤].

٦٦- الذرائعية (Pragmatisme) أو البراغماتية (المذهب البراغماتي)، انظر الشرح في الهامش لاحقاً.

٦٧- أُنظر : فريدريك إنجلز، ترجمة فخري لبيب، حالة الطبقة العاملة في إنكلترا ١٨٤٤، دار الثقافة الجديدة،

القـــاهرة، ١٩٨٠. أُنظر أيضـــاً : Jean-Louis GOGLIN, Les misérables dans l'Occident médiéval, Editions du Seuil, Collection Points, Paris, 1976.

٦٨- أُنظر : نـوام تشوموسـكـي، «لن يستمر النظام العالمي الجديد بأقلية فاحشة الثروات وأكثرية مفقرة ومهمشة»، حوار أجراه فواز طرابلسي، جريدة السفير، السبت، ١٩ تموز ١٩٩٧، صفحة ١٩. أُنظر أيضاً، زكريا فواز، «مـاذا تبقـى من كارل ماركس في الفكر الاقتصادي المعاصر ؟».

٦٩- الفيـزيوقـراط : (Les physiocrates) مـدرسـة اقتصادية فـرنسيـة في القـرن الثامن عشـر بزعامـة فرنسـوا كينـاي (François QUESNAY)، إرتبط منظّروها الأساسيون بفلسفة العلماء الموسوعيين. كـــان الفيزيوقراطيون يعتقدون بوجود قانون طبيعي، وان الاقتصاد تديره قوانين مشابهة لقوانين الفيزياء، ومن المناسب عدم إعاقة هذه القوانين الطبيعية قدر المستطاع (Friedrich LIST -1841-, Système National d'Economie Politique, Traduction de l'Allemand par Henri RICHELOT 1851, , Ed. Gallimard, Coll. Tel, n. 297, Paris, 1998, p.233, note 1.) وأن وظيفة الدولة هي المحافظة على الملكية وعلى سيادة هذا القانون الطبيعي. كذلك اعتقدوا أن الزراعة هي وحدها مصدر الثروة، ولذلك يجب أن تعتمد الدولة على ضريبة واحدة في هذا النشاط. نادى الفيزيوقراطيون بمبدأ «دعه يعمل دعه يمر» لمواجهة المركنتيلية. وبالنسبة لهم فإن وجود «نظام طبيعي للأشياء» يتمثل بحرية الفرد للتصرف مسترشداً بمصالحه الخاصة. فالصراعات الفردية ستنتهي بالذوبان ضمن التناسق العام. أُنظر : د. عبد العزيز هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ص٦٥٦، -٦٥٧. الموسوعة الاقتصادية (Dictionnaire Economique et Social, Ed. Social, Paris François QUESNAY (1758), Physiocratie, G F - ، دار إبن خلدون، بيـــروت، ١٩٨٠، ص، ٣٧٣، Flammarion, Paris, 1991).

70- Anne-Robert TURGOT (1727-1781), Ecrits Economiques, Calmann-Lévy, Paris, 1970.

71- Cf. Nathan ROSENBERG & L. E. BIRDZELL, Comment l'Occident s'est enrichi, Fayard, Paris, 1989, pp.24-26. & Michel BEAUD, Histoire du capitalisme de 1500 à nos jours, Editions du Seuil, Collection Points, Paris, 1990, pp.16-25.

72- Robert SURCOUF (1773-1827) : Navigateur et corsaire français. Après avoir participé comme mousse à une expédition aux Indes, avoir pratiqué la traite des Noirs pour les plantateurs de l'île Boubon (Aujourd'hui la Réunion), comme capitaine marchand, il sillonna comme corsaire l'Océan Indien, successivement à bord de l'Emilie (1795), de la Clarisse (1798), de la Confiance (1801) et du Revenant (1807), capturant de nombraux navires anglais. Créé baron de l'Empire, il devint ensuite un des armateurs les plus riches de Saints-Malo.

73- Famille de banquiers allemands, dont l'activité commerciale était connue dès le XIV siècle, qui prit un essor particulier avec Jacob II FUGGER, dit le Riche (1459-1525). Celui-ci développa le commerce avec le Levant et l'exploitation minière, contrôlant le marché du cuivre à Venise, et étendit son empire commercial sur toute l'Europe Occidentale et Centrale. Magnifique dans ses dons, il fonda des établissements philanthropiques. Il devint le financier des empereurs Maximilien et Charles Quint, celui-ci lui dut son élection et des victoires comme Pavie ... (Dictionnaire Robert 2).

٧٤- باللغة الروسية (Apparachiki).

٧٥- على حد قول رئيس الوزراء الروسي الأسبق، يغور غيدار. أنظر : د. محمد دياب، «روسيا على حافة الهاوية»، في شؤون الأوسط، مجلة فصلية، العدد ٩٣، مارس ٢٠٠٠، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ص, ٤٤.

٧٦- روي ميدفيديف، الرأسمالية في روسيا، موسكو، ١٩٩٨، ص, ٨, ذكره د. محمد دياب، «روسيا على حافة الهاوية»، المرجع المذكور، ص, ٤٤.

٧٧- الأوليغارشيا المالية : Oligarchie financière شريحة اجتماعية مسيطرة ضمن الرأسمالية، تتشكل من أقلية ضئيلة من الأفراد يسيطرون على الاقتصاد بكامله من خلال الإشراف الشخصي أو المالي على عدة تكتلات من الرأسمال المالي. أنظر : الموسوعة الاقتصادية (Dictionnaire Economique et Social, Ed. Social, Paris)، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٠، ص٩٢.

٧٨- روي ميدفيديف، الرأسمالية في روسيا، موسكو، ١٩٩٨، ص.٨. ذكره د. محمد دياب، «روسيا على حافة الهاوية»، المرجع المذكور، ص.٤٤.

٧٩- أنظر : د. محمد دياب، «انهيار خطة بناء الرأسمالية : روسيا في نفق الأزمة»، في شؤون الأوسط، مجلة فصلية، العدد ٧٥، أيلول ١٩٩٨، ص. ٣٧-٤٣.

٨٠- صحيفة نيزافيسمايا غازيتا، ١٩/١/١٩٩٩ مرجع ذكره د. محمد دياب، «روسيا على حافة الهاوية»، المرجع المذكور، ص.٤٦.

٨١- صحيفة إزفستيا، ١٩٩٥/٣/٢١ مرجع ذكره د. محمد دياب، «روسيا على حافة الهاوية»، المرجع المذكور، ص.٤٦.

٨٢- يغور غايدار، الدولة والتطور، موسكو، ١٩٩٥، ص١٥٣-١٥٤ مرجع ذكره د. محمد دياب، «روسيا على حافة الهاوية»، المرجع المذكور، ص.٤٦.

٨٣- صحيفة انترفاكس، ١٦-٢٢ تشرين أول ,١٩٩٨ مرجع ذكره د. محمد دياب، «روسيا على حافة الهاوية»، المرجع المذكور، ص.٤٦.

٨٤- د. محمد دياب، «روسيا على حافة الهاوية»، المرجع المذكور، ص.٤٧-٤٨.

٨٥- باللغة الروسية (Apparachiki).

٨٦- د. محمد دياب، «روسيا على حافة الهاوية»، في شؤون الأوسط، مجلة فصلية، العدد ٩٣، مارس ٢٠٠٠، المرجع السابق، ص.٤٤.

٨٧- ذرائعي (Pragmatique) من ذرائعية أو براغماتية (المذهب البراغماتي) : مذهب يرى أن صدق الآراء والأفكار في قيمة عواقبها العَمَلية، فالحقيقة تُعْرَف بـ «نجاحها». وكذلك هي نظرية فلسفية في المعنى، والحقيقة، والقيمة، خلاصتها أن الآثار الملموسة والمتضمنة في فكرة ما أو في قضية معينة، هي التي تكون معنى القضية، وتعتبر في نفس الوقت معياراً لصدقها. وتنظر النظرية البراغماتية القيمية إلى المنفعة، على أنها المعيار الرئيسي لكل قيمة. ويعتبر كل من شارلز بيرس، ووليام جيمس، وجون ديوي، رواد البراغماتية الأول. أُنظر : د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٩، ص.٣٤٤ -٣٤٥.

88- L'Entrepreneur Weberien ou le Capitaliste Weberien.

٨٩- الثقافويّون (Les culturalistes) أو المثقفون المتمذهبون ويعنى بالثقافويَّة (Culturalisme)، الثقافة المُمذهبة، المرفوعة إلى طقس اعتقادي. هي، كالبنيويّة والوظيفية، إطار مرجعي أو جذر فكري، تنطلق منه نظريَّات ومباحث لتخصب وتتطوَّر من خلال التفاعلات الإجتماعيّة، وليتحوَّل بعضُها إلى ذاكرة اعتقادية للجماعات. أُنظر : د. خليل أحمد خليل، معجم مفاهيم علم الاجتماع، معهد الإنماء العربي، بيروت،

لبنان، ١٩٩٦، ص.٤٩.

90- Max WEBER, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, Edition Plon, Collection Agora, Pocket, Paris, 1998, p.128 & pp.109-148.

91- Max WEBER, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, op. cit., pp.127-128.

٩٢- فيما يتعلّق بميزة الشراكة في المسيحية اللوثرية، يبدو من المؤكد الرجوع إلى الفكرة، التي لا شك بأهميتها، والقائلة بأن الشرط الضروري لخلاص النفس هو أن يكون المرء مقبولاً في طائفة، وذلك وفقاً للأوامر الإلهية، وهي الفكرة الناجمة عن الضرورة الكالفينية القائلة «بالاندماج في جسد المسيح». Cf. Max WEBER, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, op. cit., p.122, note 1.

٩٣- علينا غالباً أن نعود إلى مسألة العلاقة بين «النتائج» الدغماتية (Dogmatiques) و«النتائج» البسيكولوجية العملية. هل من الضروري القول إنه لا تماثل بين هذه وتلك Cf. Max WEBER, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, op. cit., p.123, note 1.

٩٤- إن كلمة «إجتماعي» في هذا السياق لا تتضمن المعاني المعاصرة للعبارة. فهي تنطبق فحسب على المشاغل (Occupations) داخل الطوائف المنَظّمة، الدينية أو السياسية أو غيرها. Cf. Max WEBER, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, op. cit., p.123, note 2.

٩٥- بهذا المعنى «إن الأعمال الصالحة التي تحققت بنية أخرى غير مجد اللّه» هي أعمال مدانة. Cf. Max WEBER, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, op. cit., p.123, note 3.

96- Max WEBER, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, op. cit., pp.121-124.

97- Max WEBER, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, op. cit., p.124.

٩٨- المنظم : (L'Entrepreneur) شخصية محورية في منظومة شومبيتر [التي خلقها في كتابه عام ١٩١١ Joseph Alois SHUMPETER, (1883-1950), The Theory of Economic Development, Harvard University Press, 1934.] تستعين بالائتمان المصرفي لتقدم نمط جديد من التنظيم الإنتاجي. أما التعريف النظري للمنظم فهو الشخص الذي يقوم بتنظيم عوامل الإنتاج : الأرض والأيدي العاملة ورأس المال. وذلك لإنتاج السلع وبيعها، وهو يقوم بهذا العمل عادةً توقعاً لحجم من الطلب وقدر من الربح. والمنظم مفهوم أساسي في علم الاقتصاد لكونه الشخص الذي يخطط ويتحمل المخاطر. ويعتقد كثيرون من علماء الاقتصاد أنه يشكل عاملاً رابعاً في الإنتاج يسمى المؤسسة أو المشروع (Entreprise)، وهو عامل لا تقوم أي فعالية للعوامل الثلاثة الأخرى من غير وجوده. وفي الواقع هو شخصية وهمية لا تختلف عن الرأسمالي في الاقتصاد المعاصر وفي أكثر الأحيان يكون المنظم والرأسمالي هو الشخص ذاته. [أُنظر : جون كينيث غالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٦١، الكويت ٢٠٠٠، ص. ٢٠٢-٢٠٣ الهامش رقم ١].

٩٩- الميتافيزيقية (Méthaphysique) أو الميتافيزيقيا : كلمة تتأتى من اليونانية ميتا: (meta) وتعني «ما بعد» و «فيزيقا» أي علم ظاهرات العالم. اذن الميتافيزيقيا هي ما يهتم بالأشياء الواقعة ما بعد العالم. ونسمي هذا التصور ميتافيزيقيا بسبب حادث تاريخي ايضاً. فبعد موت أرسطو رتب اتباعه كتاباته، فصنعوا فهرساً، وبعد كتاب له عنوانه «فيزيقا» وجدوا كتاباً بدون عنوان يعالج اشياء الذهن، فصنفوه ودعوه «ما بعد الفيزيقا»، في اليونانية ميتافيزيقا. وهو المنهج القديم في البحث والتفكير التي يسميها هيغل (Hegel) «ميتافيزيقا». وتسمى الطريقة في التعليل وفي التفكير بالميتافيزيقيا لأنها تعالج الأشياء والأفكار الموجودة في ما وراء الفيزياء، كالله والطبيعة والنفس والشر الخ.. Georges POLITZER, Principes élémentaires de philosophie, Editions sociales, Paris, 1977, pp.137-138 & p.118.

١٠٠- BERUF كلمة ألمانية، ترادف كلمة Calling الإنكليزية، توحي، على أي حال، بمدلول ديني، بمعنى

مهمة مفروضة من الله. وهو المدلول الذي يزداد وضوحاً وملموسية، في نظر ماكس فيبر، بمقدار ما نركز على هذه الكلمة، أي الـ Beruf، في سياق محدد ملموس. إذا استعرضنا تاريخ هذه الكلمة من خلال لغات الحضارة نستنتج بداية أنه لا يوجد، لدى الشعوب التي تنتشر الكاثوليكية وتسيطر بين صفوفها، ولدى شعوب العصور القديمة الكلاسيكية، مثل هذا التمييز في أشكال التعبير عما يسميه الألمان) Beruf بمعنى مهمة في الحياة، أو عمل محدد)، في حين يوجد مثل ذلك عند كل الشعوب التي تسود فيها البروتستانتية. إن هذه الكلمة، في معناها الحالي، تأتي من ترجمات التوراة. ويبدو أن العبرية هي وحدها من بين اللغات القديمة التي تتضمن عبارات ذات معان مماثلة، بالنسبة للمشاغل في خدمة الملك، لعمل الموظف الملكي ولناظر الأعمال، للعبد، للأعمال الزراعية، للحرفيين، للملك، للتجار، ولكل أنواع الشغل في مقطع Ben Siraالذي استكمل بواسطة نصوص من التلمود (حكمة ٢٩، .XXII) انظر : Max WEBER, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, op. cit., p.81 & note 1, idem, p.81.

101- Max WEBER, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, op. cit., p.185.

102- Max WEBER, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, op. cit., p.185.

103- Amartya SEN, Ethique et finance, in Revue d'Economie Financière, n.49, septembre 1998, pp.21-48, particulièrement, p.25 & p.46, note n4.

أنظر : زكريا فواز، «إساءة إستعمال السلطة الاقتصادية»، مجلة اتجاه، العدد السادس عشر، السنة الثالثة، أيار - حزيران ٢٠٠٠، بيروت، ص.٥٩٣-٦١٥، الهوامش رقم ٥ ٣ و ٤ [أُنظر مقال. (مقالنا في مجلة اتجاه : إساءة إستعمال السلطة الاقتصادية ـ المقدمة) وضع مختصر عن إعطاء أو ترك بعض المهن التي تسمح بالتراكم البدائي لرأس المال إلى اليهود // العبريين في المجتمعات الغربية].

١٠٤- زكريا فواز، "مساهمة نظرية في دراسة الاقتصاد السياسي للرشوة"، مجلة دراسات عربية، العدد ٦/٥، آذار/نيسان ١٩٩٧، بيروت، ص. ص.٨٩ - ٩٧.

١٠٥- إستعملنا كلمة جماعة (Clan) أو فئة إجتماعية مغلقة (Caste)، تحاشياً لاستعمال كلمة طبقة (Classe)

١٠٦- يعتبر بيان الحزب الشيوعي (صدرت ترجمته الفرنسية عام ١٨٤٨) " الوثيقة المنهاجية الأولى للشيوعية العلمية، وهو في الوقت نفسه مؤلف مهم قدم فيه ماركس وإنجلس للمرة الأولى عرضاً موجزاً وكاملاً ومنسجماً لأسس المذهب الذي وضعاه، ولأقسامه المكونة الثلاثة - الفلسفة والاقتصاد السياسي والاشتراكية العلمية. إنظر : ستيبانوفا، كارل ماركس، سيرة الحياة، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٩، صفحة ٧٤.

107- Cf. Didier ERIBON, Quand Jacques DERRIDA réhabilite l'auteur du Capital, Marx penseur du XXIème siècle, in Le Nouvel Observateur, 21-27 octobre 1993, pp. 76 - 80. Cf. aussi, Jacques DERRIDA, Spectres de Marx. L'Etat de la dette, le travail du deuil et la nouvelle Internationale, Edition Galilée, Paris, 1993.

108- Le Pape critique les abus du capitalisme, in LE MONDE, le mercredi, 3 novembre, Paris, 1993, p. 15.

109- Georges CORM, L'aggravation des déséquilibres et des injustices économiques au Proche-Orient, in LE MONDE DIPLOMATIQUE, Septembre, Paris, 1993, pp. 14 - 15.

١١٠- أنظر كمال حمدان، "السمات الطائفية للاقتصاد اللبناني"، جريدة النهار، الإثنين ١٢ كانون الثاني، ١٩٩٨، ص.١٩.

١١١- أُنظر : د. حُسام محي الدين الآلوسي، التطور والنسبية في الأخلاق، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٩.

١١٢- أُنظر زكريا فواز «ماذا بقي من فكر كارل ماركس في الفكر الاقتصادي المعاصر ؟»، في مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٣٠، العدد ٣، ٢٠٠٢، مجلة فصلية محكمة، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٢، ص ص٤٩٣-٥٣٢.

العولمة الإقتصادية الليبرالية

د. مفيد قطيش*

مقدمة

غزا مفهوم العولمة مختلف مجالات التفاعل البشري، السياسية والأكاديمية والإقتصادية والإعلامية، وتحوّل الى أكثر التعابير شيوعاً، وأصبح اداة التفسير الرئيسية للأحداث والتحولات الجارية على الساحات المحلية والإقليمية والعالمية، والحجة الدائمة لتعليل السياسات المحلية لهذه الحكومة أو تلك، وأكتسب انصاراً يرون في العولمة الدواء والعلاج لكل المشاكل المعرقلة لتطور الأمم والبشرية. لكنه من الجهة الأخرى خلق ايضاً من المناهضين ما يزيد عدداً عن أنصاره، ممّن يرون في العولمة السبب الرئيسي المعاصر للمشاكل التي لا تشكل مجرد عوائق لتطور البلدان ومصدراً لمشاكلها فحسب، وانما ايضاً خطراً حقيقياً على البشرية. وبذلك تحولت العولمة الى موضوع رئيسي لحوارات ونقاشات المؤسسات العلمية والسياسية، النوادي والأفراد، وهي ستستمر كذلك الى أمد طويل، حتى تتبلور الإجابات حول نشأة هذه الظاهرة وقواها المحركة والآثار السلبية والإيجابية التي يمكن ان تتمخض عنها، وتحديد المستفيدين والمتضررين منها،

(* الجامعة اللبنانية- كلية العلوم الإقتصادية وادارة الأعمال

والإتجاهات التي ستأخذها، وفي نهاية المطاف الى ان يحدد ما الذي يتعولم ومن الذي يعولم. ذلك ان أنصار العولمة لا يستطعون تجاهل استمرار الفقر والمشاكل المرافقة لهذه العملية، في حين ان اعداءها لا يمكن ان يغضّوا الطرف عن الإنجازات الناجمة عن العولمة.هذا في وقت لم يتم التوصل فيه بعد الى تعريف موحد محدد لهذه الظاهرة، إذ ثمة من يرى انها سياق تشكل السوق العالمية الموحدة، ومنهم من يرى فيها طوراً من أطوار الرأسمالية المعاصرة، وبعضهم يرى فيها شكلاً جديداً من أشكال الهيمنة، ومنهم من يرى بأنها «أمركة العالم»، وهكذا دواليك. ولأنه لا تدخل في هذا البحث مهمة مناقشة كل هذه التعاريف، حيث لا يتسع المجال لذلك، تجدر الأشارة الى ان هذه التعاريف تتقاطع مع العديد من العناصر المكونة لظاهرة العولمة، لكنها تفترق اما في التركيز على اشكال التعولم الراهنة، وأما انها تركز على القوى المعولمة واما انها تركز على بعض المكوّنات والسياسات التنفيذية وتقلل من أهمية العناصر الأخرى.

١) إشكالية البحث

ان الإشكالية الجوهرية الناجمة عن طرح هذا الموضوع تتلخص في ما يلي: يعتقد بعض الباحثين والسياسيين والعاملين في بعض المؤسسات الدولية بأن البيئة الإقتصادية العالمية قد تغيرت جذرياً، وانه قد تشكل اقتصاد عالمي عضوي يخضع لقوانين ولقوى موحدة، وأن عصر الوحدات الإقتصادية الكلية (الوطنية) قد ولّى، وأنه لم يعد للدولة (الحكومة) دور يذكر في التطور الإقتصادي، لا بل أصبحت عائقاً في طريق تحققه. والسبيل الوحيد امام الأمم والشعوب والإقتصاديات الوطنية هو الإنخراط في هذه العملية التي ستؤمن الخير للجميع عبر اعتماد متبادل وانفتاح وتحرير للنشاط الاقتصادي. تلك هي النظرة النيوليبرالية للعولمة ولمتطلباتها ولآفاقها، وهي تستند في هذا الى بعض المعطيات حول النشاط الإقتصادي في العالم إن لجهة حجم الإنتاج الدولي والتجارة

والاستثمارات الدولية، أو لجهة الطفرة الهائلة في النشاطات المالية العالمية.

بالمقابل ومن وجهة نظر إطلاقية ايضاً يرى أصحابها ان ما ينعت بالعولمة وما يساق من استشهادات عليه ما هو الا عملية تدويل تقليدية شهدتها الرأسمالية ابتداءً من الثلث الأخير للقرن التاسع عشر، وان المعطيات التي تساق كدليل على تعولم الحياة الإقتصادية ليست معطيات غير مسبوقة في تاريخ الرأسمالية، بل اذا ما أخذت كنسب مئوية الى الناتج المحلي العالمي تبيّن ان الإقتصاد العالمي كان أكثر تعولماً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبالتحديد عشية الحرب العالمية الأولى. وتضع هذه النظرية نموذجاً مطلقاً للإقتصاد المعولم وتقيس به الوضع الراهن مما يؤكد تصورها عن ان هذا الإقتصاد ما زال بعيداً عن التعولم الكامل، وان شيئاً جوهرياً لم يحصل ليؤسس لنظرية التعولم، وان الدول ما زالت تمارس دورها محلياً ودولياً[1].

في ضوء هذين الطرحين المطلقين أرى ان الحقيقة تقع ما بينهما، بمعنى انه بالفعل توجد ميول تطوّر في الحياة الإقتصادية-الإجتماعية العالمية لم يعد بالامكان حشرها في اطار مقولة التدويل، أي انها لم تعد مجرد تعبيرات عن تدويل الحياة الإقتصادية أو مجرد عنصر مكوّن للعلاقات الإقتصادية بين الدول. والمقصود بذلك خروج دائرة الأنتاج وتجديد الإنتاج (للقوى المنتجة وللعلاقات الإنتاجية الرأسمالية السائدة) عن الإطار الوطني، وحاجة هذه الدائرة لتفتيق الإطار الإجتماعي الوطني الذي كانت تتحقق في اطاره، وهو ما يتحقق عبر التكامل الإقتصادي بين الدول والوحدات الإنتاجية في بلدان مختلفة. كما انه يتحقق عبر هجرة الاستثمارات المباشرة وتوطنها في بيئات أجنبية، وكذلك عبر ما يسمى بالاعتماد المتبادل (الذي هو فعلاً اعتماد في بعض الحالات وتبعية مطلقة في الحالات الأخرى). وعلى أرضية هذا الميل لتعولم دائرة تجديد الانتاج تكتسب عولمة المبادلات التجارية والمالية نوعية جديدة. ذلك ان هذين المجالين كانا مدوّلين (لا بل معولمين) بما فيه الكفاية، وهذا ما تدعمه الأرقام إن في نهاية

القرن التاسع عشر او طوال القرن العشرين. إلا أنها كانت عولمة جزئية لدورة الرأسمال لأنها كانت تطال عنصرين من عناصره الوظيفية، أي الرأسمال السلعي والنقدي. لكن الجديد في الموضوع ان تعولم دائرة الإنتاج، وهي بدقة عولمة الرأسمال الإنتاجي-العنصر الرئيسي والمحدد في دورة الرأسمال- تجعل من تعولم المبادلات التجارية والمالية أكثر ثباتاً وتجذراً، دون ان يعني ذلك انها تسير بخط مستقيم لا رجعة فيه.

المسألة برأيي ليست في ان الاستثمارات الأجنبية كانت موجودة في السابق كما هي اليوم ولو بنسب أكثر او أقل، وانما في كونها تعبير جديد عن اكتساب تعميم العمل والإنتاج والقوى المنتجة (جتمعتها Socialisationحسب تعبير ماركس) طابعاً عالمياً يتجسد في تعميق التقسيم الاجتماعي للعمل وفي تجميع اجزائه المقسمة عالمياً، على قاعدة اسلوب تكنولوجي جديد للإنتاج هو اسلوب تكنولوجيا المعلومات.

ان ما أود ان أؤكد عليه ان هذه الميول للتعولم هي ميول فعلية تتحقق بهذا الشكل أو ذاك، وبشكل متناقض وصراعي، وهي مفتوحة على كل الاحتمالات. كما أرى ,ان الاقتصاد العالمي ما زال بعيداً عن العولمة الكاملة، بل ان ما يجري هو عولمتان (او قل عولمة استقطابية): عولمة المراكز الرأسمالية بكل المواصفات النيوليبرالية لها، وعولمة تخلّف العالم الأخر. انها عولمة معاقة، اي نصف عولمة. واذا ما استمرت بصيغتها الإمبريالية، ربما أفضت الى نقيضها، بل الى كارثة. ذلك ان ما يفرض من سياسات وقواعد سلوك واتفاقيات من قبل المؤسسات الدولية يؤدي الى تقليص حاد في دور الدولة المرشح الى الإضمحلال الكلّي.

الى ذلك لا بد من التمييز بين الميول الموضوعية الى تعولم الحياة الإقتصادية، كإستجابة لحاجات الحفاظ على الجنس البشري ومتطلبات تحسين ظروف حياته وتجديد النسل، وبين السياسات المتبعة لإدخال هذه الميول حيز التنفيذ من قبل القوى المهيمنة على الصعيد العالمي. ومغزى هذه الدعوة يكمن في ان العولمة

كمسار موضوعي وطبيعي، تختلف عن سياسات تجسيدها، وأن هذه السياسات ليست مساراً وقدرا لا بدائل عنه، بل على العكس من ذلك، اذ ان درأ الكوارث العالمية، إن في مجال البيئة أو التغذية او الإنفجار السكاني او التسلح .وهي نتاج هذا التجسيد الليبرالي للعولمة، يتطلّب من القوى الديمقراطية في العالم اجمع التضامن من أجل منع تحقق الأشكال المتطرفة من العولمة الامبريالية والسعي لتحقيق عولمة انسانية .بكلام آخر ,ان وضع البشرية على سكة تطور انساني حضاري ثقافي حرّ تتطلب من القوى صاحبة المصلحة في هذا النمط من التطور ان تضع ستراتيجيتها لتجاوز هذه العولمة الى عولمة انسانية ديمقراطية جديرة ببناء مجتمع عالمي متنوع.

في ضوء هذه الإشكالية سوف أركّز في البحث على ما أعتبره نواة نشوئية للعولمة بصيغها الرأسمالية، أي على دائرة الإنتاج، لما تقدمه من اساس نوعي في تبلور هذه الظاهرة. كما سأتناول المجالات الأخرى (التبادل التجاري والمالي) وعملية تمركز الإنتاج والرأسمال عبر مختلف أشكال التكامل، وذلك بشكل مختصر لإكمال صورة ما أسميه الميل لعولمة الحياة الإقتصادية.

٢) تعريف العولمة و مضمونها

مع أن الإهتمام بهذه الظاهرة يعود الى مطلع التسعينات من القرن المنصرم، فإن العمليات والظواهر التي يعبر عنها هذا المفهوم قديمة جداً، منها ما يعود لعشرات السنين وبعضها لمئات السنين وربما لآلاف السنين. والحديث يجري هنا عن تلك الطموحات والتحركات البشرية بأتجاه التجمع والتوحيد والتفاعل في اطار المجموعات البشرية البدائية اولاً، ثم في القبائل والدولة القومية ثانياً، وفي الميل للتشكل في وحدة بشرية عالمية ثالثاً. وقد أملت تلك الطموحات والتحركات مهمتان مصيريتان: مهمة الحفاظ على الجنس البشري في ظل الأوضاع الطبيعية والبيئية المختلفة الصعوبة، ومهمة تحسين مستوى المعيشة في ظل الظروف

المتغيرة نتيجة جهود الإنسان ذاته. وتجسّد ذلك في تجاوز الدول لانعزالها عن بعضها وتعزز العلاقات الدولية بينها، وفي توسيع عمليات التبادل بالسلع والخدمات والمعلومات وتشكيل الأسواق العالمية، وتوحيد المعايير التكنولوجية وفي إقامة الإتحادات والتحالفات بين الدول والمؤسسات الدولية. كما تجسدت في طموح البشر للإنتماء الى اكثر مما هو عائلة وقبيلة ودولة وأمة، وفي انتشار المنظومات الفلسفية والديانات خارج الحدود الجغرافية التي نشأت فيها، وفي تفاعل الثقافات والحضارات. باختصار تجسّدت هذه الطموحات والتحركات في ميل متزايد للإندماج وللتكامل والتفاعل والإعتماد المتبادل بين الشعوب والأمم. لكن هذه الميول كانت تصطدم على الدوام بميول معاكسة: الإنعزال، التقوقع القومي والعائلي والديني. ومع ذلك فقد تشكلت كتلة كافية من العناصر لتنامي الميول التكاملية في الحياة الاجتماعية، وإن باشكال متناقضة، مما بات يشكل حالة نوعية جديدة، ودرجة اعلى من التكامل العالمي، وهو ما يعبر عنه مفهوم العولمة.

بهذا المعنى أرى العولمة سياقاً تاريخياً طويلاً موضوعياً ومتناقضاً لتقارب واندماج وانفتاح وتكامل وترابط وتفاعل بلدان وشعوب العالم. انها مسار التشكّل المتناقض للمجتمع العالمي الموحد بكل مكوناته، مسار تعمّق العلاقات الاجتماعية والصلات في العالم في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية، انها عملية تحوّل العالم الى حقل نشاط موحد للبشرية في هذه المجالات كلها.

وبهذا المعنى ليست العولمة ظاهرة جديدة. انها قديمة قدم المجتمع البشري، مرت بمراحل صغيرة ومتوسطة وكبيرة من التقارب والانفتاح وانتشار المعارف والخبرات، بحيث ان كل اختراع وكل اكتشاف وكل تبادل كان يسهم بتحقيق هذه العملية، من اكتشاف النار والقوس والنشّاب الى تقسيم العمل وسكك الحديد وصناعة السفن والاكتشافات الجغرافية واختراع وسائل الاتصال: من الراديو

والتلغراف والجرائد والكتب وصولاً للهاتف النقّال والإنترنت التي حوّلت، فعلياً، العالم الى قرية صغيرة، ضغطت الزمن وقلّصت المسافة مما أسهم في تقريب الشعوب وتوحيد الدول وخلق الامبراطوريات. لكن مستوى تطور القوى المنتجة وما حقّقه من وسائل اتصال ومواصلات متناسبة معه كان يحدد ويقرر حجم التقارب والاندماج والانفتاح والتفاعل (اليوم نتفاعل مع الحدث لحظة وقوعه وليس بعد ايام أو اشهر) التي كان يتم جزء منها طوعياً وجزء آخر بالحروب والقمع والقوة. لذلك ينبغي الحديث اليوم عن طور جديد في مسار العولمة وليس عن العولمة كظاهرة جديدة.

٣) شكل العولمة

ولأن العولمة ظاهرة إجتماعية ونتاج تفاعل البشر في مجالات نشاطهم المختلفة، الفردية والمشتركة، ونتيجة تحضرهم المستمر، بمعنى أنهم لا يعملون ولا ينشطون في بيئات مجردة وظروف إجتماعية راكدة بل يتفاعلون في تشكيلات إجتماعية وظروف إجتماعية تتطور من الأشكال الدنيا (العبودية والإقطاعية) الى الأشكال العليا (الرأسمالية والإشتراكية) فإن العولمة، كما وكل الظواهر الإجتماعية الأخرى، تتطبع بطابع التشكيلة الإجتماعية المحدد، تتأثر بقوانينها وبأهدافها وبالقوى الإجتماعية المحركة لها والمسيطرة فيها. لذلك كانت حدود التعولم وسقفه تتعلق بما تسمح به امكانيات النظام الإجتماعي والقوى المنتجة المتوفرة والطاقات والحاجات. خلاصة القول أن شكل الظاهرة يختلف بإختلاف التشكيلات الإجتماعية. ولذلك فأن الشكل المعاصر للعولمة الراهنة يتحدد بالنظام (التشكيلة) الإقتصادي الإجتماعي السائد، أي النظام الرأسمالي في مرحلته الإحتكارية. لذا فان العولمة اليوم هي عولمة رأسمالية احتكارية يحلو للبعض وصفها بالليبرالية، انها عولمة يقودها الرأسمال المعولم الذي تعود ملكيته الى الشركات العابرة للقوميات. ويسعى هذا الرأسمال للحصول على الربح ما فوق

الاحتكاري، واخضاع كل البشرية ومجتمعاتها والفضاء الخارجي واعماق المحيطات وكل منجزات البشرية لتحقيق هذا الهدف، بمختلف الوسائل القسرية والحبّية، بمعزل عما يمكن ان يرافق ذلك من نتائج مدمرة على الانسان والطبيعة. ولذلك يمكن القول بأن ما نشهده اليوم ليس عملية تقارب بل تقريب، وليس انفتاحاً بل فتحاً، وليس اندماجاً بل دمجاً وليس ترابطاً بل ربطاً وليس تفاعلاً بل فعلاً بين الشعوب والبلدان والإقتصاديات والأسواق والتجمعات والمؤسسات، يقوم بها الرأسمال المعولم بمؤسساته وأدواته وما يفرضه من اتفاقات. ان ما يجري هو عملية توحيد وتنميط للسلوك وللسلع وللإستهلاك وللتفكير واستخدام وقت الفراغ بأشكال تؤمن تحقيق الأهداف المرسومة من الشركات العابرة للقوميات.

واذا ما فهمنا العولمة بهذه المنهجية لا يبقى حاجة للتفريق الذي يضعه البعض بين العولمة والعالمية، باعتبار الأولى انتشار طبيعي ـ قسري أو قسري فقط بينما الثانية انتشار طبيعي يعمّ العالم كله، بوصفها سمة ملازمة للرأسمالية القائمة عضوياً على التوسع[٢]، ومع ان العولمة تطال مختلف جوانب حياة المجتمع العالمي ومكوّناته السياسية والثقافية والإجتماعية والبيئية والأقتصادية والديموغرافية والتكنولوجية، وتترك آثاراً على مصائر الشعوب والبشرية عموماً، إلا ان هذه العملية تقوم على نواة نشوئية تؤمن حركتها الصاعدة المستمرة وهي المجال الإقتصادي ـ التكنولوجي.

٤) الطور الجديد في العولمة ومحفزاته

في ضوء هذا الفهم للعولمة كمسار تاريخي طويل متعدد الأطوار يمكن الحديث اليوم عن طور جديد من العولمة يمتاز عن الأطوار السابقة لانتشار النشاط البشري خارج حدود تشكل الفعل وتجسده، ولمدى تقارب واندماج الشعوب والبلدان. ويمتاز هذا الطور بتفاوت هائل في تطور البلدان وتزايد الصراعات والتناقضات بينها والناجمة عن خصائص التطور في المجالات المختلفة.

فقد سمحت التطورات التكنولوجية للإنسان ان يوسع نشاطه الإقتصادي الى عمق البحار والمحيطات لاستغلالها، وكذلك الأمر بالنسبة الى الفضاء، وذلك بعد ان شارف التوسع في النشاط الإقتصادي على سطح اليابسة الى نهاياته والذي يهدد باستنزاف الموارد المتوفرة التي لا قدرة للبشرية على إعادة انتاجها. لقد تسنى للإنسان ان يخلق طبيعة ثانية تكنولوجية تقارب الطبيعة الحقيقية، وهي وسّعت قدراته وزادت من تفاوت القوى بين مختلف البلدان. كما ان التطور التكنولوجي والمعلوماتي وسع من قدرات الانسان في مجال النقل والاتصالات، مما سهّل بمقاييس كبيرة القدرة على التحرك والانتقال ونشر، ليس السلع والخدمات فحسب، بل الأفكار ايضاً.

وفي الجانب الإقتصادي اتّسع وتعمّق التقسيم الدولي للعمل والتعاون والتجميع داخل القطاع الواحد وما بين القطاعات على قاعدة تمركز وتركيز الرساميل وتشكل الملكية الدولية لوسائل الإنتاج عبر الشركات العابرة للقوميات واتحاداتها الضخمة، التي بات نشاطها يتجاوز حدود الدول القومية المتمركزة فيها، وباتت تخضع لإدارة وتنظيم ما فوق قومي بما يؤسس لتشكيل اقتصاد عالمي كجسم عضوي موحد.

وتنعكس هذه العمليات والتطورات في الحقل السياسي عبر تشكل الاتحادات السياسية ما بين الدول والاتفاقيات المختلفة بما يسمح بحرية تنقل السلع والخدمات والرساميل، وجزئياً اليد العاملة. ان العالم ينتقل الى أشكال جديدة من التكامل السياسي بعد ان كانت العلاقات السياسية الثنائية هي الغالبة.

وتحقيقاً لكل هذه الميول باشرت بعض الدول باقامة اتحادات سياسية - إقتصادية (مثل الاتحاد الأوروبي)، وعقد اتفاقيات جماعية (مثل اتفاق التجارة الحرة لشمال أميركا-النافتا)، ولإقامة منظمة التجارة العالمية.

وتعتبر موجة الليبرالية الجديدة الحاضنة الفكرية - الإيديولوجية لمسار العولمة الليبرالية بما تضمنه من دعوات لتحرير النشاط الإقتصادي من تدخل الدولة في

جميع المجالات، ومن الغاء كل اشكال تنظيم الحياة الإقتصادية والاسواق، وذلك عبر فرض آلية وحيدة لتنظيم الحياة الإقتصادية هي آلية السوق والمنافسة. وتعتبر الخصخصة ركناً اساسياً في النهج النيوليبرالي بما يعنيه ذلك من تحويل نهائي للمشاريع المملوكة من قطاع الدولة الى القطاع الخاص.كما أن مايسمى بتوافق واشنطن هو أكثر التعابير وضوحاً عن هذه الأيديولوجيا.

ومع ان معظم الباحثين يستند في تأسيس العولمة والبرهنة على وجودها الى معايير كمية كحجم التجارة الدولية، وحجم الرساميل الهائمة والمتداولة يومياً بين الاسواق المالية العالمية، وعلى تقارب اسعار السلع واسعار السندات واسعار الفائدة العالمية، (هذه الأرقام تعبير حقيقي عن هذه الظاهرة)، إلا ان الجديد هو المعايير النوعية التي تجلّت خلال القرن العشرين. فإذا كانت العلاقات الإقتصادية الدولية قد تطورت في السابق في إطار الامبراطوريات التي كانت قائمة ومن ثم بينها وبين مستعمراتها، فإنها في الوقت الراهن تقوم بين الدول المتقدمة صناعياً، وبينها وبين البلدان النامية. واذا كانت التجارة في السابق هي الشكل الرئيسي لتدويل الحياة الإقتصادية على شكل تبادل للسلع الجاهزة من الامبراطوريات لمستعمراتها، فان التجارة تتم اليوم بشكل رئيسي بين البلدان المتطورة على شكل آلات ومعدات وتقنيات متطورة. انها تجارة تتم بشكل رئيسي داخل القطاع وبين القطاعات. الى ذلك أصبح الاساس الرئيسي للعولمة اليوم تدويل الإنتاج وليس تدويل التبادل وهو ما تجسد في الشركات العابرة للقوميات. واذا ما تطورت التجارة اليوم فلأنها تحقق عمليات تخصص وتعاون وتكامل، إما في اطار شركة عابرة معينة او عدة شركات، أي انها تحقق صفقات وعمليات لها طابع الثبات، قائمة على ثبات واستمرار العلاقات الإنتاجية بين الاتحادات الإنتاجية الطويلة الأجل. ان تدويل الإنتاج يشكل الاساس المادي لتدويل جميع مجالات الحياة الإقتصادية. وأخيراً يتسم هذا الطور من العولمة بانها اصبحت عولمة استقطابية حسب تعبير سمير أمين، بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل النظام الرأسمالي، وحيث

كانت الفوارق في التطور بين بلدان العالم بسيطة لا تتجاوز نسبة اثنين الى واحد ولم يكن هناك اي شيء يعرقل لحاق المناطق المتخلفة بالمناطق الاكثر تقدماً. اما اليوم فان الهوة بين مستويات تطور المراكز والأطراف تتسع وتتعمق الى درجة ان النسبة التي كانت ٢ إلى واحد سنة ١٨٠٠، بلغت اليوم ٦٠ إلى واحد. وهذا الاستقطاب هو ظاهرة مرعبة لا سابق لها في تاريخ الإنسانية[٣].

٥) تعريف العولمة الإقتصادية

العولمة الاقتصادية، أو عولمة الحياة الاقتصادية، هي عملية نشوء وتعمق العلاقات بين الاقتصاديات الوطنية (ووحداتها) في مختلف بلدان العالم، حيث يخرج العمل المنفرد قومياً عن اطر البلد المعني، ويتحول العالم الى حقل موحد للنشاط الاقتصادي في جميع مكوناته: الانتاج، التبادل، التوزيع، التمويل، الاستهلاك.

الا ان القاعدة المادية لهذه العملية تكمن في عولمة عملية الانتاج وتجديده، التي تكمن في اكساب القوى المنتجة طابعا عالميا، على قاعدة تعميق التقسيم الدولي للعمل، مما يفترض درجة عالية لتعميم (جتمعة) الانتاج.

كل هذا يعني ان العلاقات الانتاجية التي تشكلت يوماً ما في اطار اقتصاد بلد معين في ظل النظام الرأسمالي، والتي طبعت انتاج هذا البلد بطابع اجتماعي (انتاج على مستوى المجتمع) تكتسب في ظل العولمة طابعاً عالمياً، بحيث ان عملية الانتاج تتوزع الى حلقات مختلفة متموضعة في عدة بلدان وتشارك فيها قوة عمل متعددة القوميات، ويصرف المنتوج في اسواق العالم الواسعة، وتستفيد المشاريع من مصادر تمويل لا تحصى. وبهذا المعنى يصبح من الصعب تحديد الهوية القومية للمنتوج لأنه لم يعد حصرا من انتاج اليابان أو اميركا أو سنغافورة أو الصين او الهند، على الرغم من ان اجزاء معينة تشكل المنتوج المحدد قد تم انتاجها في هذه البلدان، بل انه منتوج لشركة سوني أو شركة هيونداي التي

الدولارات التي تتدفق من سوق مالية لأخرى بسرعة البرق. بكلام آخر يجري الحديث عن تكامل اقتصاديات العالم. ان خارطة العالم الاقتصادية تمتلئ بالحلقات التكاملية وبالاتحادات ما بين الدول. من هنا يمكن تحديد اتجاهات العولمة الاقتصادية على النحو التالي:

١- العولمة على مستوى الانتاج وتجديد الانتاج، حيث تصبح نسب الانتاج وتشكّلها على مستوى بلدان العالم مسألة مرتبطة بالعوامل الخارجية، إن لجهة حركة عوامل الانتاج: الرأسمال، العمل، التكنولوجيا، او لجهةالمنافسة من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يجعل التعاون الدولي بين المشاريع امراً لا مفر منه في تحقيق عملية تجديد الانتاج.

٢- العولمة على مستوى التبادل السلعي والخدماتي، اي عولمة التجارة التي تشمل السلع والخدمات والتكنولوجيا والمعارف.

٣- عولمة الاسواق المالية التي تعتبر حقلاً للتسليفات الحكومية والخاصة وللمتاجرة بالأوراق المالية المختلفة وبالمشتقات المتنوعة وللمتاجرة بالعملات.

٤- الإتحادات التكاملية بين البلدان كطور من أطوار العولمة.

جدير بالذكر ان مستوى تعولم هذه المجالات ليس واحداً، لا على البلدان ولا على القطاعات. فتعولم اسواق المال يفوق كثيراً المجالات الأخرى خصوصاً لجهة المتاجرة بالعملات والأوراق المالية. وتليها عولمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ثم المتاجرة بالسلع والخدمات. وتفوق هذه القطاعات بوتائر نموها، وتائر نمو القطاع الفعلي اي الناتج المحلي القائم من جراء ما يسميه «سمير امين» بالتمييل اي السعي لتوسيع حقل التوظيفات المالية كبديل عن الاستثمارات الانتاجية التي لا تتسع للفائض المالي، مما يسمح للرأسمال بتجنب عملية تبخيس اكيدة له[٥].

من هنا يمكن اقتراح مجموعة من المؤشرات حول مدى تعولم الحياة

الاقتصادية العالمية، وهي مؤشرات تعبر عن الحقول الاقتصادية الثلاثة اي الانتاج والتبادل واسواق المال.

أ) على مستوى الانتاج:

١- حجم الانتاج الدولي (المدوّل) للسلع والخدمات ووتائر نموه بالمقارنة مع وتائر الناتج العالمي الاجمالي.

٢- حجم ودينامية الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالمقارنة مع حجم ودينامية الاستثمارات العالمية الاجمالية.

٣- حجم ودينامية التمركز الدولي للرأسمال، على شكل اندماجات وابتلاعات بين الشركات، بالمقارنة مع المعطيات العامة عن تمركز الرأسمال.

٤- حجم ودينامية المشاريع الاستثمارية الدولية الكبرى بالمقارنة مع حجم المشاريع الاستثمارية في العالم.

ب) على مستوى التبادل

١- حجم التجارة الدولية بالسلع والخدمات وتاثر نموها بالمقارنة مع الناتج الإجمالي العالمي.

٢- المتاجرة ببراءات الاختراع.

ج) على مستوى الاسواق المالية

١- حجم ودينامية العمليات الدولية للمصارف ومؤسسات التسليف بالمقارنة مع حجم ودينامية العمليات الإجمالية لهذه المؤسسات.

٢- حجم ودينامية الاسواق المالية الدولية بالمقارنة مع حجم ودينامية كل الاسواق المالية في العالم (المتاجرة بالسندات والاسهم والمشتقات).

٣- حجم ودينامية اسواق العملات بالمقارنة مع الاسواق المالية عامة.

د) على مستوى تشكل الإتحادات التكاملية

(عدد الإتحادات وعدد الدول الداخلة فيها وعمق التكامل وتاثيره على

الإقتصاد العالمي).

مثل هذه المؤشرات يمكن أن يستخدم لقياس تعولم الإقتصاد العالمي ككل وتعولم كل اقتصاد وطني وتكامله أو انخراطه مع الإقتصاد العالمي. كما يمكن استخدامها لقياس تعولم القطاعات الكبرى بحد ذاتها. وقد دلت المؤشرات والمعطيات المتوفرة حتى الأن أن مدى تعولم الاقتصاديات قد بلغ مداه في البلدان الرأسمالية المتطورة: أميركا وكندا وأوستراليا، بلدان أوروبا الغربية، اليابان، ونسبياً البلدان المصنعة الجديدة في شرق وجنوب آسيا. اما البلدان النامية، فان غالبيتها العظمى ساحة فعل وتلقي فعل العولمة، لا شريكاً فاعلاً فيها كما البلدان المتطورة. وهذا ما يدفعنا لاستخلاص استنتاج مبكر مفاده ان العولمة الليبرالية مسار محدود يطال الإقتصاديات المتطورة ويعيق تكامل وانخراط الاقتصاديات النامية في الاقتصاد العالمي وذلك عبر الجدار التكنولوجي الذي حوّل الفارق في النمو بين العالمين المتطور والنامي هوّة يستحيل ردمها في المدى المنظور. واذا كانت الاقتصاديات النامية تتفاعل مع سياق العولمة عبر قطاع التصدير الذي يعتبر قطاعاً شبه منعزل عن الاقتصاد الوطني (غير متكامل مع هذا الاقتصاد) فان الاقتصاديات المتطورة تمتاز بأن العولمة تتغلغل فيها الى كافة القطاعات والى عمق اساساتها التي تقوم عليها، مما يجعلها عرضة لمفاعيل مضاعفة إن من جانب تدفق الرساميل أو من جانب زيادة التدفقات السلعية الخارجية.

وعلى الرغم من تسارع ميول العولمة على الصعيد القطاعي وعلى صعيد البلدان فان الاقتصاد العالمي ما زال بعيداً عن التكامل التام، أي ما زلنا بعيدين عن اقتصاد عالمي متشكل عضوياً، وإن مسار التعولم لا يسير بخط صاعد بدون صعوبات بل انه يسير وسط حقل من التناقضات القديمة والمستجدة، وسيبقى كذلك، يعبر عن الصراع والمنافسة بين الاقطاب الأساسية وتشكل الاتحادات الإقليمية التكاملية، التي هي في الوقت عينه كابح مؤقت لمسار التعولم ومحطة ضرورية على طريق التعولم الكامل. ومع ذلك تبرز تساؤلات عديدة عن حدود

العولمة الليبرالية في ظل العدد الكبير للبلدان المستقلة، وهل ان ما يجري الحديث عنه هو حقاً عولمة اذا ما قورن مع حقبات تاريخية سابقة كانت فيها المؤشرات المذكورة اعلاه لا تقل اهمية، اذا لم نقل أكثر أهمية، منها اليوم؟ وهل ان هذه العولمة ستصفي الفروقات بين البلدان؟. وهذه مسائل سنحاول تقديم بعض الأجوبة عنها.

٧) عولمة الإنتاج

سبق وذكرنا ان الميل لعولمة الإنتاج وتجديد الإنتاج أصبح القاعدة المادية لعولمة جميع جوانب الحياة الإقتصادية لما تضفيه من ثبات واستمرارية عليالعلاقات بين الوحدات الإقتصادية المختلفة داخل البلد وبين البلدان. وتبرز عولمة الإنتاج وتجديده على شكل عولمة للقوى المنتجة، أي في تحولها الى ملكية دولية تشغل من قبل ملايين العمال في ومن بلدان مختلفة. إن العولمة تتم على قاعدة تعميق التقسيم الدولي للعمل، على خروج العمل المنفرد عن حدود الدولة مما يفترض مستوى رفيعاً لجتمعة الإنتاج (تعميمه)، الذي يبلغ أبعاداً دولية، حيث يتخذ الإنتاج شكل انتاج دولي قائم على تنقل الرأسمال الإنتاجي دولياً، على شكل استثمارات مباشرة واستثمارات الحقيبة. ويتحقق ذلك عبر تشكيل الشركات العابرة للقوميات حيث يكتسب نشاطها الخارجي أهمية لا تقل عن اهمية نشاطها الداخلي في بلد التمركز.

أ) الإنتاج الدولي:

يمكن تحديد الإنتاج الدولي على اساس الرأسمال الذي جرى تصديره الى الخارج وتوظيفه هناك. وقد أصبح هذا الإنتاج من المعايير الرئيسية للعولمة الإقتصادية كونه جزءاً عضوياً من البنية الاقتصادية العالمية. وتفيد بعض التقديرات ان نسبة هذا الإنتاج باتت تشكل ٨,٥٪ عام ١٩٩١ من الناتج العالمي الاجمالي بعد أن كان ٥٪ سنة ١٩٨٠[٦]. اما المكوّن الدولي في انتاج الشركات

العابرة فقد بلغ ٤٪ و تقدر اليد العاملة الموظفة في المشاريع الخارجية وفي بلدان التموضع للشركات العابرة ب ١٠٪ من اليد العاملة العالمية اذا ما استثنينا العمالة في الزراعة.

إن الإنتاج الدولي يستند الى تدويل الرأسمال الإنتاجي الذي يعتبر اساساً لتدويل كل دورة رأس المال (الإنتاجي، السلعي، النقدي). ذلك ان الرأسمال الإنتاجي يمكن ان يبقى محصوراً في دائرته الوطنية (وقد كان كذلك) في ظل دوران الرأسمال النقدي والسلعي، مما يضفي على التدويل طابعاً محدوداً، اما عندما يتدول الرأسمال الإنتاجي فان دوران الرأسمال النقدي والسلعي يتدول هو ايضاًوتتدول بالتالي دورة الرأسمال كلها.

إن الإنتاج الدولي يرفع مستوى التعميم الدولي للعمل في المجال التقني، الإقتصادي والحقوقي. وهو يعزز الميل لتوحيد بعض مجالات السياسة الإقتصادية. فسياسة الحصول على الأرباح تبنى على الاستفادة من الفروقات في انظمة التنظيم الحكومي للبلدان. لذلك تسعى الدول من أجل تلطيف الفروقات في انظمة الضرائب والجمارك والتسليفات مما يوسع القاعدة للمبادلات التجارية.

ب) الشركات العابرة للقوميات

ان الميل للعولمة الإقتصاية، وبشكل رئيسي لمجال الإنتاج، يترافق مع تحول الشركات المتعددة القومية الى شركات عابرة للقوميات بوصفها اللاعب الرئيسي في الاقتصاد العالمي. وهي تختلف عن الشركات المتعددة القوميات في ان الأخيرة تتمركز في بلد معين هو البلد الأم وتمارس نشاطها في داخل سوقه دون ان يلغي ذلك علاقاتها التجارية مع الخارج. اما الشركات العابرة والتي يتوقع البعض أن تصبح شركات بدون هوية قومية محددة وبإدارة عالمية، فهي تستقر في أي مكان من العالم وتغير مواقعها من اجل الحصول على أفضل العوائد. وهي سوف تخدم اسواقاً كونية عن طريق عمليات كونية. كما انها وخلافاً للشركات المتعددة

القومية، لن يعود بالوسع ضبطها او حتى لجمها بفعل سياسات قومية محددة، إذ سوف تفلت من كل معايير الضبط، عدا المعايير العالمية المشتركة، اتفاقاً وتنفيذاً[٧]. ويرى «أوهمه» إن هذا النمط من الشركات سوف ينتهج استراتيجية التموضع الكوني في العالم من باب التجاوب مع اسواق اقليمية معينة وتحديد المواقع بفعالية تلبية لمختلف طلبات الجماعات المحلية من المستهلكين. جدير بالذكر ان العديد من الباحثين يستخدم المصطلحين بمعنى واحد، مع ميل لهيمنة تعبير الشركات العابرة للقوميات. وبكل الاحوال يتلازم الآن في مفهوم العولمة الليبرالية النشاط الإقتصادي العابر والشركات العابرة والإستثمارات الاجنبية المباشرة.

فالنشاط الإقتصادي العابر للقوميات الذي تقوم به هذه الشركات صاحبة الرأسمال العابر، هو تعبير عن جوهر العولمة النيوليبرالية. فخروج الرأسمال عن الحدود القومية للدول هو ميزة فطرية للرأسمال،حصلت على امكانيات تحقق كبيرة ,وهي تتناسب مع التطلعات الستراتيجية لعملاء السوق، الذين يسترشدون عند القيام بالاستثمارات الاجنبية الخارجية بالأهداف التالي:

- الطموح الى الزعامة التكنولوجية التي تعتبر اليوم اساس المزايا التنافسية في السوق.
- تعظيم حجم الشركة والتوفير من حجم التنظيم التي لا تحقق في اطار الشركة الصغيرة وفي الحدود القومية الضيقة.
- الوصول الى الموارد الطبيعية الاجنبية من أجل التزويد المضمون للإنتاج بالموارد.
- الصراع من اجل اسواق تصريف جديدة وتذليل العراقيل في الاستيراد.
- تخفيض الكلفة ورفع القدرة التنافسية لكل المنتوج على حساب تركيبة الإنتاج وعقلنة بعض العمليات في عملية تجديد الإنتاج.
- ادخال نظام إدارة موحدة لمشاريع الشركة، وتنظيم للسوق الداخلية في

الشركة وإقامة شبكة معلومات واعلان.

- إقامة رقابة قوية على اسواق الدول الاجنبية، ليس فقط عبر فروع الشركات الأم والمشاريع المختلفة، بل وعبر التحالف مع النخب السياسية أيضاً، التي يمارس عبرها التاثير المتنوع الجوانب على الدول المتلقية للإستثمارات.
- عقلنة جباية الضرائب عبر إستخدام الجوانب الخاصة للأنظمة الضريبية التي تعمل ضمنها الشركة.
- إن تحقيق هذه الاهداف بتوليفات وبنسب مختلفة انتج العديد من إستراتيجيات واشكال الشركات العابرة للقوميات الراهنة.
- إمكانية نشر المشاريع في بلدان مختلفة بالتناسب مع احجام الأسواق المحلية وانماط النمو الإقتصادي والأجور والأسعار وتوفر البنية التحتية فيها.
- إمكانية الأستفادة من الإدخارات العالمية المتوفرة في بعض البلدان.

ومنذ ان ولدت هذه الشركات في نهاية القرن التاسع عشر مرت بعدة مراحل وتعرضت لتغيرات جدية. فقد كان نشاط الجيل الأول منها مرتبطاً بانتاج وتصنيع الخامات في المستعمرات مما أسبغ عليها طابع الشركات العابرة الإستعمارية ـ الخاماتية. كانت عبارة عن كارتلات وسنديكات وترستات. ثم نشأت الشركات العابرة المنتجة للمنتوجات التقنية ـ العسكرية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، مكوّنة الجيل الثاني من الشركات العابرة. إما الجيل الثالث فقد ظهر في الستينات وبدأ يستخدم نتائج الثورة العلمية والتقنية. واتخذت الشركات شكل الكونسرن والشركات المتنوعة. وما بين الستينات والثمانينات توحدت عناصر النشاط الإنتاجي القومي والأجنبي: تصريف السلع، إدارة وتنظيم عمل العمال والاعمال البحثية التطبيقية والتسويق والخدمة بعد البيع، وبدأ تحويل عناصر عملية تجديد الإنتاج باتجاه المعايير المتناسبة مع البلدان المضيفة. وقد ساعدت

شركات الجيل الثالث على نشرمنجزات الثورة العلمية التكنولوجية حتى في بعض الأطراف الناشئة، وارست أسس الإنتاج الدولي ذي المدى السوقي والمعلوماتي الموحد والسوق المالية الدولية الموحدة. في مطلع الثمانينات ظهرت تدريجياً وتعززت الشركات العابرة من الجيل الرابع المتميزة بالرؤية الشمولية للأسواق وتحقيق المنافسة على المدى العالمي: إقتسام الاسواق العالمية في ما بينها فقط وتنسيق عمل فروعها على اساس تكنولوجيا المعلومات والتنظيم المرن لكل حلقة من حلقات الإنتاج، توحيد فروعها ومشاريعها ومصانعها عبر شبكة موحدة للإدارة، المتكاملة مع شبكات الشركات العابرة الأخرى، ممارسة التأثير السياسي والإقتصادي على الدول التي تعمل على أرضها.

وتسود اليوم شبكة عالمية من الشركات العابرة التي تسيطر على نصف الناتج الصناعي العالمي، و٦٣٪ من التجارة الخارجية ٥/٤ محليات التجارة ببراءات الإختراع والوكالات في مجال التقنية الجديدة وتكنولوجيا «اعرف كيف». وهي تسيطر على ٩٠٪ من سوق القمح والقهوة والذرة ومشتقات الأخشاب والتبغ وخامات الحديد. وتتكون نواة النظام الإقتصادي العالمي من ٥٠ شركة عابرة تحتكر سلطة إقتصادية لا محدودة. وحسب تقدير مجلة «الايكونوميست» فان خمس شركات عابرة أميركية تتحكم بنصف انتاج السلع ذات الاستخدام الطويل والطائرات والمعدات الالكترونية والسيارات.

ويبلغ تمركز السيطرةأوجه في انتاج تكنولوجيا المعلومات اذ تسيطر شركتان او ثلاث على شبكة الاتصالات الدولية، وتعادل القدرة الإقتصادية لبعض الشركات العابرة الناتج المحلي لبعض الدول متوسطة الحجم.

وقد بلغ عدد هذه الشركات ٤٥ الفاً عام ١٩٧٧، ويدخل في دائرة نشاطها ٢٨٠ الف فرع في الخارج، وهي تسيطر على ثلث الأصول الصناعية في العالم. والمعروف أن ٣٧ الفاً من هذه الشركات تعود لـ ١٤ بلداً متطوراً من بلدان منظمة التعاون والتطور الإقتصادي، وان ٩٠٪ من مقرات هذه الشركات تقع في دول

العالم المتقدم. كما أن أكبر مئة شركة تسيطر على ما يقارب خمس الاصول الأجنبية في العالم، وبلغت مبيعاتها ٢ ترليون دولار وشغّلت ستة ملايين عامل في أواسط التسعينات. وقد تركز نشاط هذه الشركات بنسبة ٦٠٪ في الصناعة التحويلية، و٣٧٪ في الخدمات و٣٪ في الصناعة الاستخراجية[٨].غير أن نشاطها الرئيسي تمركز في بلد التموضع الذي تملك فيها ثلثي الأصول. فإذا اخذنا حجم مؤشر المبيعات بمقدار ملياري دولار في السنة لوجدنا ان ٤٠٠ شركة تدخل في عداد هذه الكتلة الاساسية المسيطرة التي تزيد بناتجها المحلي عن الناتج المحلي للعديد من البلدان النامية. وتوظف هذه الشركات في بلدان مختلفة أصولها المادية وغير المادية (رأسمال، تكنولوجيا، أبحاث علمية، التجربة الإدارية والتنظيمية) من أجل رفع قدرتها التنافسية وفعاليتها التي تجد تعبيرها في ارتفاع الأرباح. كما ان نشاطها يعزز القاعدة الإنتاجية للبلد المضيف وقدرته التصديرية، وتساهم في إعادة بناء هيكلية إقتصادية حديثة وتحسين وضعه الإقتصادي. كما انها تمارس تاثيراً ايجابياً على اقتصاديات البلدان التي نشأت فيها. وقد بلغت الأصول الاجنبية للشركات العابرة للقوميات ٨,٣ ترليون دولار، وبلغ حجم مبيعات فروعها ٦,٤ ترليون دولار في سنة ١٩٩٦[٩] وأرتفعت الأصول الى٩,٢٤ترليون والمبيعات الى ١٨,٥ ترليون في العام ٢٠٠١ .

ومن حيث بنيتها التنظيمية، فالشركة العابرة هي مجمع متعدد القطاعات، على رأسه الشركة الأساس كغرفة عمليات للمجمع. وعلى قاعدة التخصص الواسع والتجميع تمارس سياسة اقتصادية وتقنية ورقابة على نشاط شركاتها وفروعها في الخارج .

يُرجع الباحثون نشوء هذا النوع من الشركات الى الأسباب التالية:

١- يرى ج. غولبريت أن نشوءها يعود لأسباب تكنولوجية محضة.

ذلك ان تكوّن هذا النوع من الشركات تمليه ضرورة تصريف المنتوجات و تأمين خدمتها التقنية بعد البيع، خصوصاً للسلع العصرية، وتشكيل فروع خاصة للشركة الام في الخارج يعزز من وضعها في الأسواق.

٢- أما «هيمر وكيند لبرغ» فيرجعان تشكيل هذا النوع من الشركات الى المزايا الإحتكارية التي تتمتع بها والتي تسمح لها بتجاوز المزايا التي تمتلكها الشركات القومية في البلدان المختلفة. فإدخال السلع النوعية والعصرية الى اسواق هذه البلدان من قبل تلك الشركات يتيح لها الإنتصار في نزال المنافسة مع الشركات المحلية العاجزة عن القيام بالمثل.

٣- ويرى فرنون ان ما يسمى بالدورة الحياتية للمنتوج هي الاساس في تشكيل هذا النوع من الشركات. فكل منتوج يمر عبر مراحل أربعة في حياته هي: دخول السوق، نمو حجم المبيعات، إشباع السوق وتناقص حجم المبيعات. من هنا يرى بأن المخرج من المرحلة الرابعة تكمن في تنظيم الإنتاج في الخارج مما يطيل عمر الدورة الحياتية للمنتوج. جدير بالذكر ان التقدم التكنولوجي ساعد على تشكيل هذا النوع من الشركات وذلك عندما أمّن تعمق التقسيم الإجتماعي للعمل وإدخال التكنولوجيا المعاصرة إمكانية تقسيم وتوزيع بعض العمليات التكنولوجية، بينما ساعد ظهور وسائل نقل واتصال جديدة على تحقيق هذه الإمكانية، فأصبحت عملية الإنتاج، التي كانت محصورة في وحدة إنتاجية وطنية معينة، تجزّأ وتوزّع على عدة وحدات متموضعة في عدة بلدان، مما طوّر اللامركزية في الإنتاج وتمركز الرأسمال على مستوى عالمي.

إن كل الشركات العابرة تقوم بتوسيع نشاطها الإقتصادي الخارجي مستندة في تحقيق اهدافها الى سياسة الإنتاج والتصريف. وتنفذ هذه السياسة بواسطة شبكة واسعة من المشاريع المتمركزة في الخارج. وللدلالة على ذلك نذكر ان أكبر مئة شركة عابرة في العالم توظف ٣٨٪ من أصولها في الخارج، وهذا ما يقدّر بـ ١,٤ ترليون دولار عام ١٩٩٥. بينما تبلغ مبيعاتها في الخارج ايضاً ٢ ترليون دولار، أي ٤٨٪ من مبيعاتها الإجمالية. وتزيد مبيعات الشركة السويسرية «نسلة» في الخارج عن ٩٨٪ بينما تصل مبيعات فيليبس الى ٨٨٪، براون بوفاريا ٨٧٪، وأكسون ٧٩٪، وبريتش بتروليوم إلى ٧٥٪ من اجمالي المبيعات.ويتحقق ثلث

التجارة الدولية عبر عمليات هذه الشركات في الخارج. وتترأس لائحة هذه الشركات منذ مطلع التسعينات «رويال داتش شل» الشركة البريطانية -الهولندية.

أما من حيث مؤشر العبور القومي الذي يتضمن توظيف الأصول والمبيعات والعاملين في الخارج، فإن الأولوية تعطى للشركة البريطانية «فيدافون». ومن حيث حصة الأصول الخارجية إلى الأصول العامة فإن ثلث الشركات المئة المذكورة هو اميركي. ومن حيث الدينامية في عملها فقد ارتفع عدد الشركات اليابانية من ١١ عام ١٩٩٠ الى ١٥ عام ٢٠٠٠. أما الشركات الأوروبية فهي ذات مواقع مهمة في القطاعات ذات كثافة الرأسمال العالية والقطاعات المرتبطة بالنفقات الكبيرة على الأبحاث والتصميمات مثل الصناعات. وأخيراً، ان ما يؤكد الطابع العولمي لنشاط هذه الشركات هو انها لا تكتفي بتحقيق ارباح وفعالية حلقاتها، بل انها تهتم بنتائج وارباح الشركة ككل.

(جدول رقم ١)

بعض المعطيات عن نشاط أكبر ١١ شركة عابرة للقومية عام (٢٠٠٠) بحجم الأصول في الخارج

الشركة	قطاع الأنتاج	الأصول في الخارج (مليار $)	المبيعات في الخارج (مليار $)	عدد العمال في الخارج
فودافون	اتصالات	٢٢١,٤	٧,٤	٢٤٠٠٠
جنرال الكتريك	الكترونية	١٥٩,٢	٤٩,٥	١٤٥٠٠٠
أكسون موبيل	طاقة	١٠١,٧	١٤٣	٦٤٠٠٠
فيفندي يونيفرسال	متنوعة	٩٣,٢	١٩,٤	٢١٠٠٠٠
جنرال موتورز	سيارات	٧٥,١	٤٨,٢	١٦٥٠٠٠
رويال دوتش شل	طاقة	٧٤,٨	٨١	٥٤٣٣٧
بريتش بتروليوم	طاقة	٥٧,٥	١٠٥,٦	٨٨٣٠٠
تويوتا	سيارات	٥٥,٩٧	٦٢,٢٤	
تلفونيك	اتصالات	٥٥,٩٦	١٢,٩	٧١٢٩٢
فيات	سيارات	٥٢,٨	٣٥,٨٥	١١٢٢٢٤
آي-بي-أم	كهربائية وإلكترونية	٤٣,١٣	٥١,١٨	١٧٠٠٠٠

World investment report 2002, U.N, .2002.p86

أما من حيث المؤشر الثلاثي المتوسط، أي مجموع متوسط نسبة الأصول الخارجية الى مجمل أصول الشركة، ونسبة المبيعات في الخارج الى المبيعات الإجمالية، ونسبة العمالة في الخارج الى إجمالي عدد عمال الشركة، فان الشركات البريطانية كانت في الطليعة.ويقدم الجدول التالي ترتيب اول عشر شركات في هذا المؤشر.

جدول رقم(٢)

أكبر ١٠ شركات بالمؤشر المتوسط الثلاثي سنة ٢٠٠٠

الشركة	البلد	القطاع	المؤشر ٪
ريو تينتو	بريطانيا	مناجم	٩٨,٢
طومسون	كندا	اعلام	٩٥,٣
أب ب	سويسرا	آلات ومعدات	٩٤,٩
نستله	سويسرا	غذائية	٩٤,٧
بريتش اميركان توباكو	بريطانيا	سجائر	٩٤,٤
الكتروليكس	السويد	معدات كهربائية والكترونية	٩٣,٢
انتربرو	بلجيكا	غذائية	٩٠,٢
انغلو آميركان	بريطانيا	مناجم	٨٨,٤
آسترازينيسا	بريطانيا	أدوية	٨٦,٩
فيليبس ألكترونيكس	هواندا	معدات كهربائية وألكترونية	٨٥,٧

IBID P 97

الى ذلك انتشرت في الآونة الاخيرة تجربة إقامة التحالفات الستراتيجية بين الشركات الضخمة في العالم. وقد بلغ عدد هذه التحالفات في التسعينات عدة الاف. وتهدف هذه التحالفات الى التوحد في مجال الأبحاث العلمية والتعاون الإنتاجي وإقتسام المجازفة. فعلى سبيل المثال احتاج المجمّع الألكتروني الاميركي الضخم (اي . ب. ام) للتوحد مع شركات عابرة أخرى في مجال الأبحاث العلمية والتطبيقية لإنتاج منتوجات ذات كفاءة علمية عالية، ولإنتاج عناصر جزئية بما قيمته مليار دولار، جرى تجميع أكثر من مئتي اختصاصي في مختبر الشركة في

مطلع التسعينات من أي. ب. أم ذاتها ومن شركات توشيبا اليابانية وطومسون الفرنسية وسميونس الإلمانية.

كذلك تستهدف هذه التحالفات تخفيض كلفة الإنتاج عبر اتفاقيات دولية في مجال التعاون الإنتاجي كما جرى بين الشركة الاميركية جنرال الكتريك وتوشيبا اليابانية في مجال الإنتاج والتسويق المشترك لأنابيب الغاز. وتستهدف تحالفات اخرى توسيع تنوع المنتوجات ودائرة المستهلكين وهو ما سعت اليه شركة نيسان بتحالفها مع الشركة الإلمانية دملر ـ بنس، حيث اتفقتا على تنظيم تعاون مشترك لإنتاج الشاحنات الصغيرة حتى وزن ١٠ طن لتزويد اسواق آسيا وأميركا الجنوبية والوسطى، مما زاد حصة الشركة الالمانية في الاسواق الاسيوية ٢٠ ٪. وتتجاوز بعض التحالفات عملها لتصل الى الاندماج بين الشركات كما حصل بين شركة فورد الأميركية ومازدا اليابانية في مجال انتاج السيارة «أكسبورت». ولا تلغي هذه التحالفات المنافسة بين الأطراف المشاركة فيها، خصوصاً اذا كانت الغاية منها تحقيق اهداف جزئية.

ج)الإستثمارات الأجنبية المباشرة

يحدد تقرير الامم المتحدة دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة كعنصر رئيسي في العولمة كما يلي: تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات العابرة دوراً مهماً الآن في توحيد الاقتصاديات القومية المختلفة وخلق نظام الإنتاج الدولي المتكامل ـ أي النواة الإنتاجية للإقتصاد العالمي المعولم[١٠]. وفي أحد الأبحاث لمؤتمر «اليونكتاد» المنشور سنة ١٩٩٧ يجري الحديث عن ان الإستثمارات الأجنبية المباشرة تستمر قوة محركة لعملية العولمة. ان الفورة الراهنة في مجال الاستثمارات الاجنبية المباشرة تشهد على الدور المتزايد الذي تلعبه الشركات العابرة في البلدان المتطورة والنامية على السواء.

وبالفعل يلاحظ في السنوات الاخيرة نمو سريع للإستثمارات الاجنبية المباشرة، بحيث أن وتائر نموّها تجاوزت وتائر نمو التجارة الدولية التي كانت

لوقت طويل الآلية الأساسية التي ربطت اقتصاديات بلدان العالم. ومع التغيرات الطارئة على المناخ الإقتصادي المتعولم يولى الاهتمام للعلاقة المتبادلة بين هذه الاستثمارات والتجارة، ولتأثير هذه العلاقات على النمو الإقتصادي والرفاهية لبلدان العالم ولا سيما النامية منها. وتكتسب هذه المسائل أهميتها من ناحية السياسة الوطنية في مجال الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتجارة. كما تدرس وتناقش في اللقاءات الدولية آليات العمل في مجال الاستثمارات. وكانت المحاولة الجماعية الأولى في هذا المجال هي تلك المتعلقة بعقد اتفاقية متعددة الأطراف في مجال الاستثمارات MAI.

لقد نمت التدفقات الاستثمارية بمقدار ٤٠٪ سنة ١٩٩٥، وبلغت ٣١٧ مليار دولار. واستمر تناميها خلال النصف الثاني للتسعينات. وبلغت هذه التدفقات أوجها عام ٢٠٠٠ إذ صارت ١,٥ ترليون دولار. أما في العام ٢٠٠١ فقد تراجعت التدفقات بشكل حاد الى النصف وبلغت ٧٣٦ مليارا. ويعود الجزء الرئيسي من هذه التدفقات الى البلدان المتطورة، اذ تصاعدت حصتها من ١٤٥ ملياراً بشكل متوسط خلال النصف الأول للتسعينات الى ١,٢٢٧ ترليون عام ٢٠٠٠، وعادت لتتراجع الى ٥٠٤ مليار دولار عام ٢٠٠١، كما نما تدفق الاستثمارات الى البلدان النامية وبلغ ٧٤ ملياراً دولار بشكل متوسط في النصف الأول من التسعينات، ليصل الى ٢٣٧,٩ مليارا عام ٢٠٠٠. وبلغ حجم التدفقات الاستثمارية الى بلدان شرق ووسط أوروبا ٦ مليار دولار بشكل متوسط في النصف الأول للتسعينات ووصلت الى ٢٦,٥ مليار عام ٢٠٠٠ و٢٧,٢ مليار دولار في ٢٠٠١. وفي العام ٢٠٠٠ بلغت حصة ١٠ دول من البلدان المتلقية ٧٠٪ من الاستثمارات، بينما حصل ١٠٠ بلد على ١ ٪ منها. كما بلغت حصة بعض البلدان (الولايات المتحدة، المانيا، بريطانيا وبلجيكا) ٦٠٪ من تدفق الاستثمارات في ٢٠٠١.

وتلاحظ صورة التغير ذاتها في الصادرات من الإستثمارات المباشرة. فقد كان متوسط هذه الصادرات السنوي في النصف الأول للتسعينات ٢٥٣,٣ مليار دولار،

ثم ارتفع الى ١,٣٨ ترليون عام ٢٠٠٠، وعاد لينخفض الى ٦٢٠,٧ مليار من عام ٢٠٠١. (الجدول رقم ٣).

وبذلك يكون تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة قد تراجع منذ ٢٠٠١ بأكثر من ٥٠٪ كما تراجع تصديرها ٥٥٪ وذلك في أعقاب أحداث ١١ أيلول من ذلك العام، وهي حالة لم تشهدها منذ مطلع التسعينات. وكما يتوقع الخبراء من اليونكتاد فان بلداناً مثل فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية قد تكون عرضة للميل ذاته في السنوات اللاحقة. ويقدم لنا الجدول(٣) صورة عن نمو الناتج المحلي والإستثمارات الأجنبية والتجارة في العالم.

(جدول رقم ٣)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة والإنتاج الدولي

العناصر	القيم بالأسعار الجارية			معدل النمو السنوي ٪				
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠١	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠١
أستيراد الإستثمارات الأجنبية	٥٩	٢٠٣	٧٣٥	٢٣,٦	٢٠	٤٠,١	٣٧,١	٥٠,٧-
تصدير الإستثمارات الأجنبية	٢٨	٢٣٣	٦٢١	٢٤,٣	١٥,٨	٣٦,٧	٣٢,٤	٥٥,٠-
تراكم الإستثمارات في الداخل	٧٣٤	١٨٧٤	٦٨٤٦	١٥,٦	٩,١	١٧,٩	٢٢,٢	٩,٤
تراكم الإستثمارات في الخارج	٥٥٢	١٧٢١	٦٥٨٢	١٩,٨	١٠,٤	١٧,٨	٢٥,١	٧,٦
حجم الإندماجات والأحتواء		١٥١	٦٠١	٢٦,٤	٢٣	٤٩	٤٩,٣	٤٧-
مبيعات الفروع الخارجية	٢٥٤١	٥٤٧٩	١٨٥١٧	١٦,٩	١٠,٥	١٤,٥	١٥,١	٩,٢
حجم انتاج الفروع الخارجية	٥٩٤	١٤٢٣	٣٤٩٥	١٨,٨	٦,٧	١٢,٩	٣٣	٨,٣
الأصول الإجمالية للفروع الخارجية	١٩٥٩	٥٩٥٧	٢٤٩٥٢	١٩,٨	١٣,٤	١٩	٢٤,٧	٩,٩
صادرات الفروع الخارجية	٦٧٠	١١٦٩	٢٦٠٠	١٤,٩	٧,٤	٩,٧	١١,٧	٠,٣
عمالة الفروع الخارجية(بالآلاف)	١٧٩٨٧	٢٣٨٦٠	٥٣٥٨١	٦,٨	٥,١	١١,٧	١٠,٢	٧,١
الناتج المحلي الإجمالي	١٠٨٠٥	٢١٦٧٢	٣١٩٠٠	١١,٥	٦,٥	١,٢	٢,٥	٢
الرأسمال الأساسي المراكم	٢٢٨٥	٤٨٤١	٦٦٨٠	١٣,٩	٥	١,٣	٣,٣	
المدفوعات لقاء براءات الإختراع	٩	٢٧	٧٣	٢٢,١	١٤,٣	٥,٣	٥,٥	
صادرات السلع والخدمات	٢٠٨١	٤٣٧٥	٧٤٣٠	١٥,٨	٨,٧	٤,٢	١١,٧	٥,٤-

World investment report, 2001 U, N, N.Y. 2001

أما الجدولان ٤ و٥ فيقدمان لوحة عنالتغيرات في الإستثمارات الأجنبية

المباشرة وحصص مجموعات البلدان في استيراد وتصدير هذه الإستثمارات.

جدول رقم(٤)

تصدير واستيراد الإستثمارات المباشرة ١٩٩٠-٢٠٠١ (القيمة بملايين الدولارات)

السنة	البلدان المتطورة		البلدان النامية		بلدان شرق ووسط اوروبا		العالم	
	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير
١٩٩٠-٢٠٠١	١٤٥	٢٢١	٧٤,٢٨	٣٢	٦	٠,٠٢٧٥	٢٢٥,٣	٢٥٣,٣
١٩٩٦	٢١٩,٩	٣٣٢,٤	١٥٢,٦٨	٦١,٣	١٣,٥	١,٣	٣٨٦,١٤	٣٩٥
١٩٩٧	٢٦٧,٩	٣٩٥	١٩١	٧٤,٨	١٩,١	٤,٢	٤٧٨,٠٨	٤٧٤
١٩٩٨	٤٨٤,٢	٦٣١,٢	١٨٧,٦	٥٠,٢	٢٢,٦	٢,٥	٦٩٤,٤٥	٦٨٤
١٩٩٩	٨٣٧,٧٦	٩٦٦	٢٢٥,١٤	٧٣,٦	٢٥,٣٦	٢,٥	١٠٨٨	١٠٤٢
٢٠٠٠	١٢٢٧	١٢٧١	٢٣٧,٩	١٠٤,٢	٢٦,٥٦	٤	١٤٩١	١٣٨٠
٢٠٠١	٥٠٤	٥٨٠,٦	٢٠٤,٨	٣٦,٥٧	٢٧,٢	٣,٥	٧٣٥,١٤	٦٢٠,٧

World investment report 2001 U.N., N.Y., 2001.p303-310.

Ibid 1997 .p.303

جدول رقم (٥)

توزع تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان خلال١٩٨٦-٢٠٠١ (٪)

المنطقة	١٩٩٠-١٩٨٦	١٩٩٢-١٩٩١	١٩٩٨-١٩٩٣	٢٠٠٠-١٩٩٩	٢٠٠١
البلدان المتطورة	٨٢,٤	٦٦,٥	٦١,٢	٨٠	٦٨,٤
أوروبا الغربية	٣٨,٤	٤٦	٣٣,٧	٥١,٩	٤٥,٧
الإتحاد الأوروبي	٣٦,٢	٤٥,٣	٣٢,١	٥٠,٢	٤٣,٩
اليابان	٠,٢	١,٢	٠,٣	٠,٨	٠,٨
الولايات المتحدة	٣٤,٦	١٢,٧	٢١,٧	٢٢,٦	١٦,٩
البلدان النامية	١٧,٥	٣١,٥	٣٥,٥	١٧,٩	٢٧,٩
أفريقيا	١,٨	٢,٢	١,٨	٠,٨	٢,٣
أميركا اللاتينية	٥	١١,٧	١٢,٣	٧,٩	١١,٦
آسيا ومنطقة الهادئ	١٠,٦	١٧,٤	٢١,٢	٩,٢	١٣,٩
أوروبا الشرقية والوسطى	٠,١	٢,٢	٣,٥	٢	٣,٧
بلدان متطورة أخرى	٠,٤	١,١	٠,٦	٠,٤	٠,٥

World investment report, U, N. N.Y, 1996, p.4, .1997, p.4, 5,266
World investment report2001, U, N. N, Y. 2001. p.7

وإذا ما اخذنا بالإعتبار الإستثمارات الأجنبية المراكمة سنة بعد سنة خلال النصف الأول من التسعينات، لاتضح لنا الفارق الهائل بين ما راكمته البلدان المتطورة والبلدان النامية.

(جدول رقم٦)

الإستثمارات الأجنبية المراكمة في النصف الأول للتسعينات (سنويا مليار دولار)

السنة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الإجمالي	١٥٨,٩	١٧٣,٧	٢١٨	٢٣٨,٧	٣١٦,٥	٣٤٩,٢
البلدان المتطورة	١١٤,٧	١١٩,٦	١٣٨,٧	١٤٢,٣	٢٠٥,٨	٢٠٨,٢
البلدان النامية	٤١,٦	٤٩,٦	٧٣	٩٠,٤	٩٦,٣	١٢٨,٧
بما في ذلك الصين	٤,٣	١١,١	٢٧,٥	٣٣,٧	٣٥,٨	٤٢,٣

World investment report 1997 U.N., N.Y., 1997 p. 303

(جدول رقم ٧)

نسبة الأستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي ١٩٨٠-٢٠٠٠

السنة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
العالم	٤,٦	٦,٥	٨,٣	١٠,١	٢٠
الإقتصاديات المتطورة	٤,٨	٦	٨,٣	٩,١	١٧,١
بمافي ذلك :الإتحاد الأوروبي،	٥,٥	٨,٢	١٠,٩	١٣,٤	٣٠,٣
بريطانيا،	١١,٧	١٤	٢٢,٣	٢٨,٥	٣٠,٥
ألمانيا،	٤,٥	٦	٧,٤	٦,٩	٢٤,١
الولايات المتحدة،	٣,١	٤,٦	٧,٢	٧,٧	١٢,٤
اليابان.	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٣	١,١
الإقتصاديات النامية:	٤,٢	٨,١	٧,٧	١٥,٤	٣٠,٩
- أميركا اللاتينية	٦,٤	١٠,٨	١١,٦	١٨,٤	٣٠,٩
(البرازيل)	٦,٩	١١,٣	٨,١	١٧,٨	٣٣,١
- اسيا	٣,٥	٧,٣	٧,٣	١٤,٢	٣١,٦
-جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا	٣,٨	٦,٥	٨,٧	١٥,١	٣١,٦
وسط وشرق أوروبا	-	٠,١	١,٣	٤,٩	١٨,٩

المصدر كتاب ما العولمة، ص١

World investment report 2001 U, N. N, Y. 2001, p330-335

يؤكد الجدول رقم(٧) الميل العام للتعولم في جميع مناطق العالم لكن الأرقام توضح الفارق الكبير في ما حققته المناطق والبلدان المختلفة في هذا المجال.

واذا ما اخذنا الإستثمارات الأجنبية المباشرة لعام ١٩٩٦ لوجدنا انها تبلغ ٣,١ ترليون دولار، منها ٢,٢ في البلدان الرأسمالية المتطورة و٠,٩ ترليون في البلدان النامية[١١]. وقفزت الى٦,٥ ترليون عام ٢٠٠١ وبقي توزعها على حاله تقريبا.

(جدول رقم٨)

حجم الأستثمارات الأجنبيةلأعوام (مليار دولار) ١٩٨٠-٢٠٠١

	الإستثمارات في الخارج					الإستثمارات الأجنبية في البلد				
السنة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١
أميركا	٢٢٠	٢٥١	٦٩٩	١٢٩٣	١٣٨١	٨٣	١٨٥	٥٣٥,٥	١٢١٤	١٣٢١
كندا	٢٣	٣٦	١١٨,٢	٢٢٧	٢٤٥	٥٢	٥٩	١٢٣,٢	٢٠١,٦	٢٠١,
المانيا	٤٣	٦٠	٢٥٨	٤٧٠,٥	٥١٣,٨	٣٧	٣٧	١٩٣	٤٤٩	٤٨١
بريطانيا	٧٩	١٠٧	٣٠٤	٩٠٢	٩٤٢,٨	٦٣	٦٣	١٩٩,٧	٤٣٥,٤	٤٩٧
هولندا	٤٠	٥٠	٣٠٩	٣٠٩	٣٢٠	٢٠	٢٥	١١٦	٢٤٣	٢٨٤
فرنسا	١٤	١٩	٢٥٨	٤٣٢,٦٦	٥١٥,٤	١٦	٢٠	١٩١,٤	٢٥٧,٨	٣١٠,٤
ايطاليا	٧	١٨	١٧٢,٦	٣٠٩,٤	٤٢٨,٤	٩	١٩	٦٣,٤	١١٣	١٠٨
سويسرا	٢٢	٢٤	١٤٢,٥	٢٢٧,٦	٢٣٦,٤	٩	١١	٥٧	٨١,٨	٩٠
اليابان	٢٠	٤٤	٣٨,٥	٢٧٨,٤	٣٠٠	٣	٥	٣٣,٥	٥٠,٣	٥٠,٣
البلدان النامية	٢٢	٣٥,٤	٢٧١	٧٥١,٦	٧٧٦	٢٤٥,٨	٣٤٤,٤	٤٨٥	٢٠٠٢	٢١٨١
العالم	٥٢١,٤	٦٩٢	٢٨٥٤	٦٠٨٦	٦٥٥٢	٦٣٥,٥	٩١٣	٢٩١١	٦٢٥٨	٦٨٤٥

World investment report 2001.U, N. N, Y, .2001p.310-317

(جدول رقم٩)

نسبة هذه الإستثمارات الى الناتج المحلي للبلدان ١٩٨٠-٢٠٠١

	الإستثمارات في الخارج				الإستثمارات الأجنبية في البلد			
السنة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٠
اميركا	٧,٩	٥,٧	٩,٥	١٣,٢	١,٦	٢,١	٩,٥	٤
كندا	٨,٩	١٢,٣	٢٠,٣	٣٢,٤	٢٠,٤	١٨,٤	٢١,١	٢٨,٨
ألمانيا	٤,٦	٨,٤	١٠,٥	٢٥,٢	٣,٩	٥,١	٧,٨	٢٤,١
بريطانيا	١٥	٢٢	٢٦,٥	٦٣,٢	١١,٨	١٤,١	١٧,٦	٣٠,٥
هولندا	٢٣,٧	٣٦,١	٤١,٦	٨٣,٨	١٠,٨	١٨,٨	٢٨	٦٥,٩
فرنسا	٣,٦	٧,١	١٣,٢	٣٣,٤	٨,٢	١٢,٦	١٢,٣	١٩,٩
ايطاليا	١,٦	٣,٩	٨,٨	١٦,٨	٢	٤,٥	٥,٨	١٠,٥
سويسرا	٢٠	٢٦	٤٦,٤	٩٥,١	٧,٩	١٠,٤	١٨,٦	٣٤,٢
اليابان	١,٨	٣,٢	٤,٥	٥,٨	٠,٣	٠,٣	٠,٦	١,١
البلدان النامية	١,٣	١,٧	٥,١	١١,٩	١٩٠,٢	١٣,٩	١٥,٣	٣١
العالم	٥,٤	٦,٢	٩,٩	١٩,٦	٦,١	٧,٨	١٠	٢٠

World investment report 2001.U, N. N, Y, .2001.p328-329

إن هذه المعطيات حول دينامية الإستثمارات الأجنبية المباشرة تفيد ان البلدان المتطورة هي الساحة الرئيسية لهذه الدينامية ان لجهة التصدير أو لجهة الإستيراد. وهذا يعني أنه كلما كان البلد متطورا" كلما كانت مساهمته في حركة الإستثمارات مرتفعة، وكلما كان البلد متأخرا" إقتصاديا" كلما تدنّت مساهمته فيها. ان المراكز الرأسمالية الثلاثة هي محور هذه الحركة. ففي سنة ١٩٩٣ كانت الصورة على النحو التالي:

(جدول رقم ١٠)

بلد توظيف الرأسمال الأجنبي (مليار دولار)

بلد منشأ الرأسمال	أميركا	الاتحاد الاوروبي	اليابان	المجموع
أميركا		٢٣٢	٣١	٢٦٣
الاتحاد الأوروبي	٢٤٩	(٣٣٩)	١٠	٢٥٩
اليابان	٩٦	٢٥		١٢٢
المجموع	٣٤٥	٢٥٧	٤١	

World investment report 1995.p.5.

من الواضح أن أميركا تستقبل اكثر مما تصدر من الإستثمارات وبالتالي لديها عجز في ميزان الإستثمارات الخارجية، بينما هذا التوازن قائم في اوروبا التي تبلغ استثماراتها المباشرة الإجمالية حوالي ٤٠٠ مليار دولار. اما اليابان فإنها تمتاز بانغلاق نسبي في اقتصادها وبسياسة استثمارات توسعية في الخارج.

وامتازت التسعينات من القرن الماضي بنمو البلدان النامية على الإستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغت حصتها ٣٥٪ و ٤٤٪ سنة ١٩٩٣ و١٩٩٤ على التوالي ثم عادت وانخفضت الى٢٢٪ في نهاية التسعينات وارتفعت الى ٢٧,٩٪ في ٢٠٠١, لكن الكويت حصلت على نصف هذه المقادير تقريبا"، وجاءت بعدها الصين. وعلى العموم كانت للبلدان النامية الاكثر نموا" في الجانب الإقتصادي حصة الأسد خصوصا" في جنوب وجنوب شرق آسيا (سنة ١٩٩٦ بلغت حصتها ٨١ مليار دولار). اما حصة البلدان الأقل تطورا" فكانت ١١,٦ مليار دولار.

إن نمو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة يشهد على أن عددا" كبيرا" من الشركات بما في ذلك في البلدان النامية توسع نشاطها في الاسواق الخارجية تحت تاثير بعض الحوافز وأهمها:

- الضغط التنافسي
- تحرير وفتح مجالات جديدة للتوظيف.

- تسهيل حركة السلع في الأسواق الخارجية.
- تطور التخصص الدولي (التقسيم الدولي للعمل) والتعاون الإنتاجي.
- استخدام الطاقة التقنية ـالعلمية للبلدان الأخرى.
- استخدام اليد العاملة في البلدان الأجنبية.
- تامين استيراد الخامات والطاقة من الخارج.
- الإستخدام المربح للرأسمال الذي لا يستخدم بفعالية في بلد المنشأ.
- استخدام الإدخارات النقدية في البلدان الاخرى.

وتستخدم الشركات عمليات الإندماج والإستيعاب والشراء كنهج رئيسي لخلق الطاقات الإنتاجية في البلدان الاخرى من اجل الحفاظ على قدرتها التنافسية وتعزيزها. فقد نما حجم الصفقات في مجال الإندماج والشراء للشركات الضعيفة سنة ١٩٩٥ وبلغ ٢٣٠ مليار دولار، منها ١٣٥ ملياراً لشراء كتلة الأسهم الاساسية، وبلغت قيمة مثل هذه الصفقات ١,١٤ ترليون دولار سنة٢٠٠٠ثم انخفضت الى ٥٩٤ مليارا في ٢٠٠١، وفي الإتحاد الأوروبي وحده بلغت قيمة الإندماجات ٦٦ مليار دولار و ٥٠ ملياراً لشراء كتلة الاسهم الاساسية عام،١٩٩٥ ثم قفزت قيمة الإندماجات الى ٥٨٦,٥ مليارا في العام ٢٠٠٠ وتراجعت الى ٢١٣ مليارا في ٢٠٠١.

وكان لظهور الإمكانات الإستثمارية الجديدة في مجال البنية التحتية من جراء تحرير هذا القطاع وطموح الحكومات للإستفادة من الشركات الأجنبية كمصدر للرساميل والتكنولوجيا، دور كبيرفي زيادة حجم الإستثمارات الاجنبية المباشرة. ففي التسعينات تم توظيف ٧ مليارات دولار في قطاعات البنية التحتية ولا سيما الاتصالات.

لقد جرت تغيرات جوهرية خلال العقود الثلاثة المنصرمة في المناخ الإستثماري العالمي، واهمها ما يرتبط بتقليص العوائق التكنولوجية والسياسية تجاه انتقال السلع والخدمات والرأسمال والعمالة الماهرة. فالتقدم التكنولوجي سهّل حركة

جميع هذه العوامل وبسّط حل مسائل تنظيم الشركات وإدارتها عن بعد. كما ان تحرير الحياة الإقتصادية يحفز تحقيق العديد من الإمكانيات الكامنة في التقدم التقني. كل هذا حوّل العديد من الشركات الى شركات عابرة ووسع حدود الانتاج الدولي. بل يمكن القول ان هذا الجانب في العولمة ولّد سباقاً" محموماً" من اجل تقديم أفضل الشروط للإستثمارات الاجنبية لجهة التشريعات والبنية التحتية المتطورة وتخفيض الأجور والتقديمات الاجتماعية والحدّ من تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية. من هنا فقد تبيّن ان ما يجذب الإستثمارات الاجنبية هو قدرة الإقتصاديات المختلفة على تحقيق اهداف هذه الاستثمارات، بكلام أخر، هو القدرة على توفير بيئة استثمارية جاذبة. ولذلك سوف يكون توزع هذه الاستثمارات متفاوتاً" كما تدل المعطيات المتوفرة، إن على صعيد المناطق العالمية او على صعيد البلدان داخل كل منطقة وهو ما تشهد عليه الجداول (٥-٨-١٠)

في ضوء هذه المقاربة للإستثمارات الأجنبية المباشرة نستنتج بأن الشركات العابرة هي المصدر الرئيسي لهذه الإستثمارات وان وتائر نموها تجاوزت وتائر نمو التجارة والإنتاج الدوليين كما لاحظنا من الجدول رقم(٣) ، وان البلدان المتطورة هي المحور الرئيسي لهذه الإستثمارات إن لجهة تصديرها أو لجهة تلقيهاحيث أصبحت هذه الإستثمارات تشكل نوعاً من الإقتصاد الثاني لهذه البلدان. ومع ذلك فإن جزءاً من هذه الإستثمارات يجد طريقه الى بعض البلدان النامية وخصوصاً الصناعية الناشئة، كما انها تخرج منها الى البلدان المتطورة. هذه المعطيات تؤشر الى تغيرات في ميول تطور الاقتصاد العالمي، نعتقد انها ستكون متواصلة ومتناقضة، دون ان يعني ذلك ان تحولاً، جذرياً قد جرى في بيئة الإنتاج العالمي. لكن تجاهل هذه الميول خاطئ هو ايضاً.

٨) عولمة التجارة

كانت المبادلات التجارية أول أشكال التفاعل بين الشعوب، حين حمل التجار

سلعاً فريدة وجابوا بها البلدان طمعاً بالربح الزائد، وعادوا بسلع أخرى للغاية عينها. والتاريخ مليء بالأمثلة على نشؤ الرأسمال التجاري وتطور التجارة عبر العصور. لكن التجارة لم تحصل على بعدها العالمي الا مع سيادة النظام الرأسمالي. وهي اكتسبت بعداً عولمياً في مرحلتها الإحتكارية على أرضية عولمة حلقات الإنتاج المختلفة وأجزاء الرأسمال الوظيفية الأخرى من جهة، وبسبب الميل المتزايد نحو تخفيض العوائق التجارية من جهة أخرى.

قد نمت التجارة بالسلع في اواسط التسعينات بالمقارنة مع سنة ١٩٥٠ حوالي ١٦ ضعفا" مقابل ٥,٥ اضعاف للناتج المحلي العالمي. وخلال التسعينات وحدها نمت التجارة بخمسة أضعاف نمو الناتج العالمي. ونمت كذلك حصة الصادرات في الناتج العالمي من ٧ الى ١٥ ٪. و يتضح ذلك من الجدول التالي:

(جدول رقم ١١)

تغير الناتج العالمي والتجارة (٪)

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الناتج المحلي لبلدان منظمة التعاون والتطور الإقتصادي (٢٩ بلدا)	٢,٩	٢,٢	٢,٦	٣	٢,٧
التجارة الدولية	–	٨,٦	٦,٢	٨,١	٨
تجارة سلع الصناعة التحويلية	–	٩,٩	٦,٥	٨,٥	٨,٣
صادرات بلدان المنظمة	–	٨,٦	٦,٤	٨,٧	٧,٥

المصدر: المجمع الإقتصادي الخارجي في روسيا . موسكو ١٩٩٧، ص ٢,٥

لقد ازداد دور التجارة كعامل مهم في النموالإقتصادي وفي خلق فرص العمل.لكن الإتجاه السائد في التجارة هو اتساعها بين البلدان المتطورة حيث نفقات الإنتاج متقاربة ونسبة السلع العالية التكنولوجيا تشكل الجزء الأساسي منها(٤٠٪).

وترتبط التجارة الدولية حالياً بنشاط الشركات العابرة للقارات، حيث تلحظ نزعتان: الأولى هي نمو الإنتاج في فروع الشركات العابرة في الخارج بحيث يحل محل الصادرات الى البلدان التي تتمركز فيها هذه الفروع، والثانية هي ان هذه المشاريع تحفز التدفقات التجارية كنوع من العلاقات التجارية القطاعية بين الشركات وداخلها. الى ذلك يرتبط انتقال التجارة من بعدها الدولي الى بعدها العولمي بفقدان الشركات العابرة لأفضلية صلاتها بالسوق الوطنية وتوجهها الى تلبية المتطلبات العالمية. فالصناعة الالكترونية اليابانية والكورية الجنوبية مثلاً" باتت تخضع أشكال السلع ومقاييسها ومواصفاتها لمتطلبات هذه السوق، مما يعطي فوائد جمة ناجمة عن أثر الحجم لهذه السوق، وهو امر بات التقدم التقني يسهّله.

وكما سنرى لاحقاً فإن الاقتصاد العالمي يعيش نزعتين: النزعة الى التعولم والنزعة الى الإقليمية أي تشكل المجمعات الإقتصادية الإقليمية بين الدول وأهمها اليوم الاتحاد الأوروبي وتجمع بلدان اتفاقية التجارة الحرة في شمالي أميركا- النافتا وبلدان منظمة التعاون الإقتصادي لشرق آسيا ومنطقة الهادئ.

إن هذه التجمعات الإقليمية هي نوع من الحلقات المتوسطة على الطريق الى العولمة الشاملة. وهي تمارس فعلها في هذا الاتجاه عبر كل مجالات النشاط الإقتصادي بما في ذلك عبر قناة التجارة الدولية. وتشير المعطيات الى ان حصة أوروبا الغربية من الصادرات العالمية قد ارتفعت من ٣٣٪ سنة ١٩٥٠ الى ٤٤٪ سنة ١٩٨٠ والى ٩٦٪ في مطلع التسعينات. وإذا ما اخذنا هذه المحطات التاريخية الثلاث فإن حصة أميركا الشمالية من الصادرات العالمية قد انخفضت من ٢٢ ٪ الى ١٦٪ بينما ارتفعت حصة شرق آسيا ومنطقة الهادئ من ١٧٪ الى ١٨٪ ومن ثم الى ٢٥٪، والمساهمة الإجمالية لهذه المناطق الثلاث ارتفعت من ٧٣٪ سنة ١٩٥٠ الى ٨٦ ٪ في مطلع التسعينات.و هو ما يوضحه الجدول رقم(١٠).

جدول رقم (١٢)

التوزع الإقليمي للتجارة الدولية ١٩٥٠-١٩٩١(٪)

السنة	أوروبا الغربية	أميركا الشمالية	منطقة آسيا والهادئ	المناطق الثلاثة مجتمعة	بلدان العالم الأخرى
١٩٥٠	٣٣	٢٢	١٧	٧٣	٢٧
١٩٦٠	٤٢	٢١	١٣	٧٦	٢٤
١٩٧٠	٤٥	١٩	١٣	٧٨	٢٢
١٩٨٠	٤٤	١٥	١٦	٧٥	٢٥
١٩٩٠	٤٦	١٦	٢٣	٨٥	١٥
١٩٩١	٤٥	٢٥	١٦	٨٦	١٤

المصدر: (UNCTAD handbook of international trade and development static's) N,Y,. 1992. S.241

لكن تجدر الإشارة الى ان نصف هذه المساهمة يتم داخل التجمعات الإقليمية، التي تطورت من ٣٢٪ سنة ١٩٥٥ الى ٤٨٪ في مطلع التسعينات[١٢]. ولأن هذه المراكز تضم البلدان الصناعية، فان هذا الميل في التجارة العالمية ينطبق على التجارة بالسلع الصناعية، أي تركز التجارة بهذه السلع في التجمعات الإقليمية وفي ما بينها. وعليه فإن عولمة التجارة هي في الواقع اقل مما نتصور. وللتاكد من ذلك يفضل قياس هذه المؤثرات الى الناتج المحلي للمراكز المذكورة.

وتفيد المعطيات بأن نسبة صادرات السلع الى إجمالي الناتج المحلي لفرنسا بلغ في مطلع التسعينات، في المانيا ٢٨٪، في اليابان١,٩٪، في بريطانيا ١٨٪، وفي الولايات المتحدة ٦,٧٪، اما في بعض البلدان النامية فإنها لم تتعد في الصين ١,٧٪، في الهند ٤,٧٪، في اندونيسيا ١٧٪، في كوريا الجنوبية ٤,٣٤٪، في الأرجنتين ٣,٤٪، في البرازيل ٧,٤٪، في المكسيك ٢,٦، وفي العالم ككل بلغت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي العالمي ٥,١٣ ٪[١٣] .

اما ما يطال المبادلات التجارية بين البلدان المتطورة والبلدان النامية فقد بقيت متواضعة على الرغم من بعض النمو الذي شهدته في العقدين المنصرمين. فقد نمت واردات بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECDما بين ١٩٧٠ و١٩٩٢ من ٦,٤٪ الى ١٥,٨٪ من مجموع ما تستورده بلدان هذه المنظمة من السلع المصنعة. وارتفعت حصة بلدان اوروبا في المنظمة من ٢,٧٪ الى ٨,٦٪ وارتفعت صادرات بلدان المنظمة الى هذه البلدان من ٩,٦ ٪ الى ١٥,٢٪ من اجمالي الصادرات الصناعية لبلدان المنظمة[١٤].

٩) العولمة المالية

إذا كانت الميول المتزايدة لعولمة الحياة الإقتصادية تترجم في اتساع الترابط والتشابك بين اقتصاديات العالم ووحداتها، والاعتماد المتبادل والتكامل، فإن هذه الميول تأخذ صورتها الواضحة أكثر من غيرها في العولمة المالية المتمثلة بعولمة الأسواق المالية، حيث يمكننا اليوم تتبع حركة البورصات العالمية والمتاجرة بمختلف أنواع الاوراق، والمنافسة المتزايدة بين المقرضين والمقترضين. ويصل البعض للقول ان العولمة المالية هي التي حولت العالم الى قرية كونية، على أرضية الإختراعات التكنولوجية في مجالات الإتصالات والمعلوماتية التي سهلت عمل هذه الاسواق، وعلى أرضية تحرير المجال المالي وإزالة العوائق القانونية امام حركة الرساميل. ويتجلى هذا الأمر في تداول مليارات الدولارات يومياً في البورصات العالمية التي تنقل بلحظات من مركز مالي الى مركز آخر مولدة الهزات والإنهيارات كما حدث في أواخر تسعينات القرن الماضي في شرق آسيا وروسيا والمكسيك. ويقدّر اليوم حجم الرساميل في البورصات بأكثر من ١,٥ مليار دولار يوميا. ويخضع هذا الجانب من العولمة الإقتصادية كغيره من الجوانب الى كثير من المبالغة لجهة تعظيم مستوياته من جهة والتقليل من تأثيره من جهة اخرى. لكن المعطيات المتوفرة عن حركة الرساميل وعمل الاسواق المالية، الى جانب متطلبات عولمة

الجوانب الاخرى في الحياة الإقتصادية، تشير الى أن العولمة المالية تكتسب ابعاداً متزايدة منذ منتصف القرن العشرين، محفزة عولمة الجوانب الأخرى ومتكاملة معها. فتطور القوى المنتجة على الصعيد العالمي يتطلّب تدفقات مالية متزايدة من مصادر وطنية وأجنبية. واذا كانت الشركات تعتمد حتى الآن في توسعها الانتاجي على التمويل الذاتي وعلى المصادر الوطنية فإن النقص في التمويل يعوض بخروج هذه الشركات الى اسواق المال العالمية. كما ان موجودات وموارد هذه المؤسسات والاسواق هي موارد وظفتها منظمات صناعية وتجارية ومؤسسات حكومية ومؤسسات استثمار وصناديق تقاعد وشركات مالية من مناطق مختلفة من العالم.

ان التدفق الدائم للرساميل عبر الحدود الوطنية والناجم عن تعمق عولمة الإنتاج حوّل العلاقات التسليفية - المالية الى جزء عضوي من العلاقات الإقتصادية الدولية. فقد أصبحت اسواق التسليف منذ الثلث الاخير للقرن العشرين تعمل ليس لخدمة بنى محلية، وانما كمجموعة توحدها قوانين تطور موحدة بما يسمح بالحديث عن تشكل نظام تسليفي مالي عالمي يضم حركة القروض المصرفية والسندات وأوراق الحقائب والتوظيفات المباشرة وتقديم المساعدة الإقتصادية.

وإذا ما نظرنا الى هذه العملية نظرة تاريخية لوجدنا انها كانت ملازمة بهذا الشكل والحجم أو ذاك لتطوّر الرأسمالية، وكان يحفزها الوضع السلمي والتوسع الإقتصادي والنمو، وتعرقلها الأزمات والحروب. ويقول تقرير «آفاق الإقتصاد العالمي الصادر سنة ١٩٩٧ بهذا الصدد» ان تحرك رأس المال الخاص كان قبل الحرب العالمية الأولى يتم بلا قيود. وقد تدفق الكثير منه على شكل سندات لتحويل السكك الحديدية وغيرها من مشروعات البيئة الاساسية في العالم الجديد، وفي شكل ديون حكومية طويلة الأجل على الرغم من وجود استثمار أجنبي مباشر". كما ارتبطت سهولة حركة الرساميل بسيادة قاعدة الذهب. وقد ترافق ذلك بثبات اسعار الصرف مما شجع تدفق رؤوس الأموال عبر العالم الى

البلدان التي كانت تحتاجها والتي كانت ملتزمة بقاعدة الذهب. لكن الحرب العالمية الاولى وبعدها الحرب العالمية الثانية وجهت ضربات قوية الى تلك العولمة عبر ما فرضته من قيود على حركة رؤوس الاموال، الى ان جرى التخلي عن كل مضمون اتفاقيات بروتون وودز وما تبعها من تحرير لأسعار الصرف ولكل النشاط المالي في الاسواق العالمية، اذ الغيت القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود وجرى اعتماد آليات السوق في العلاقات المالية ـ التسليفية وكل ما يطال المتاجره بالعملات. ويمتاز الطور الراهن من العولمة المالية بالمستوى العالي للتكامل بالمقارنة مع الحقبات السابقة "من حيث تقارب اسعار الفائدة المحلية والعالمية، وتقارب معدلات العائد على الاستثمارات المالية ومدى ارتباط اسواق المال المحلية مع العالم الخارجي ومدى حرية حركة رأس المال عبر الحدود الوطنية بالمقارنة مع الماضي البعيد او القريب».

وتتخذ العولمة المالية عدة اشكال اهمها عولمة الرأسمال التسليفي، السندات والأسهم الدولية، محفظة الاستثمارات، اسواق العملات وعولمة المصارف والمؤسسات التسليفية الاخرى.

تمثل حركة الرأسمال التسليفي على المستوى الدولي احد اشكال العولمة المالية، وهي تتحقق على شكل حركة تسليفات دولية بين الدول او بين المصارف. وتعتبر حكومات اليابان والمانيا وفرنسا وهولندا وايطاليا من المقرضين الرئيسيين على الصعيد الدولي. كما تساهم في ذلك حكومات جنوب افريقيا والكويت وكوريا الجنوبية بنسبة أقل من الدول المتطورة. وكما في مجال الإستثمارات المباشرة فإن الجزء الأساسي من حركة وحجم هذا الرأسمال تتم بين البلدان المتطورة التي هي في الوقت عينه مقرض ومقترض رئيسي ايضا". اما حصة البلدان النامية فانها تقتصر على ١٥-١٧٪.

(جدول رقم١٣)

الحركة الدولية للرأسمال التسليفي (مليار دولار)

السنة	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٣
التسليفات بين الدول	٥٨,٣	٨٤,٧	٨٨,٥
تسليفات بين المصارف	٦٤,٨	١٢٤,٧	١٤٧
تسليفات مختلفة	١٨,٦	٢٥,٨	٣٤,٤
المجموع	١٥٣,٤	٢٤٩,٨	٢٧٥,٩

المصدر: كيريف.أ الإقتصاد الدولي. موسكو ١٩٩٧ ص ٣١٥

للتدليل على ما وصلت اليه العولمة المالية نشير الى المعطيات المتعلقة بحجم العمليات بالأسهم والسندات العابرة للحدود التي قفزت من ١٠٪ من الناتج المحلي في البلدان الصناعية المتطورة سنة ١٩٨٥ الى أكثر من ١٠٠٪ في كل من الولايات المتحدة الأميركية والمانيا عام ١٩٩٦،والى أكثر من ٢٠٠٪ في كل من فرنسا وايطاليا وكندا في العام نفسه.

(جدول رقم١٤)

تطور إصدارات الاسهم الدولية (مليار دولار)

السنة	المقدار
١٩٨٨	٧
١٩٨٩	٧,٨
١٩٩٠	٧,٤
١٩٩١	١٢
١٩٩٢	١٧
١٩٩٣	٢٧
١٩٩٤	٣٢,٤
١٩٩٥	٣٢,١

Smith Roy C, Walter Ingo Global Bamceing.N.1997

(جدول رقم١٥)

العمليات بالأسهم والسندات (٪ الى الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦
الولايات المتحدة	٤,٢	٩	٣٥,١	٨٩	١٣٥,٣	١٥١,٥
اليابان	١,٥	٧,٧	٦٣	١٢٠	٦٥,١	٨٢,٨
ألمانيا	٥,١	٧,٥	٣٣,٤	٥٧,٣	١٦٩,٤	١٩٦,٨
فرنسا		٨,٤	٢١,٤	٥٣,٦	١٧٩,٦	٢٢٩,٢
ايطاليا	٠,٩	١,١	٤	٢٦,٦	٢٥٢,٨	٤٣٥,٤
كندا	٣,٣	٦,٩	٢٦,٧	٦٤,٤	١٩٤,٥	٢٣٤,٨

المصدر: آفاق الإقتصاد العالمي، ايار ١٩٩٧ الترجمة العربية، واشنطن ١٩٩٧،ص ,٧٣

إن إصدار الأسهم الجديدة ما زال من حيث الحجم أو وتيرة النمو السنوية أقل من حركة السندات التي تعتبر أكثر عولمة.الى ذلك فان الجزء الأساسي من الأسهم ما زال محصورا" داخل حدود البلد. لكن تطور الرأسمال المساهم يرفع نسبة الرأسمال المتجاوزللحدود. ويشير الجدول التالي الى رسملة الأسهم في بعض البلدان.

(جدول رقم١٦)

مقدار الاسهم سنة ١٩٩٤

البلدان المتطورة بما في ذلك	٪ الى الناتج المحلي	ملايين الدولارات	٪ من الحجم العالمي
الولايات المتحدة	٧٦,٤	٥,٠٨١٨١٠	٣٣,٥
اليابان	٨١	٣,٧١٩٤١٤	٢٤,٥
فرنسا	٣٣,٩	٤٥١٢٣٦	٣٪
المانيا	٢٣	٤٧٠٥١٩	٣,١
كندا	٥٨	٣١٥٠٠٩	٢,١
هونغ كونغ	٢٠٤,٤	٢٦٩,٥٠٨	١,٨
المجموع	٦٥,٩	١٣,٣٠٠,٠٠٠	٨٧,٣
البلدان النامية			
ماليزيا	٢٨٢,٢	١٩٩٢٧٦	١,٣
جنوب أفريقيا	١٨٥,٢	٢٥٥٧١٨	١,٥
كوريا الجنوبية	٥٠,٩	١٩١,٧٧٨	١,٣
المجموع	٣٦,٦	١٩٢٨٩٧٢	١٢,٧

Hen wood D, Wall Street N.Y, 1997 .P.16

لكن التدفقات المالية الدولية ما زالت تتم بشكل رئيسي على شكل محافظ الاستثمار كتوظيفات في الأوراق المالية ومن سندات وكمبيالات والمشتقات المالية على أنواعها، أي تلك التوظيفات الساعية وراء المداخيل المرتفعة دون المشاركة في مراقبة المؤسسات التي تشتري أوراقها. وقد تسارع نمو هذا الشكل على ارضية تطور السوق الثانوية، وبروز انواع جديدة من هذه الأوراق وقد بلغ عددها حتى الأن ١٠٠ نوع.

في هذا المجال ايضا" يتحقق أكثر من ٩٠ ٪ من هذه الصفقات في اطار البلدان المتطورة، وهي تنمو بوتائر تفوق وتائر نمو الاستثمارات المباشرة. اما

حصة البلدان النامية في تصدير واستيراد هذا النوع من الإستثمارات فهو متواضع جدا" كما يبدو من الجدول التالي.

(جدول رقم١٧)

استثمارات الحافظة المالية السنوية الأجنبية (مليار دولار)

		١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٩
	تصدير	١٢٠,٧	١٨٧,٤	٥٠٦,٤
	استيراد	١٣٣,٨	١٨٩,١	٦٦٩,١
البلدان المتطورة	تصدير	١٢٣,٤	١٧٠,١	٤٩٥,٣
	استيراد	١٢٤,٩	١٥٤,٦	٥٧٣,١
البلدان النامية	تصدير	١,٨	١٧,١	٣,٢
	استيراد	٠,٥	٢٠,٣	٨٠,٧
مؤسسات دولية	تصدير	٠,٩	٠,٢	٧,٩
	استيراد	٨,٤	١٤,٢	١٥,٣

IFM.balance of payments static's yearbook, 1994, part 2, p.68

ويشكل التطور الكبير في تداول العملات الأجنبية على الصعيد العالمي مؤشرا" مهما" على عولمة الأسواق المالية ذلك ان الإحصاءات تشير الى ان المقدار الوسطي الذي يتم تداوله من عملات في الأسواق قد ارتفع من ٢٠٠ مليار يوميا" في اواسط الثمانينات الى ١,٥ ترليون دولار في أواسط التسعينات. وهذا ما يتضح من الجدول التالي:

(جدول رقم١٨)

الدورة اليومية لأسواق العملات (مليار دولار)

	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٢	١٩٩٥
المبيعات العالمية من	١٨٨	٥٩٠	٨٢٠	١١٩٠
العملات بما في ذلك:	٩٠	١٨٧	٣٠٠	٤٦٠
بريطانيا	٥٩	١٢٩	١٩٢	٢٤٠
الولايات المتحدة	٤٨	١١٥	١٢٨	١٦٠
اليابان	–	٥٥	٧٤	١٠٢
سنغافورة	–	٤٩	٦١	١٠٠
هونغ كونغ	–	٥٧	٦٨	٩٨
سويسرا	–	–	٥٧	٩٦
ألمانيا	–	٢٦	٣٥	٨٥

الاقتصاد العالمي، مصدر سابق، ص٧٥.

أن بحث العولمة المالية المدعم بالأرقام الغزيرة ليس فقط من المؤسسات الدولية بل ومن الأدبيات الهائلة حول العولمة، يفيد بأن هذه العملية تتم بجزئها الاساسي في البلدان المتطورة ولا تطال البلدان النامية الا بشكل جزئي وعرضي. فالمستثمرون في البلدان المتطورة ما زالوا منجذبين بنشاطهم المالي ان لجهة التوظيف أو الإستحواذ على الاوراق المالية، الى العمل في بلدانهم.فالمستثمرون الأميركيون مثلاً يحملون ٩٤٪ من الاصول على شكل اوراق مالية أميركية، وتبلغ هذه النسبة في اليابان والمانيا وبريطانيا ٨٥٪ من الأوراق المالية المعتمدة في هذه البلدان، وهذا يعني انهم يحملون جزءاً قليلاً من اصولهم على شكل اوراق مالية اجنبية. وبلغ ما حمله ٣٠٠ صندوق تقاعد في العالم عام ١٩٩١ اقل من ٧٪ من الأصول على شكل أوراق مالية اجنبية. وعلى هذا تشهد ايضاً نسبة ما يحمله الأجانب من أوراق مالية صادرة عن البلدان الغربية حيث تبلغ ٣٢٪ في فرنسا ولا

تزيد عن ٢٠-٢٨٪ في الولايات المتحدة وكندا والمانيا، ١٢٪ في بريطانيا، ٦, ٥٪ في اليابان. لكن هذه المعطيات لا يمكنها ان تحجب حقيقة ان الاسواق المالية تتعولم مضفية نوعية جديدة على هذا المسار.

تمارس التدفقات المالية تاثيرا" مباشراعلى نمو الإقتصاد لأنها تمس اسعار الصرف ومعدلات الفائدة المحلية. وهي اما أن توزع فعلا"، نجاحات او فشلا في الاقتصاد العالمي، أو لا تضيف إلا القيل الى القدرات البنيوية للإقتصاديات في توليد نموا شاملا بعيد الأجل[١٥].

١٠) العمليات التكاملية على الصعيد العالمي

بما ان عمليات التكامل الجارية في العالم تتحدد بآليات السوق السائدة (آليات التطور الرأسمالي) فهي متشابهة إن لجهة مضمونها أو تعاقب مراحلها. لذلك فان العلاقات الإقتصادية الناجمة عن العمليات التكاملية هذه بين البلدان تتحول الى عناصر مكونة في النظام الإقتصادي الرأسمالي العالمي، وتمارس تأثيرها على هذا النظام وعلى عناصره.

والعمليات التكاملية استجابة موضوعية لحاجات تطور القوى المنتجة التي تصبح الحدود القومية عائقاً جدياً امام تطورها. كما انها حلقة منطقية في منظومة التقسيم الدولي للعمل. التعاون الدولي أو إعادة التجميع الدولي للعمليات الإنتاجية وسياقات العمل المجزأة. من هنا برزت على مدار النصف الثاني من القرن العشرين مجموعة من التجمعات الإقتصادية الدولية التي تتفاوت بعمق وبعد اتساع عملية التكامل في ما بينها. وقد بلغت هذه العمليات أوجها في التسعينات اذ بلغت ثلاثين تجمعاً مقابل خمسة تجمعات في الثمانينات و٢٠ تجمعا" في السبعينات وفق الأهداف والمراحل والنجاحات التي وضعتها امامها وحققتها، فمنها من ينفذ روزنامة محددة لسياق التكامل، ومنها ما زال في مرحلة صياغة الأهداف، والبعض الأخر يراوح مكانه.

ونشير الى ان عملية التكامل تتشكل من ست حلقات اساسية هي: مرحلة التقديمات المتبادلة للتسهيلات التجارية، مرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة، مرحلة إقامة الاتحاد الجمركي، مرحلة السوق المشتركة، مرحلة الاتحاد الإقتصادي والعملة الموحدة، ومرحلة التكامل السياسي كحلقة تنجز عمليات التقارب والاندماج والتكامل بين البلدان المعنية. وتشير التجربة ان المراحل الاولية حتى إقامة الاتحاد الجمركي سهلة التحقيق لأنها لا تتطلب التزامات بتوحيد السياسات الاقتصادية الكلية. وبالتالي يمكن تقييم كل مرحلة تكاملية لجهة كونها حلقة جدّية على طريق اقامة تكامل جدي وناجز، ولجهة خدمتها تكامل عالمي أكبر أو عرقلتها لهذا التكامل. الى ذلك توجد انواع من العلاقات وأشكال التعاون التي تعتبر خطوات على طريق الانضمام الى تجمعات تكاملية دولية مثل الأسر (اسرة بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، اسرة بعض دول أوروبا الشرقية، دول البلطيق)، واتفاقيات الشراكة مثل اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعات من الدول في أوروبا الشرقية، في البلطيق، وفي منطقة المتوسط التي تتجسد في الشراكة الأوروبية المتوسطة. كذلك الامر بالنسبة لليابان وبلدان شرق آسيا، والولايات المتحدة وبلدان أميركا اللاتينية.

ان مدى تناسب التجمعات التكاملية مع متطلبات العولمة الليبرالية تتعلق بالعدد المتزايد للقطاعات التي تشملها الإتفاقيات التجارية، وباختصار الفترة الزمنية الانتقالية لتحرير التجارة في مختلف القطاعات بما لا يزيد عن عشر سنوات، وباستباق تحرير التجارة لقيام اي تجمع تكاملي، وقبول الأعضاء الجدد بالإنتقال السريع الى الأشكال العليا من التكامل وبالتخلي عن كل اشكال الإغراق بعد إقامة التجمع.

ان المعطيات المتوفرة عن التجمعات التكاملية تسمح بذكر أهمها: الاتحاد الأوروبي، النافتا، منظمة التعاون الإقتصادي لمنطقة آسيا والهادئ، منظمة التعاون والتطور الاقتصادي الأوبك، المنظمة الأوروبية للتجارة الاوروبية الحرة، منظمة

الوحدة الاوروبية، مجلس التعاون الخليجي، منظمة التكامل لأميركا اللاتينية والعديد من الإتفاقيات والتجمعات في مختلف مجالات النشاط الإقتصادي.

لكن التجمعات الجدية الواعدة حتى الأن هي الاتحاد الاوروبي، التعاون الإقتصادي لمنطقة آسيا والهادئ، وهذا ليس فقط بسبب المستويات المتقدمة التي بلغتها (الاتحاد الأوروبي حقق المرحلة الخامسة) او بسبب المدى الجغرافي وضخامة عدد السكان وحجم الناتج الذي تغطيه وتحققه فحسب، وانما ايضا" بسبب ما تمارسه من تأثير مباشر على محيط كل واحد من هذه التجمعات الثلاثة.

فالإتحاد الأوروبي تجمع يضم حتى الأن ١٥ دولة تمتد على مساحة ٣,٢ مليون كلم٢ وبعدد سكان يتجاوز ٣٧٠ مليوناً وينتج حوالي ٨ ترليون دولار وهو ما يعادل ٢١٪ من الناتج المحلي العالمي. وتبلغ مساهمته في الناتج الصناعي العالمي ٢٣٪. والاتحاد الأوروبي مرشح للتوسع ليضم بلدان أوروبا الشرقية والوسطى وجمهوريات البلطيك وتركيا وقبرص، حيث هذه الدول تتمتع الآن بعلاقات مميزة مع الاتحاد. الى ذلك أسس الإتحاد الأوروبي الشراكة الأوروبية المتوسطية مع البلدان العربية المتوسطية واسرائيل، وقد وقعت البلدان العربية المذكورة، ما عدا سوريا، على هذه الإتفاقية الهادفة لإقامة منطقة تجارة حركة بينها وبين الاتحاد بحدود العام ٢٠١٢ على أقصى حد.

أما اتفاقية التجارة الحرة لشمال اميركا فإنها تجمع الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وتعمل لإقامة المنطقة التجارية الحرة خلال ١٥ عاماً من تاريخ توقيعها، والإنطلاق بعد ذلك الى المراحل التكاملية الاخرى. وتبلغ مساحة هذه البلدان ١٩,٢ مليون كلم٢، يقطنها ٣٨٠ مليون نسمة وتنتج أكثر من ١٠ ترليون دولار كناتج محلي، وتتجاوز حصتها في الناتج المحلي العالمي ٢٥٪. ان احتياطات توسع هذا التجمع وزيادة تأثيره تمتد على بلدان شرق وجنوب شرق آسيا وعلى بلدان اميركا اللاتينية، ناهيك عن علاقاتها الوثيقة باليابان ومنطقة الشرق الأوسط.

وتبقى منظمة التعاون الإقتصادي في آسيا ومنطقة الهادئ تجمعاً هجيناً لم يبلغ بعد مستويات تكامل جدية، ويصعب تحديد طاقته الإقتصادية. لكن اذا ما استثنينا البلدان الأعضاء في النافتا، يبقى عشرة بلدان مكونة لهذا التجمع هي اليابان واستراليا، زيلندا الجديدة، اندونيسيا، كوريا الجنوبية، تايوان، تايلند، ماليزيا، هونغ كونغ وسينغافورا. وهي تتعادل بالمؤشرات مع التجمعين الآخرين أي الاتحاد الاوروبي والنافتا، ويمكن لهذا التجمع ان يصبح أكثرها حيوية في الاقتصاد العالمي من جراء التدفق الهائل للرساميل اليه وللنجاحات التي حققها خلال فترة زمنية قصيرة. واذا ما تسنى للصين ان تنخرط في هذا التجمع والشروع بإنشاء السوق الصينية الكبرى، فإن هذه المنطقة مرشحة لأن تتحول الى مسرح للنشاط الإقتصادي الرئيسي في العالم.

وتقيم هذه التجمعات الثلاثة في ما بينها علاقات اقتصادية وتجارية ومالية وتكنولوجية وثيقة. ويقيم كل منها علاقات مع محيطه مما يسمح بالإستنتاج بأنها تسهم بتكثيف العلاقات الإقتصادية بين الدول والشعوب وتعزز السير باتجاه تكامل اقتصادي عالمي، محوره الرئيسي تكامل بين المراكزالرئيسية من اجل التحكم بالتطور الإقتصادي العالمي ـ استخدام الموارد الطبيعية والبشرية، الموارد المالية، والتكنولوجية بما يخدم مصلحة الرأسمال المعولم المتمركز في هذه المراكز.

خلاصة

في ضوء هذا التحليل للمعطيات المتوفرة عن التطور الاقتصادي العالمي منذ الثلث الأخير للقرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين يمكن الخروج ببعض الإستنتاجات التي تؤكد المقولة الرئيسية الواردة في طرح المشكلة والمتلخصة في وجود ميول جديدة نوعياً تشق طريقها في الحياة الإقتصادية للعالم المعاصر، لم يعد مفهوم التدويل كافيا للتعبير عنها، وهو ما اكتسب اسم العولمة:

١) بات جزء لا بأس به من القرارات الإقتصادية المتخذة على الصعيد الوطني

يؤسس على أرضية المناخ الأقتصادي العالمي، إن لجهة تحديد حجم الإنتاج أو نسبه أو تنوّع المنتوجات أو لجهة تموضع الوحدات الإنتاجية.

٢) يتجسد هذا الميل في تشكل الشركات العابرة للقوميات التي تحول انتاجها الى سلسلة تتوزع حلقاتها في مواقع عديدة من العالم,مسترشدة في ذلك بالطموح لتجاوز مختلف العوائق أمام حركة عوامل الإنتاج ولتحقيق مواقع احتكارية في مختلف المجالات، كما ويتجسد في عمليات الأندماج بين الشركات واستحواذ بعضها للبعض الآخر وتشكيل الأتحادات فيما بينها.

٣) تمارس هذه الشركات نشاطها العولمي عبر اقامة هذه السلاسل من المشاريع ونقل رساميلها على شكل استثمارات مباشرة، وتنفيذ تجارة بينية داخل الشركات وفيما بينها، وعبر التجارة العادية بالسلع والخدمات وبراءات الإختراع.

٤) إتخذت عولمة التجارة والعولمة المالية طابعا أكثر ثباتا على أرضية العولمة المتزايدة لمجال.

٥) تؤكد المعطيات محدودية مسار العولمة، كمياً ونوعياً، وذلك بسبب تمركز الجزء الرئيسي من العمليات المنضوية تحت مفهوم العولمة في الجزء المتطور من العالم أي في مجموعة لا تتجاوز الثلاثين بلداً، ان لجهة الإستئثار بالإستثمارات المباشرة الأجنبية والتدفقات التجارية (تصديراً واستيراداً) أو تمركز الشركات العابرة للقوميات ومقراتها أو حتى بانتمائها القومي. أما البلدان النامية فان مشاركتها في هذا السياق واستفادتها منه ما زالت محدودة بسبب الفرق الشاسع في الفرص وفي الهوة التكنولوجية بين الطرفين، وهو ما أكدته الأرقام في كل المسائل التي كانت مداراً للبحث.

٦) إتخذ مسار العولمة منذ النصف الثاني للقرن العشرين منحى جديداً تمثل بتشكيل الإتحادات التكاملية بين الدول مثل الإتحاد الأوروبي ,وعقد

اتفاقيات متعددة الأطراف تؤسس لقيام مثل هذه التحالفات في أميركا الشمالية وأميركا اللاتينية وشرق وجنوب شرق آسيا، واقامة مؤسسات دولية تخدم هذا المسار، حتى و لو بدا ذلك أمراً مناقضا لمسار العولمة.

٧) أكد تطور الأحداث أن مسار العولمة ليس خطا تصاعديا بل انه متعرج يتأثر بالأحداث والأوضاع الجارية في العالم. فالإستقرار العالمي يحفز هذا المسار ويسرّعه، اما الإضطرابات والحروب فانها تعرقله بشكل جدي، وهذا ما أكدته المعطيات المتوفرة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١.

٨) على الرغم من أهمية هذه الميول السائدة فإن المؤشرات ذات الدلالة العولمية تفيد بأنها لم تتجاوز ٢٠٪ في أكثر المجالات الإقتصادية تعولما"، مما يعني أن العالم ما زال بعيدا" عن العولمة الكاملة ,لكن هذا لا يمكن أن يشكل أساسا لنفي الميل للعولمة الإقتصادية.

المراجع

١- بشأن وجهة النظر الأولى يمكن مراجعة كل الأدبيات المتعلقة بما سمي توافق واشنطن: التعبير الأكثر وضوحا" عن التيار النيوليبرالي المعاصر. اما بشان النظرة الثانية فيراجع مدخل كتاب "ما العولمة"من تأليف بول هيرست،وجراهام طومبسون. ترجمة د،فالح عبد الجبار في اطار سلسلة المعرفة العدد ٢٧٣ الصادر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ـ الكويت، العام ٢٠٠٢.

٢- الطريق،بيروت،العدد الثالث ,١٩٩٩, ص ١٣

٣- سمير أمين ,الأقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين،دار الفارابي، بيروت. ترجمة د .فهمية شرف الدين،ص١٨٢ ,- ,١٨٣

4- The myth of "made in the USA". Wall street journal, 1991. July 5.

٥- الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين مصدر سابق، ص٢٠٠-٢٠١.

٦- جيرالد بوكسبرغ،هارلد كليمنتا،الكذبات العشر للعولمة ترجمة د .عدنان سليمان،سلسلة الرضا للمعلومات،دمشق ١٩٩٩، ص ١٩.

٧- ما العولمة. مصدر سابق،ص ٢٤.

٨- ما العولمة مصدر سابق ص ١٠٤-١٠٥.

9- World investment report 1997. U.N. N.Y. 1997,pp,3,4,7

10- world investment report,1995,U,N,.N,Y,.1995,p,1

11- World investment report, 1997, U, N. N, Y. 1997,p.303

١٢- ما العولمة مصدر سابق، ٢٠٠١، ص ٩٧.

١٣- نفس المصدر، ص ٩٩.

١٤- ما العولمة، مصدر سابق، ص ١٤٧.

١٥- ما العولمة، مصدر سابق، ص ١٠٢.

الدفاع الوطني

الشراكة التركية ـ الإسرائيلية في مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP): الآلية والتداعيات

أحمد أبو هدبة*

يعتبر مشروع جنوب شرق الأناضول «الغاب» التركي ثامن أضخم مشروع في العالم واكثرها كلفة، لكنه اكثر المشاريع جدلاً في واقع الحياة السياسية والإقتصادية التركية[1]، ليس بسبب بعده الاقتصادي الضخم وكلفته المرتفعة جداً، وإنما بسبب بعده السياسي الإشكالي. فهذا المشروع سوف يمكّن تركيا في نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، أي عند انتهاء المشروع، من التحكّم كلّية بمياه دجلة والفرات، على اعتبار أن لهذين النهرين أهمية وجودية بالنسبة لسورية والعراق.

والآراء حول بعده السياسي الإشكالي، وحتى حول تداعياته الجيوسياسية الأمنية كثيرة، والحديث عن الشراكة الإسرائيلية في المشروع يصمّ الآذان، فهناك أطراف تركية معنية بأن تروّج أن البعد الإسرائيلي في المشروع مجرد وهم، ومقابل ذلك تتحدث اطراف تركية اسلامية عن التأثير والبعد الإسرائيلي في هذا المشروع باهتمام بالغ، ويذهب البعض منهم في تحليلاته بعيداً، إلى درجة اعتبار المشروع (بما وصل اليه من تدخل اسرائيلي) جزءاً من المخطط الصهيوني الكبير الذي يسعى لتحقيق دولة اسرائيل من الفرات إلى النيل[2].

(* باحث مختص بالشؤون الإسرائيلية

وما تجمع عليه الأطياف السياسية التركية كافة، هو أن انكار الوجود الإسرائيلي في منطقة جنوب شرق الأناضول يشبه تغطية قرص الشمس بغربال. فإسرائيل اصبحت موجودة هناك بقوة، وهو ما تؤكده الوثائق الرسمية وتصريحات المسؤولين الأتراك. ومهما يكن، فإن لتنامي الوجود الإسرائيلي وكذلك الاستثمارات الإسرائيلية في مشروع جنوب شرق الأناضول تأثيرات وتداعيات كبيرة ومختلفة على المنطقة العربية ولا سيما دول الجوار التركي.

١- ماهية مشروع جنوب شرق الأناضول "GAP"؟

يمتد مشروع جنوب شرق الأناضول على المنطقة التي تشمل محافظات: "اضي يمان" "باطمان"، "ديار بكر"، "غازي عينتاب"، "لكس"، "ماردين"، "سيرت" و"شانلي ادرنة". يحدّ هذه المنطقة من الجنوب سورية ومن الشرق والجنوب العراق وتبلغ مساحتها ٧٥٣٨٥ كلم^{٢} وتشكل نسبة ٩,٧٪ من مساحة تركيا، كما تشكل ٢٠٪ من مجموع الأراضي الزراعية والتي تبلغ مساحتها نحو ٨,٥ مليون هكتار، وهي السهول الواسعة في حوض الفرات ودجلة الأدنى، وتسمى هذه المنطقة بالهلال الخصيب أو ما بين النهرين العليا، وهي منطقة معروفة بمهد الحضارة في تاريخ الإنسانية ،وشكّلت طوال العصور جسر عبور بين منطقة ما بين النهرين والأناضول.

كان مشروع جنوب شرق الأناضول الذي يرمز اليه الاحرف الثلاثة الأولى من الكلمات التركية المشكلة لاسمه (Guneydogu Adulu Projes-GAP) في مطلع السبعينات، مشروع ري وتوليد طاقة كهربائية، لكنه تحول مع مطلع الثمانينات إلى مشروع اقتصادي تنموي اقليمي متعدد القطاعات، يشمل قطاعات الري وتوليد الطاقة، ومشاريع الهيدروكهرباء والزراعة والبنية التحتية الريفية والمدينية والتحريج، والتربية، والصحة، ووضعت في حينه خطط لبناء ٢٢ سداً ضمن استثمار مصادر المياه، وتسعة عشر مركزاً هيدروكهربائياً، وشبكة ري تروي

مساحات تصل إلى ١,٧ مليون هكتار من الاراضي الزراعية، وبلغت كلفته الاجمالية ٣٢ مليار دولار، كما بلغت قوة مجموع مراكز الطاقة للمشروع ٧٤٧٦ ميغاواط، وهذا يعني انتاجاً سنوياً من الطاقة يبلغ ٢٧ مليار ميغاوات-ساعي (GWH).[٣]

٢- بدء المشروع

تُرجع السلطات التركية هذا المشروع إلى بدايات تأسيس الجمهورية التركية، وتعتبر ان البداية الحقيقية له تمثّلت بالقرار الذي اتخذه مؤسس الجمهورية التركية «مصطفى كمال اتاتورك» بالاستفادة من مصادر المياه على نحو منظم. فبعد أن اقيمت شركة شؤون الكهرباء في عام ١٩٣٦ بأمر منه، بدأت الشركة بأعمال مكثفة في مشروع سد "كيان" وأقامت المزيد من المحطات لرصد ومراقبة مياه الفرات. وفي عام ١٩٣٨ بدأت أعمال المسح الجيولوجي والطبوغرافي في خليج "كيان" ونفذت شركة ادارة شؤون الكهرباء أعمال سبر في نهري دجلة والفرات، ونتجية للاحتجاجات الجديدة تأسست المديرية العامة للمياه عام ١٩٥٤، وقسّمت تركيا إلى ٢٦ حوضاً مائياً في عام ١٩٦١، واقيمت في ديار بكر دائرة تخطيط الفرات. وفي عام ١٩٦٤ اعدت الدائرة تقريراً حول استطاعة حوض الفرات في ميدانَي الري والطاقة. وفي عام ١٩٦٦ اعدت تقريراً آخر اسمته تقرير كشف الفرات الادنى. وفي عام ١٩٧٧ توضّح الشكل النهائي للمشروع الذي سيستفاد خلاله من حوضي الفرات ودجلة، واطلق عليه اسم "مشروع جنوب شرق الأناضول" وأحيل عام ١٩٨٦ إلى هيئة تخطيط الدولة، وأوكلت الحكومة التركية لهذه الهيئة مهمة الاشراف الفعلي على تنفيذه وتنسيق جميع الفعاليات الخاصة به وتوجيهها.

وفي ٦ تشرين الثاني عام ١٩٨٦، صدر قرار بحكم القانون بتأسيس ادارة تنمية جنوب شرق الأناضول، وأوكلت لهذه الإدارة مهمة التخطيط واقامة البنى التحتية

والترخيص والاسكان والصناعة واستخراج المعادن والزراعة والطاقة والنقل، ويترأس هذه الإدارة رئيس الحكومة أو من ينوب عنه من الوزراء، ثم عُيّن فيما بعد وزير لشؤون جنوب شرق الأناضول[٤].

٣- أهمية المشروع الإستراتيجية بالنسبة لإسرائيل:

إلى جانب الأهمية الاستراتيجية على المستوى الجيوسياسي للمشروع، فان نوعية المحاصيل التي ستنتج فيه تكسبه أهمية استراتيجية كبيرة، وأهم هذه المحاصيل:

- الصناعات المعتمدة على القمح: طحين، معكرونة، برغل، شعيرية.
- الصناعات المعتمدة على القطن: غزول، مختلف انواع الانسجة، البسة.
- صناعة زيوت الطعام -مصافي زيوت الطعام.
- علف الحيوان.
- صناعات المنتجات الحيوانية: فراء وجلود، منتجات اللحم، مشتقات الحليب، والصناعات الجلدية.
- صناعة مواد البناء: مساكن مسبقة الصنع، بلوك وقرميد، انابيب ري وصرف صحي.
- صناعات اخرى، طباعة، مواد تغليف وتعبئة[٥].

وإضافة إلى أهمية المنطقة التي يقوم عليها المشروع بالنسبة لإسرائيل من الناحية الاستراتيجية، فان كثيراً من هذه المواد المنتجة تشكل مركز جذب واستقطاب للشركات الإسرائيلية الحكومية والخاصة. وقد نُشر تقرير اسرائيلي يبيّن أهمية المشروع الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل على مستويات عدة جاء فيه: تتوقع وزارة الزراعة الإسرائيلية زيادة سكانية في اسرائيل بنسبة ٤٢٪ في الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠ ليصل تعداد سكانها إلى ٨,٥ مليون نسمة، وبحسب هذا فان توسيع المدن من اجل سدّ الحاجة لمساكن جديدة سيستهلك ١٨٪ من الأراضي

الزراعية في اسرائيل. واذا وضع بالحسبان أن اسرائيل تستخدم ٧٠٠ مليون م٢ من المياه في الزراعة، فإنها لن تستطيع يومها استخدام هذه الكمية في الزراعة، ويستنتج بالتالي أن اسرائيل ستعاني مستقبلاً من مشكلات حقيقية على صعيد الانتاج الزراعي. وبحسب الخبراء فان زيادة الانتاج الزراعي ستكون موازية للحد الادنى من الزيادة السكانية. فلدى اسرائيل اليوم ٣٦٠ الف هكتار من الأراضي الزراعية، ولكنها في السنوات القليلة القادمة، ومع تراجع المخزون المائي لديها، لن تستطيع سد حاجة الاستهلاك الداخلي[٦].

وما هو معروف أن بناء المستوطنات وتوسيعها في اسرائيل يرتبط ارتباطاً عكسياً بالانتاج الزراعي، أي انه كلما اتسع حجم الاستيطان يتقلص حجم الأراضي الزراعية، ومع زيادة المستوطنات والمستوطنين، يتقلص حجم الأراضي الزارعية ويزداد النقص في المياه المستخدمة في القطاع الزراعي. ومن هنا، تولي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أهمية استراتيجية كبرى للاستثمار في مشروع جنوب شرق الأناضول وابراز الدور الإسرائيلي فيه إلى درجة تحقيق نوع من الهيمنة على بعض مشاريعه الرئيسية، وهو ما يفسّر اندفاع غالبية الشركات الإسرائيلية الى شراء اراض في المشروع تمتلكها الدولة التركية[٧].

٤- بدايات الاستثمار الإسرائيلي في المشروع:

وفق دراسة حول المشروع نشرتها مجل "تايم" الاميركية (عددها الصادر في ١٩٩٤/١/٢٤) اعتبرته المشروع الثامن عالمياً من حيث الضخامة. وعندما باشرت السلطات التركية تنفيذ هذا المشروع، لم يكن لديها الامكانيات المالية الكافية لتمويله، وهو ما جعلها تعاني كثيراً في استكمال مراحله الأولى. وتركيا باعتبارها دولة تعاني من مديونية مرتفعة، وينصبّ جزء كبير من ميزانيتها لتسديد ديونها الخارجية، فهذا سوف يساهم في تدني انفاقها على المشروع بشكل ملحوظ. ويبيّن الجدول التالي المبالغ المخصصة للاستثمار في المشروع مقابل ما خصّص

للاستثمار في الاعوام ما بين ١٩٩٠-٢٠٠١[٨].

(خُصص الاستثمار في مشروع "الغاب" بمليارات الليرات التركية حسب اسعار عام ٢٠٠١).

السنوات	المبلغ المخصص للاستثمار في العام الواحد	المبلغ المخصص للاستثمار في المشروع	النسبة المئوية
١٩٩٠	٦,٣١٠,٨٤٣	٥١٢,٧٣٧	٨,١
١٩٩١	٥,٩٠٣,٠٠٠	٥٠٤,٨٣٣	٨,٥
١٩٩٢	٦,١٢١,٧٤٥	٤٤٩,٥,٦	٧,٣
١٩٩٣	٥,٨٧٦,٦٨٤	٤٤٢,٦٤٣	٧,٦
١٩٩٤	٤,٥٧٥,٩٤٢	٣٤٤,٥٠٥	٧,٥
١٩٩٥	٣,٣١٠,٦٤٤	٢٣٨,٣٩٦	٧,٢
١٩٩٦	٤,١٠٠,١٥٧	٢٨٩,٤٢٧	٦,٩
١٩٩٧	٤,٥٢٢,٥٤٨	٣٤٧,٨٤٣	٧,٧
١٩٩٨	٦,٥٦٨,٥٨٣	٤٣٦,٧٧٧٣	٦,٦
١٩٩٩	٥,٩٨٦,١٤٠	٣٥١,٢٥٠	٥,٩
٢٠٠٠	٦,٩٦٧,٩٠٠	٤٩٨,٤٠٥	٧,٢
٢٠٠١	٦,٨٨٧,٠٠٠	٣٣٣,٨٨٧	٤,٩

يستنتج من المعطيات التي يتضمنها الجدول، أن هنالك انخفاضاً تدريجياً بالانفاق العام على المشروع باستثناء عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠، بينما كان حجم الانفاق الاجمالي في ميدان الاستثمار عام ١٩٩٥ في ادنى مستوياته، لكن النسبة المخصصة لهذا المشروع كانت معقولة مقارنة مع السنوات الاخرى. ويورد تقرير قدمته ادارة مشروع "GAP" إلى رئيس الحكومة التركية السابق "بولند اجاويد" بانه في حال عدم زيادة الاستثمار في المشروع فان الأهداف العولمية للمشروع

ستتحقق بعد ٢٩ عاماً، ولا يمكن تحقيق الأهداف الزراعية أيضاً إلا بعد ٨٣ عاماً.. ويفيد التقرير بأن ادارة المشروع ابلغت رئيس الحكومة بان المشروع يعاني ازمة مالية خانقة، واكدت بانه قد تراجع إلى مستويات ادنى بكثير مما كان عليه عام ١٩٩٠. واكد التقرير كذلك على وجوب زيادة حجم الاستثمارات في المشروع بمعدل ثلاثة اضعاف ما هو عليه الآن، حتى يتسنى له أن يستكمل بعض مراحله عام ٢٠٠١. وطالب التقرير بتخصيص مبلغ ملياري دولار إضافية سنوياً على المبالغ المستثمرة فيه[٩].

وبلغت كلفة الاستثمار المتوقعة في مشروع جنوب شرق الأناضول ٣٢ مليار دولار، وانفق على المشروع حتى نهاية عام ١٩٩٧ مبلغ ١٢,٨٧ مليار دولار وكانت غالبية هذه الاموال رؤوس اموال وطنية.

وتعترف ادارة الشركة بانه حتى عام ١٩٦٧ كانت مساهمة الدولة التركية في المشروع هي الاكبر، وقد بلغت رؤوس الاموال الاجنبية المساهمة فيه نحو ١٢,٨ مليار دولار. وبحسب تقرير ادارة المشروع فان الشركات والهيئات الدولية التي ساهمت بدعم المشروع مالياً هي على النحو التالي:

- برنامج التنمية التابع لهيئة الأمم المتحدة (UNDP)
- البنك الدولي (IBRD)
- الاتحاد الأوروبي (EU)
- منظمة الزراعة والغذاء التابعة للامم المتحدة (FAD)
- مجلس المياه العالمي (WWC)
- وزارة الزراعة والتنمية الريفية الإسرائيلية.
- وزارة التعاون والتنمية الزراعية الإسرائيلية (CINADCO)
- وزارة الخارجية الإسرائيلية
- مركز التعاون الزراعي الدولي الإسرائيلي (MASHAV)

يتبين من خلال استعراض اسماء هذه المؤسسات أن خمساً منها هي دولية،

تقدم قروضاً بفوائد، وفي مقابل ذلك هناك اربع جهات غير دولية بالمعنى الحقيقي، وهي جهات إسرائيلية رسمية وغير رسمية، وهو ما يشير إلى أن اسرائيل هي اول دولة في العالم وجدت طريقاً لهذا إلى هذا المشروع الضخم والخطير قبل عام ١٩٩٧.

ومع دخول برنامج التنمية المستدامة في مشروع "الغاب" بالمشاركة مع برنامج التنمية التابع للامم المتحدة عام ١٩٩٧، بدأت المؤسسات الدولية تكثيف مساهمتها في المشروع، وثم أخذت بعض الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، وكندا وفرنسا واسرائيل اضافة الى البنك الدولي وبعض مؤسسات الاقراض الدولية بالمساهمة في تمويل مشروع جنوب شرق الأناضول. واضافة إلى هذا فقد حصلت ادارة المشروع على هبات وقروض مجانية بمقدار ٢,٩ مليون دولار من مؤسسات التمويل الدولية التالية:

- وكالة التجارة والتنمية الاميركية (USTDA) ومعهد الصحة الوطني الامريكي (USNHI).
- وكالة التنمية الدولية الكندية (CIDA).
- الحكومة الفرنسية.
- صندوق مساعدة الاطفال التابعة للامم المتحدة (UNICEF).
- شركة نان (NAAN) وشركة نتيفيم (NATIVIM) وشركة (FITTERATION) الإسرائيلية.
- شركة S-SMITH وشركة Winglield Mieroirrgation الاستراليتين.
- البنك الدولي (IBRD).

وهكذا نلاحظ أن الشركات والمؤسسات الحكومية والوزارية الإسرائيلية قد استفادت من أزمة التمويل التي تعاني منها تركيا للاستمرار في هذا المشروع، فقدمت اسرائيل رسمياً بعض الهبات الصغيرة من اجل أن يكون لها دور مستقبلي في استثمار المشروع. ولم تقتصر المساهمات الإسرائيلية على المنح الصغيرة

فحسب، بل تخطّتها إلى تقديم قروض كبيرة وطويلة الأمد، عبّرت عن ذلك جريدة "جمهورية" التركية بقولها: دخل الاجانب على خط مشروع "الغاب" من اجل تجاوز ازمة التمويل التي يعيشها، وقد تم التوقيع على اتفاقية مع كل من اسبانيا واسرائيل لتغطية بعض أعمال المشروع، اذ بلغ القرض الإسرائيلي ١٦٥ مليون دولار، ليستخدم في ري ١٨٣٢٢ هكتاراً من الأراضي الزراعية في سهل "ياي لاق" وسوف ينتهي هذا المشروع في شهر نيسان من عام ٢٠٠٥.

٥- الاهتمام الإسرائيلي:

بدأ الاهتمام الإسرائيلي الجدي بالمشروع وسعي السلطات الإسرائيلية للحصول على مزيد من المكاسب في منطقة جنوب شرق الأناضول، وتوجّهت اسرائيل إلى شراء الأراضي هناك، بعد زيارة الرئيس الإسرائيلي "عازر وايزمان" لتركيا عام ١٩٨٨ اذ هو خصص جزءاً كبيراً من زيارته للبحث في مسالة الاستثمار الإسرائيلي في المشروع.

وبقيت البعثة الفنية المرافقة لوايزمان تعمل في منطقة المشروع، واعدت تقارير موسعة ارسلتها إلى السلطات الإسرائيلية المعنية، وتسارعت عملية شراء الأراضي على اثر ذلك[١٢]. وقد اعتبر كثيرون من المراقبين الإسرائيليين والاتراك أن زيارة وايزمان إلى تركيا شكّلت تحولاً كبيراً في العلاقات التركية-الإسرائيلية ومنعطفاً إيجابياً في سير المشروع. وتدعم الدور الإسرائيلي في المشروع إتفاقية وقعتها تركيا مع إسرائيل برعاية وزير خارجيتها في ذلك الحين "حكمت تشيتن" بانشاء مجلس عمالة تركي-اسرائيلي مشترك عام ١٩٩٢. ثم تكثفت بعد ذلك الزيارات الرسمية التركية إلى اسرائيل، فزارها عدد من المسؤولين الاتراك الكبار، مثل رئيس الجمهورية سليمان ديمريل ووزير الخارجية اسماعيل جم ورئيس هيئة الاركان العام اسماعيل حقي قرضاي. ومن الملفت للانتباه أن وزير الزراعة التركي في ذلك الحين رافق جميع هؤلاء المسؤولين في زياراتهم إلى اسرائيل. فقد وقع

الرئيس التركي السابق ديميرل اربع اتفاقيات مع اسرائيل دخلت جميعها حيّز التنفيذ وكلها اتفاقيات اقتصادية ساهمت في تسهيل الاستثمار في تركيا عموماً وفي منطقة جنوب شرق الأناضول خصوصاً وهذه الاتفاقيات هي:

- اتفاقية تجارة حرة ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٧/٥/١.
- اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والصناعي والتقني والعلمي (دخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٧/١٢/٢٣).
- اتفاقية التشجيع المتبادل للاستثمار وحماية المستثمرين (دخلت حيز التنفيذ في١٩٩٨/٨/٢٧).

اضافة إلى هذه الاتفاقيات تمّ التوقيع عل اتفاقية خامسة وهي "اتفاقية التعاون الجمركي"، واتفاقية سادسة لم تتم المصادقة عليها حتى الآن، وهي إتفاقية التعاون في مجال الطب البيطري.

ومع توالي زيارات المسؤولين الإسرائيليين إلى تركيا، لم يغب عن جدول اعمالهم مشروع جنوب شرق الاناضول وحول هذا الموضوع يقول ياسين ياعجي: في ٢٨ آب عام ٢٠٠٠ كان ضيف انقره ايهود باراك، وعلى الرغم من ادعاء باراك أن سبب زيارته لتركيا هي السلام في المنطقة، لكنه لم يتوانَ عن القول خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في انقرة: «نحن سنطلب ستة تعهدات في منطقة جنوب شرق الأناضول[١٣]». وأكد الصحافي اليهودي التركي سامي كوهين أن الهدف الاساسي لزيارة باراك هو الاستثمار في مشروع "الغاب". واعلن شمعون بيريس وزير خارجية اسرائيل الأسبق خلال زيارته لتركيا عن اهتمام اسرائيل البالغ بمشروع جنوب شرق الأناضول عندما قال: «يمكن لإسرائيل أن تقدم قروضاً كبيرة لتركيا لتنفقها على مشروع جنوب شرق الأناضول». وبالطبع فان تقديم الحكومة الإسرائيلية قروضاً لانفاقها على هذا المشروع لا بد أن يكون له مقابل، اذ قال بيريس في المؤتمر الصحفي نفسه بانه سيشرح لوزير الدولة التركي لشؤون الاقتصاد كمال درويش انه في حال الموافقة على سبعة مشاريع في

جنوب شرق الأناضول فستحصل تركيا على قرض بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار. وجاء في الخبر الذي نقل حديث بيريس بان الحكومة التركية وافقت على احد المشاريع وهي بصدد مناقشة المشاريع الستة الاخرى[١٤].

ولم يقتصر الاهتمام الإسرائيلي الرسمي بالمشروع على بحثه بين كبار مسؤولي البلدين، بل لقد توسّط كبار المسؤولين الاسرائيليين لدى الحكومات التركية للحصول على امتيازات استثمارية معيّنة في المشروع اذ قدمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مساعدات في ميادين اخرى ذات علاقة مباشرة بالمشروع من اهمها: التأهيل والتدريب وترتيب زيارات منتظمة لوفود فنية وتقنية بين البلدين كان اهمها مشاركة هيئة مؤلفة من ست عشرة شخصية من منسقي تنمية مشروع جنوب الأناضول بينهم المدير العام لادارة المياه والمدير العام للخدمات الريفية "مشرف الدين حمدي" في ندوة تدريبية عقدت في اسرائيل بناء على دعوة من الحكومة الإسرائيلية واشرف عليها مركز التعاون والتنمية الزراعي ومركز التعاون الدولي الإسرائيلي، واقيمت الندوة في كيبوتس شافيم[١٥]. وتلعب الشركات الإسرائيلية والمراكز الخاصة دوراً مهماً في المشروع، فهي إلى جانب مساهمتها في التدريب والتأهيل وتقديم الاستشارات، تسعى لحضور متميز في النشاطات والفعاليات المتعلقة بالمشروع. وقد حرصت على عرض تقنيات خاصة ومميزة في المعرض الزراعي الدولي "غرور غاب" عام ١٩٩٩[١٦]. وبرزت في هذا المجال شركتا (Tahal) و (zinkel). وما يجدر ذكره أن هاتين الشركتين، اضافة إلى المركزين الحكوميين الاسرائيليين (CINDACO) و (MASHAV) لم يكونا من اوائل الشركات الإسرائيلية المستثمرة في المشروع، لكن ما هو معروف عن مثل هذه الشركات والمؤسسات ارتباطها الوثيق بجهاز الموساد (المخابرات الإسرائيلية الخارجية) كما أن لدى الموساد خبراء زراعيين في مجالات شتى للاستفادة منهم، باعتبار أن هذا السلوك كان متبعاً في افريقيا خلال الستينات والسبعينات. وقد بدأ قسم كبير من هؤلاء الخبراء الذي عملوا في افريقيا (السودان وكينيا

واثيوبيا) بالتوافد على تركيا والعمل في مشروع "الغاب". وتقول صحيفة "افرات سال" التركية حول هذا الأمر: اثناء عمل الموساد في افريقيا كان عملاؤه يعيشون تحت ألقاب مهندسين وخبراء زراعيين، ويرسَلون إلى افريقيا تحت عنوان التعاون الزراعي، الأمر الذي يثير شكوكاً كبيرة حول وجود اعداد كبيرة منهم في منطقة المشروع اليوم[١٧].

٦- اسرائيل وشراء الأراضي في منطقة المشروع:

يعتبر شراء الدول الاجنبية أو المواطنين الاجانب اراضٍ في مناطق تركية حساسة امراً صعباً، وشراء الأراضي في منطقة مشروع "الغاب" يرتبط بهيئة الأمن القومي التركية نظراً لحساسية المنطقة وابعادها الاشكالية مع دول الجوار. وبحسب السائد تقدم طلبات شراء الأراضي الى المديرية العامة لإصلاح الاراضي، التي تحيلها إلى السكرتاريا العامة لهيئة الأمن القومي. وهذه تطلب تقارير امنية حول صاحب الطلب من جميع أجهزة المخابرات القومية، ليحال الطلب بعد ذلك إلى المديرية العامة للامن لإقرار الموافقة على الطلب أو رفضه[١٨].

ورغم ذلك فما يلفت الانتباه هو ما تتناقله الصحف ووكالات الانباء التركية حول اتساع ظاهرة شراء الأراضي في مشروع جنوب شرق الأناضول من قبل شركات ومؤسسات إسرائيلية حتى أن مثل هذه الظاهرة قد تمت مناقشتها في البرلمان التركي عندما جرى توجيه اسئلة لأعضاء حكومة ائتلاف احزاب اليسار الديمقراطي، والوطن الام، والطريق الصحيح لمعرفة صحة وحجم هذه الظاهرة.

وجاء رد ويزر الدولة التركي لشؤون المشروع "صالح يلضدروم" على شكل اعتراف مبطن عندما قال: تسير علاقات التعاون مع الحكومة الإسرائيلية في ما يتعلق بمشروع "الغاب" وفق الاتفاقية المعقودة بين البلدين، وتتعاون ادارةال مشروع مع الشركات الإسرائيلية لأنها تمتلك تفوقاً تقنياً في مجالات عدة[١٩] وحول تدخل

الجهات التركية المسؤولة لتسهيل عمل الشركات الإسرائيلية في المشروع تقول صحيفة "ارغور بوليتكا" حول التسهيلات الحكومية التي منحت للشركات الإسرائيلية عام ١٩٩٩: بحسب المعلومات التي تم الحصول عليها من ادارة المشروع فان رجال الاعمال والمستثمرين الإسرائيليين موجودون في انقرة منذ الأول من آذار، وان كثيراً من هؤلاء قد تقدموا بطلبات إلى مراكز الاستثمارات التركية (GIDEM) للحصول على حصص واستملاك اراضٍ في المشروع، وحين يواجهون مصاعب أو معوقات تتحرك ادارة المشروع اثر هاتف من رئاسة الحكومة، ويعود المستثمرون ورجال الاعمال الإسرائيليون إلى مزاولة اعمالهم في المشروع بصورة طبيعية[٢٠]. وفي تقييم للعلاقات الاقتصادية التركية-الإسرائيلية وحجم المشاركة الإسرائيلية في المشروع، أورد موقع الانترنت الخاص بمركز دعم المستثمرين التابع لبرنامج هيئة الأمم المتحدة التنموي: "ازداد مؤخراً اهتمام رجال الاعمال والشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة الإسرائيلية بالسوق التركية عامة وبمشروع جنوب شرق الأناضول خاصة واتسعت مجالات التعاون والتبادل التجاري التي تأتي بناء على مبادرة من الجانب الرسمي التركي لتمكين الشركات والمؤسسات الإسرائيلية من استملاك بعض اراضي هذا المشروع[٢١].

وللتغلب على المصاعب والمعوقات التي تواجه الشركات والمؤسسات الإسرائيلية في المشروع، أوجدت الحكومة الإسرائيلية طريقاً احتياطياً لاستملاك الاراضي من خلال اقامة شركات تركية وأخرى تركية-إسرائيلية مشتركة، والحديث عن هذه الشركات يكثر هذه الايام في الاوساط الإعلامية التركية. وفي ميدان الشراكة التركية-الإسرائيلية يبرز اسم مجموعة كوتش الاقتصادية التركية، وهي واحدة من الامبراطوريات الاقتصادية العملاقة التي تُنتج مختلف البضائع من السيارات بانواعها إلى مشتقات الحليب بانواعها أيضاً إلى أدوات النقل والالكترونيات. وقد أسست هذه المجموعة شركة تركية-إسرائيلية تحت اسم "اتا" بالتعاون مع بعض الشركات الإسرائيلية الكبيرة. ويشير بعض الخبراء

الاقتصاديين الاتراك باصابع الاتهام إلى مجموعة "كوتش" على أنها شركة إسرائيلية-يهودية تركية[٢٢].

ومن بين الاسماء الهامة التي يتردد ذكرها في وسائل الإعلام التركية في الاطار نفسه إسم "اوزاير غاريه" رجل الاعمال اليهودي التركي الذي يمتلك جميع اسهم شركة (ALARKO). وقد وضعت شركته حجر الاساس لاكبر المشاريع في منطقة جنوب شرق الأناضول واعلن "اشق بيران" مدير عام الشركة بانه اضافة إلى شركتهم، هناك اربع شركات عملاقة في ميدان الصناعات الغذائية، ولم يحدد اسماء أو جنسية هذه الشركات لكن وكما ذكرت بعض المصادر التركية فإن معظم هذه الشركات اسرائيلي أو اميركي أو هولندي-اسرائيلي مشترك، حيث بلغت كلفة المشروع الذي تقوم هذه المجموعات بتنفيذ نحو ٥,٥ مليار دولار اميركي، وبلغت مساحة الأرض التي يقوم عليها المشروع نحو ٢٥ الف دونم[٢٣].

وهناك شركات تركية-إسرائيلية مشتركة لكنها اقل تأثيراً وفعالية من تلك المجموعات الضخمة التي اصبحت تهيمن على اكثر المشاريع أهمية في منطقة "الغاب" مثل شركة (Tahal j.consuting Eng) وشركة (Anta-iacic).

٧- تداعيات الشراكة التركية-الإسرائيلية في مشروع "الغاب":

أ- سياسياً

المشاريع المشتركة في منطقة "الغاب" وبيع المياه التركية لإسرائيل، والتعاون العسكرية الاستراتيجي التركي-الإسرائيلي، ثلاثة أوجه من العلاقات السياسية بين الطرفين، لكل منها تداعياته واستحقاقاته التركية محلياً واقليمياً ودولياً ويأتي الاهتمام الإسرائيلي بمشروع "الغاب" في المنظور السياسي الاستراتيجي، من باب التدارك الإسرائيلي لمجمل التحولات الكبرى التي اجتاحت المنطقة والعالم، والخلل الهائل في الموازين لصالح الولايات المتحدة وحليفتها اسرائيل، وانعكاس ذلك على تركيا عندما تمّ التعبير عنه خلال مؤتمر مدريد، والدعوة على

اثر ذلك لاقامة نظام شرق أوسطي جديد على قاعدة الرؤية الاستراتيجية الاميركية للمنطقة التي دعت إلى قيام نظام اقليمي شرق اوسطي يرتكز على ثلاثة دعائم إقليمية هي: اسرائيل وتركيا ومصر.

ويمكن اعتبار بيان ١٠ نيسان عام ١٩٩٦ الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية التركية كافياً للتعبير عن ذلك، وقد وزعته في واشنطن نيابة عن حكومة انقرة مستشارتها لشؤون العلاقات الخارجية مؤسسه فلايشمان-هيلارو وهو يشرح آفاق وطبيعة التعاون السياسي-الاقتصادي-العسكري التركي الإسرائيلي[٢٤]، ويدعم الجهود الاميركية لارساء قواعد التسوية لقضية الشرق الاوسط، ويمهد الطريق أمام إقامة شرق اوسط جديد، ويعتبر ذلك مؤشراً على سعي الحكومة التركية حينذاك الى تعزيز دورها وقيمتها الاستراتيجية عن طريق تشكل الشرق الاوسط مجدداً. غير أن التركيز على التحالف التركي-الإسرائيلي ودعمه أميركياً، وسعي اسرائيل للالتفاف على الدور المصري ومصادرته، أثارا العديد من ردود الأفعال المصرية والعربية، وبالتالي اعتبر هذا التحالف منطوياً على تهديدات للمصالح العربية وللعلاقة العربية التركية عامة. إلا أن الأهم من ذلك كله هو ردود الأفعال التركية الداخلية التي تمحورت حول منافع هذا التحالف ومضاره على المستوى القومي والاستراتيجي التركي؛ ففي حين اعتبرت القوى والاحزاب الدينية التركية أن التحالف التركي-الإسرائيلي هو خيانة للدول الإسلامية والعربية الشقيقة على حد تعبير "اربكان" رئيس الحكومة الأسبق رأت فيه المؤسسة العسكرية التركية وبقية الاحزاب العلمانية في البلاد أحد العوامل الهامة التي قد تعزز قيمة تركيا الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة الاميركية بعد الحرب الباردة، ممهداً الطريق امامها لدخول الاتحاد الأوروبي.

ورغم الجدل التركي الداخلي بشأن العلاقات التركية-الإسرائيلية وطبيعتها الاستراتيجية على المستوى السياسي[٢٥]، فان التوقيع على مجموعة الاتفاقيات السياسية-الاقتصادية-العسكرية-الأمنية بين البلدين والتي صيغت خلال زيارة

"سليمان ديميرل" الرئيس التركي الأسبق لإسرائيل، شكلت حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين، ومدخلاً لتعزيز الوجود السياسي والاقتصادي والاستخباري الإسرائيلي في منطقة "الغاب".

فالحرب الاميركية على العراق واتخاذ تركيا موقفاً تساوى فيه العسكر والسلطة السياسية واقتربا خلاله من نبض الشارع التركي[٢٦]، كان يقوم في الأساس على خشية تركيا رد فعل أميركا ورجوعها عن ضمانات وتعويضات اقتصادية ضخمة عن الخسائر التي قد تلحق بتركيا كما جرى خلال حرب الخليج عام ١٩٩١، وهو ما كان ترك آثاره السلبية على العلاقات التركية بإسرائيل إذ اصابها الفتور طوال الفترة التي سبقت الغزو الاميركي للعراق، كما أن مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا ساهم إلى حد بعيد في توتر العلاقة مع اسرائيل رغم عدم حدوث أي تغيير في جوهر العلاقة بين الطرفين. وفي هذا الاطار يقول شاجري ارهان استاذ العلوم السياسية في جامعة انقرة أن النظرة الصحيحة للاهتمام الإسرائيلي سياسياً في مشروع "الغاب" وللعلاقات التركية-الإسرائيلية بشكل عام يتطلب التعرف على المحاور الثلاثة للسياسة الخارجية التركية، وهي علاقتها بالولايات المتحدة وعلاقاتها باوروبا وعلاقاتها بالعالم الإسلامي[٢٧]. وبقدر ما أربك أميركا القرار التركي بعدم المشاركة في الحرب وفي الخطط العسكرية، أثار أيضاً قلق وخشية اسرائيل، اذ أن القلق والبرودة اللذين اصابا العلاقات التركية-الاميركية، معطوفين على القاعدة الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الحاكم، كانتا كفيلتان بتهديد العلاقات التركية مع اسرائيل.

ومهما يكن من امر، فان التعاون التركي-الإسرائيلي يقع في هذه المرحلة ضمن دائرتين، الأولى ثنائية والاخرى إقليمية استراتيجية. فقد جاءت زيارة الرئيس الإسرائيلي "موشيه قصاب" إلى تركيا مؤخراً ضمن الدائرة الأولى، وهدفت إلى بث الحرارة في العلاقات بعد الفتور الذي اصابها من جهة، والتأكيد على الاتفاقيات الاستراتيجية مع تركيا ومن ضمنها الاتفاقيات الاقتصادية المتعلقة

بمشروع "الغاب" من جهة اخرى، وهي تأتي أيضاً ضمن الدارة الإقليمية الاخرى، كنوع من إحداث توازن في العلاقات الإقليمية التركية، بعد زيارة "أوردغان" العربية ومؤتمر اسطنبول الإقليمي بشان تداعيات الحرب الاميركية على المنطقة برمتها.

ب- اقتصادياً:

تتعدى أهمية مشروع "الغاب" موضوع التنمية الزراعية وانتاج الكهرباء لتطال تغيير البنى الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب الشرقي التركي ورفع مستوى الرفاه ومعالجة بعض العوامل التي كانت تغذي الصراع مع الحركة الكردية وفي طليعتها البطالة، وبالتالي خلق فرص عمل للسكان في منطقة المشروع والذين ينحدر معظمهم من اصول عربية وكردية[٢٨]. الى ذلك فإن أهمية البعد الاقتصادي للمشروع هي في انه يوازن بين جميع مشاريع التنمية الاقتصادية محلياً واقليمياً، وهذا ما راح يلفت نظر بعض دول المحيط وخصوصاً سوريا والعراق بعد مرحلة سوداء من العلاقات العربية-التركية، إلى جانب اهتمام بعض الاسواق العربية بكثير من منتوجات المشروع نفسه. وهكذا فان نتائج المشروع الاقتصادية الضخمة هي التي جاءت تعطيه قيمته الحقيقة، فالامكانات الزراعية والصناعية المترتبة على المشروع ستزيد من الناتج الاقتصادي للمنطقة بمعدل ٥,٤٪ وتوفر فرص عمل لـ ٣,٨ ملايين عامل.

ويتأثر مشروع "الغاب" بالوضع الاقتصادي التركي بشكل مباشر خصوصاً وقد كان للأزمة التي اصابت الاقتصاد التركي في النصف الاخير من العقد السابق، الاثر السلبي الكبير على الكثير من خطط وبرامج المشروع، الأمر الذي أوجد ازمة تمويل دفعت بعض الخبراء الاقتصاديين الاتراك الى اعتبار ذلك مدخلاً لبعض الجهات الاستثمارية الاجنبية عامة والاسرائيلة خاصة، إلى جانب أن حاجة تركيا إلى تغطية نفقات هذا المشروع واستكمال العديد من المشاريع الاقتصادية التركية دفعها الى اتباع سياسة شدّ الأحزمة لمدة سنتين نتيجة للاتفاق مع صندوق النقد

الدولي حول خطة الاصلاح الاقتصادي.

ويشير "أي دوغ" مدير مشروع "الغاب" إلى أن التوجه يتركز الآن على تنويع الانتاج الزراعي في منطقة "الغاب" بحيث تبلغ نسبة زراعة القطن رقماً مخيفاًوهو ٨٠٪ من انتاج المشروع. والتوجه الآخر هو نحو زراعة الحبوب من القمح والعدس والفول. ومن ثم الخضار على أنواعها بحيث يكون هناك توازن مثلث بين القطن والحبوب والخضار. ويذهب انتاج مشروع "الغاب" كله الآن إلى السوق التركية المحلية مع بعض التصدير المحدود من المنتجات ال الخارج.

وقد بدات ادارة المشروع بابحاث واسعة حول احتياجات الدول الاجنبية وخصوصاً دول الشرق الاوسط وآسيا الوسطى والدول الأوروبية لتطوير انتاج المشروع على هذا الاساس، ووجد الخبراء أن الاسواق العربية تحتاج إلى الحبوب والخضار، بينما تحتاج اسواق آسيا الوسطى إلى الزيوت ومنتجات الألبان، فيما تحتاج الاسواق الأوروبية إلى القطن[٢٩].

ويلاحظ بعض الخبراء الاقتصاديين الاتراك أن متوسط دخل الفرد في منطقة الغاب قد ارتفع من خمسائة دولار سنوياً إلى ١٨٠٠ دولار، كما أن الثروات الصغيرة والمتوسطة بدأت بالظهور في المنطقة على نحو ملموس، وشرع الفلاحون الاتراك يستثمرون أموالهم التي يكسبونها من الانتاج الزراعي في القطاع الصناعي، اضافة إلى تراجع نسبة النزوح من منطقة "الغاب" إلى كل من انقرة واستنبول في مقابل هجرة جديدة من مناطق تركية لاسيما الشرقية والشمالية باتجاه منطقة المشروع.

وعلى صعيد الاستثمارات الخارجية يقول مدير المشروع أن معظم الاستثمارات في منطقة "الغاب" لا تزال حتى الآن في معظمها محلية، ولا يزال الاستثمار الاجنبي ضعيفاً ويرتبط بتجاوز تركيا أزمتها الاقتصادية ودخولها السوق الأوروبية كعضو كامل العضوية ونيلها المساعدات الاميريكية، رغم أن شروط الاستثمار الاجنبي شبيهة بشروط الاستثمار المحلي. وتبقى الاستثمارات الإسرائيلية في

المشروع اكثر المواضيع عرضة للجدل في الحلبة السياسية الداخلية التركية. ففي وقت يؤكد فيه "اولغاي نمير" مدير عام المشروع[٣٠] أن الاستثمارات الإسرائيلية في منطقة "الغاب" تقتصر على تركيب أجهزة ري وبعض المشروعات الزراعية الصغيرة، تقول أوساط تركية نافذة بان الحضور الاستثماري الإسرائيلي في المشروع يفوق في بعض المناطق الاستثمار المحلي، في حين يشير كثير من الخبراء الاقتصاديين الاتراك إلى غياب الاستثمار العربي عن هذا المشروع. ويعزو البعض ذلك إلى ضعف الاهتمام الرسمي العربي بالمشروع وطبيعة العلاقات التحالفية التركية – الإسرائيلية بشكل عام.

وفي كل الأحوال فان مشروع "الغاب" التركي وتداعياته الاقتصادية تأتي في سياق الرؤى الاستراتيجية التركية لدور تركيا ومكانتها الإقليمية وقيمتها الاستراتيجية على صيعد علاقاتها مع الولايات المتحدة وسعيها لدخول السوق الأوروبية المشتركة والمحافظة في الوقت نفسه على علاقتها مع محيطها العربي– الإسلامي.

ج- مائياً:

من البديهي أن تنعكس المشاريع المائية التركية سلباً على سوريا والعراق بصفة خاصة بعد بناء ١٧ سداً على الفرات واربعة على دجلة، الأمر الذي يجعل كمية المياه التي تعبر الحدود التركية لا تتجاوز ١٣ مليار متر مكعب، مقابل ٢٨ مليار متر مكعب كانت تعبر الحدود قبل بلوغ المشروع التركي مرحلته الأخيرة، ولكن مشكلة نهر الفرات لا تكمن في زيادة كمية المياه أو نقصانها، بل وبسبب عدم التعاون التركي مع دول المحيط العربية وخصوصاً سوريا والعراق (قبل وصول العلاقات التركية – لسورية إلى مرحلة النضج والتعاون في تقاسم الدور الإقليمي) وعدم تجسيد التعاون باتفاق مكتوب وثابت كما عبّر عنه فاروق الشرع وزير خارجية سورية خلال إحدى زياراته الرسمية لتركيا[٣١] إن ما يقلقنا ليس كمية المياه التي تتدفق إلى سوريا، بل عدم التوصل إلى اتفاق ثابت بشان تقسيم

المياه فما تريده سوريا هو طلب مشروع جداً ويتفق مع القوانين الدولية ويساعد على الاستقرار في المنطقة وبعد انتهاء الازمة التي نشبت بين انقرة ودمشق عام ١٩٩٨ وكادت أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين قبل ان تنتهي بالاتفاق المعروف باتفاق "أضنة" الشهير، حيث راحت العلاقات منذ ذلك الحين تسير باتجاه إيجابي ، ومن ثم فقد تشكل تشكل واقع جديد تأتّى عن تبادل الزيارات بين أنقرة ودمشق. وقد جاءت زيارة وزير الدولة التركي "مصطفى يلمناظ" إلى دمشق في حزيران ٢٠٠٢ لتكون أول زيارة يقوم بها وزير تركي معني بالشؤن المائية الى سورية منذ أكثر من عشرين عاماً، في حين أكد وزير الري السوري محمد رضوان مارتيني، أن لقاءه مع يلمناظ في دمشق "مهّد الطريق لفتح ملف المياه بين البلدين بشكل إيجابي". وتعهّد وزير الدولة التركي بإقامة ثلاث محطات لمعالجة المياه ومنع تدفق المياه الملوثة الى الأراضي السورية، إضافة الى منع حفر الآبار الجوفية التي أدت الى تجفيف عدد من الأنهار السورية.

لكن المؤكد هو حديث كثير من الأوساط التركية الرسمية والشعبية. عن دور "إسرائيل" في تجفيف بعض الأنهار السورية التي تغدي الأراضي السورية الزراعية في شمال شرق سورية، وخصوصاً الشركات الإسرائيلية التي تدير بعض المشاريع الزراعية في مدينة "الرها" على الجانب الغربي من الفرات، والتي تأتي في سياق الإهتمام الإسرائيلي المتزايد بالمشاريع الزراعية والمائية في مدن دجلة والفرات في إطار مشروع جنوب الأناضول "الغاب" إذ اختارت الشركات الإسرائيلية طريق الإستثمار في المجالات المائية والزراعية والري وهو مايسهل على الإسرائيليين وحدهم من الناحية الإستراتيجية". وكانت الشركات الإسرائيلية قد استأجرت من الحكومة التركية مزارع "بينار جيلان" على الحدود السورية لمدة ٤٩ عاماً، والتي تفوق مساحتها مساحة قبرص. والأهم من ذلك، فإن هذه المزارع تمتد على بحيرة مائية تحتوي على ٩٠٪ من مخزون المياه الجوفية في جنوب تركيا وشمال سوريا، إذ جرى إنشاء هذه المزارع على نقطة الصفر مع الحدود

السورية، وحفروا فيها الآبار التي تضخ ٩ ليترات في الثانية من المياه الجوفية منذ سنتين، الأمر الذي أدى الى تجفيف منابع المياه الجوفية في منطقة رأس العين السورية التي كانت إحدى ست مناطق رشحتها الأمم المتحدة للإعتماد عليها لإنقاذ البشرية في حالة تعرض العالم الى مجاعة جماعية.

فإذا كان صحيحاً أن إسرائيل تعاني من أزمة مائية طاحنة، (المعدل الوسطي لحصة الفرد من المياه في إسرائيل هو ٢٠٠٠ ليتر في السنة) إلا أن الصحيح أين هو أن إسرائيل تسعى الى حل أزمتها في هذا المجال على حساب غيرها، والمقصود بغيرها هنا هم العرب ، لأنه ليس هناك من يشاطئها سوى العرب ويشاركها جميع الموارد المائية والبحرية والنهرية والجوفية. وتظهر هنا أوجه العلاقة التركية – الإسرائيلية في ما يسمى "بحروب المياه" من خلال محاولة إسرائيل المكشوفة لاستغلال تحكم تركيا بمعظم الموارد المائية لحوضي الفرات ودجلة، لتحقيق هدفين أساسيين[٣٣]، أوله تزويد إسرائيل بحاجتها من المياه التركية، في مقابل دفع تركيا للتأكيد على بعض المواقف الداعية لاستخدام المياه ليس كسلعة اقتصادية فحسب، وإنما كسلعة سياسية، وصولاً الى توظيفها في سياق المنظومة الشرق أوسطية والاندماج المهيمن لإسرائيل في المنطقة.

خاتمة:

يعتبر مشروع جنوب الأناضول من المشاريع الضخمة والمهمة عالمياً بسبب أبعاده السياسية والإقتصادية والجغرافية، ولأنه يقع في منطقة استراتيجية مهمة.

وقد اهتمت إسرائيل بالمشروع منذ البداية، وقدمت من اجله العروض والدعم، وكانت أول دولة في العالم، تجد طريقاً لها الى المشروع عبر شركاتها ومؤسساتها الرسمية والخاصة. وقد استفادت الشركات الإسرائيلية من أزمة التمويل التي عانت منها تركيا، فقدمت لها بعض الهبات والقروض والمساهمات الفنية والتقنية

لتسهيل دخولها الى المشروع. وتأتي شركات القطاع العام الإسرائيلية في مقدمة الشركات المهتمة بعد تركيز المسؤولين الإسرائيليين اهتمامهم بالمشروع.

على أية حال، يتجاوز الجدل التركي الداخلي حول الدور الإسرائيلي في المشروع، هذه الأيام، المناحي الإقتصادية التي تستفيد بموجبها تركيا من الشراكة الإسرائيلية في هذا المشروع الحساس، الى تداعياته الجوسياسية على الإستراتيجية التركية والأجنبية وحول تزايد النشاط الاستخباري الإسرائيلي في منطقة المشروع، والذي يختفي وراء الكثير من الشركات والمؤسسات الإسرائيلية، وهو أمر قد يضع تركيا أمام الكثير من المعضلات والمشاكل مع بعض دول الجوار التي تحرص على علاقاتها الطيبة معها.

ويأتي الإهتمام الإسرائيلي بمشروع "الغاب" في سياق الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية للتحولات الكبرى التي داهمت العالم والمنطقة، وتأثير ذلك على موازين القوى، وسعي إسرائيل للتأثير في الخطط الأميركية الاستراتيجية الهادفة الى اعادة صوغ المنطقة على أساس شرق أوسط جديد، والمستجدات التي طرأت بعد احتلال العراق.

على أي حال، تستخدم تركيا علاقاتها الاسرائيلية والعربية على السواء، في لعبة السيطرة الإقليمية، على نحو ذكي ومتوازن في بعض الأحيان، وبوجه خاص بعد الإحتلال الأميركي للعراق، وتجد نفسها في كثير من الأحيان تمارس لعبة شد الحبال، وتسعى لأن تظل في منتصف الحبل حين يكون العرب وإسرائيل على طرفيه النقيضين.

المصادر:

١- الدور الإسرائيلي في مشروع "الغاب" التركي، القادر عبد اللي، بحث خاص ، ص ٣، ٢٠٠٣/٦/٢٣.
٢- الغربان تطير فوق "الغاب"، مصطفى ايدن - www.komph.com.
٣- لقاء مع مدير مشروع "الغاب"، محمد نور الدين، السفير اللبنانية، ٢٠٠٣/٥/٢٧.
٤- الموقع الحكومي الخاص بمشروع "الغاب" (بالإنجليزية) www.gap.gov.tr.
٥- المصدر السابق.
٦- معاريف، الملحق الإقتصادي، ١٩٩٩/٥/٢١،
٧- يديعوت أحرنوت، نقلاً عن صحيفة "ملييت" التركية، ٢٠٠١/٨/٢١.
٨- مجلة تايم ١٩٩٤/١/٢٤،
٩- المصدر رقم(١).
١٠- "هارتس" نقلاً عن صحيفة "ميليت" التركية ٢٠٠٣/١/٣.
١١- موقع "غلوبوس" الإقتصادي الإسرائيلي على الإنترنت www.lobos.com.il.
١٢- المصدر رقم (١).
١٣- يديعوت أحرنوت، نقلاً عن صحيفة ملبيت ٢٠٠٠/٤/٢٦.
١٤- مركز جافي للدراسات الإستراتيجية، إسرائيل ومشروع "الغاب"، دافيد هرتش، ٢٠٠٠/٢/٢٥،
١٥- المصدر رقم (١).
١٦- "هارتس"، المحلق الإقتصادي، ٢٠٠١/٥/١٦.
١٧- المصدر رقم (١).
١٨- "معاريف" نقلاً عن صحيفة راديكال التركية، عائشة قراباط، ٢٠٠١/٤/١٠.
١٩- "هارتس"، نقلاً عن جريدة صباح، سيريد يلمناظ، ٢٠٠٢/٤/١٠.
٢٠- جريدة "ازغور بولتيكا"، ١٩٩٩/٤/٨.
٢١- "معاريف" نقلاً عن صحيفة صباح،٢٠٠٢/١٢/٢٣.
٢٢- المصدر (١).
٢٣- "يديعوت أحرنوت" نقلاً عن تحليل اقتصادي أورده تلفزيون N.T.V تحت عنوان "خيال أوزاير غاريه يصبح حقيقة، ٢٠٠٣/١٢/٢٣.
٢٤- المحورالتركي-الإسرائيلي، ماريوس أفريفياس، ترجمة عوني أبو غوش، العرب اليوم، ٢٠٠٣/٥/٢٣.
٢٥- المصدر رقم (١).
٢٦- تركيا والحرب الأميركية على العراق، إبراهيم خياط، الحياة ٢٠٠٣/٣/٢٦.
٢٧- ملحق معاريف الأسبوعي، عوديد شاحر، ٢٠٠٣/٥/٢٥،
٢٨- عشرون عاماً على مشروع "الغاب"، محمد نور الدين، السفير، ٢٠٠٣/٥/٣١.
٢٩- المصدر السابق.
٣٠- المصدر السابق.
٣١- المياه في استراتيجية الحرب المقبلة، نظام مارديني ،الشاهد السياسي، ٢٠٠٣/٨/١،
٣٢- المصدر السابق.
٣٣- هدى حوا، الحياة، ٢٠٠٣/٨/٢٣.

النزاع في الشيشان: حرب مستمرّة!

رودیارد قازان*

القضية الإسلامية في الإتحاد السوفياتي - التي هي جزء من القضية القومية في تلك البلاد - قد خرجت من الإطار السوفياتي البحت لتشكّل عنصراً من يقظة العالم الإسلامي ومن استعادة سيادته السياسية والإيديولوجية[1].

هيلين كارير دانكوس

بعد سقوط حائط برلين، أعلنت الشيشان من جهة واحدة إستقلالها في العام ١٩٩١، شأنها شأن العديد من الجمهوريات السوفياتية الأخرى. وبعد ثلاث سنوات من ذلك، اجتاحت الدبابات الروسية كامل الجمهورية الصغيرة ذات الغالبية المسلمة. وفي العام ١٩٩٤، وبفعل مقاومة الإنفصاليين الشيشان، إندلعت حرب غاية في العنف إنتهت بعد سنتين في غير مصلحة روسيا.

وفي آب ٩٩٩١، هزّت موجة من الإنفجارات العاصمة الروسية، عزاها الكرمليين إلى عناصر شيشانية. وكان هذا الأمر كافياً لحكومة بوريس يلتسين كي تُطلق ضد الشيشان حملة برية وجوية واسعة النطاق. إلاّ أن هذه العملية لم تكن تشبه ميدانياً في شيء مكافحة للإرهاب. فلقد جرى قصف وتدمير قرى بكاملها، كما

(*باحث

هجَّرت بالقوّة مجموعات كبيرة من السكان. ومضى زمن وتقدّم القوات الروسية يأخذ منحى السيطرة المنهجية المنظمة على البلاد حيث ترفض المقاومة الشيشانية التخلّي عن أيّ شبر من الأرض من دون أن تُذيق الروس الأمرَّين. والحال إن الضحايا الرئيسيين في هذا الصراع كانوا من المدنيين. ناهيك عن الإعتداءات التي راح يرتكبها المتقاتلون من الطرفين أمام رأي عام عالمي لا مبالي.

في بحثنا هذا، سوف نحاول تحديد مراحل الصراع هذا بعد عرض موجز لبلاد الشيشان في التاريخ. ثم سنسعى إلى الإحاطة بأسباب النزاع وأهدافه. وبعد ذلك سوف نقدّم بعض الحلول المحتملة.

أصول النزاع[٢]

ينتمي المجتمع الشيشاني إلى الإسلام الصوفي، وهو تيار ديني معتدل حيث الأصوليون فيه قلّة. وبلاد الشيشان تمثّل القوّة السائدة للقومية الرئيسية المناهضة للسيطرة الروسية في شمال القوقاز، وهي الجمهورية الوحيدة في تلك المنطقة التي لم تصادق على اتفاقية الوحدة التي كان وضعها الرئيس يلتسين أيام حكمه. وللردّ على رفض الشيشان تلك الإتفاقية الوحدوية قام يلتسين يومها بمحاصرة تلك البلاد وأعلن عليها الحظر الإقتصادي وسدّ المنافذ من حولها. لكن عواقب ذلك كله ارتدّت بشكل رئيسي على المجتمع المدني في الشيشان من دون أن يدفع المقاتلين الإنفصاليين الى الإذعان، وتفشّت في البلاد مظاهر البؤس من فقر وبطالة وعوز وتسوُّل... وبالتوازن مع ذلك، تطوَّرت المافيا المحلية فصارت الأكثر فتكاً بين مافيات الإتحاد السوفياتي السابق، متحكِّمة بنواح عدَّة من الإقتصاد. وراح أفرادها يتنقّلون في سيارات فارهة ويتباهون بثروات تتناقض مع فقر السكان. ولمّا كان المجتمع يُحاول عبثاً منذ حرب ١٩٩٤ - ١٩٩٦ أن ينهض من كبوته الإقتصادية، فلقد كان الشباب هم الأكثر تأثّراً بالخطاب الإسلامي المتطرِّف، وقد سُدَّت في وجوههم آفاق المستقبل، مما شكّل بؤرة مناسبة لتنامي

المدّ المتطرف في المجتمع الشيشاني.

الواقع ان شعب الشيشان ليس جديداً على الحروب والمواجهات، فهو عاش عبر تاريخه في حروب شبه مستمرة، وواجه على مدى اكثر من ألفي عام العديد من الغزاة الأقوياء، لم يكن أولهم الفيالق الرومانية بقيادة بومبيوس، ولا كان أشرسهم المغول وهم من المعروفين بوحشيتهم. إلا ان بلاد الشيشان لم تعرف طعم الاحتلال ابداً خلال تاريخها ولا خضعت لاستعمار خارجي حتى القرن السادس عشر يوم قدم الروس بجيوشهم شديدة المراس وعملوا على اجتياح برّ القوقاز واحتلاله والسيطرة عليه، وهو الأمر الذي انفقوا ما لا يقل عن ثلاثة قرون من الحروب والمواجهات لتحقيقه، حيث ان عملياتهم الحربية الشاملة لم تأخذ الطابع الجدّي والعملي الشامل إلا مع بداية القرن الثامن عشر وبقيادة كاثرين الثانية.

ومطلع العام ١٨٢٩ شهدت حرب الروس ضد الشيشان ذروتها الحادة متواصلة بالشدة نفسها على مدى خمسة وثلاثين عاماً بدون انقطاع، بهدف السيطرة النهائية الكاملة على الشيشان وأنغوشيا. وبلغت تلك المواجهات من الشدة والحدّة ما حدا بجنرال روسي مشارك في الحملة الى تسجيل عبارة يرددونها وإن في السرّ غالباً ومفادها: لن تعرف روسيا طعم السلام ابداً طالما بقي شيشاني واحد على قيد الحياة.

وفي ذلك الإجتياح، قامت القوّات الروسية بدكّ القرى المحتلّة مما أفرغ المنطقة من مئات آلاف السكان: هرب بعضهم إلى الإمبراطورية العثمانية ولقي الآخرون مصرعهم أو تمَّ نفيهم إلى سيبيريا. وما أن تحقّق النصر للروس حتى استعمروا تلك البلاد بواسطة شعوب أتوا بها من الجمهوريات المجاورة (أوكرانيا، أرمينيا...). ولم يعتنق أهل الشيشان الدين الإسلامي إلاّ في نهاية القرن الثامن عشر، بتأثير من قادة المقاومة، وهم مسلمون أتوا من داغستان.

وخلال ثورة أكتوبر الحمراء ١٩١٧، تأثّر الشيشان بأقوال لينين عن حقوق الشعوب بتقرير مصيرها، فانضمّوا إلى الجيش الأحمر في مواجهة الجيوش

«البيضاء» التي بقيت على ولائها للقيصر نيقولا الثاني. لكن ما إن أخذ النظام الشيوعي يقوى ويتركّز حتى طغت خلافاته معهم، تلك الخلافات التي سعى الى حلّها بالقوة معتمداً الأساليب التي عرفت عنه من اضطهاد وقمع.

وفي العام ١٩٤٤، قام ستالين بنفي شعوب القوقاز، متهماً إياهم بالتعامل مع النازيين. وهو أقدم خلال ساعات على حشد نصف مليون من سكان الشيشان وأنغوشيا في عربات معدَّة لنقل الماشية، نقلتهم بوحشية تامة إلى منفاهم، فقضى عشرات الآلاف منهم قتلاً أو لأنهم لم يتحمّلوا ظروف الحياة الصعبة في معسكرات الإعتقال. أمّا الناجون، فلم تسمح لهم موسكو بالعودة إلى مسقط رأسهم سوى في العام ١٩٥٧، فعادوا وعددهم لا يتعدّى المئتي ألف رجل ليجدوا بيوتهم محتلّة وكذلك أراضيهم.

وبعدما استقر ستالين على رأس الاتحاد السوفياتي واجهته مواقف تلك القوميات الراغبة بشدة في الإنفصال والإستقلال، ولم يكن بوسعه التجاوب معها بالطبع وهو القائم على دولة فتية لا بد من الحفاظ على وحدتها مهما كلف الامر، فعمل على كتم الرغبات الانفصالية والقضاء بكل الوسائل على التوق الاستقلالي، مستخدماً كل ما تحت يديه من سلطات ومقدرات وهو الذي لا يعوزه التصميم ولا تنقصه الشدّة. ولئن تمكن ستالين من السيطرة على القوقاز بقبضته الحديدية، فانه، ومن دون ان يعي، كان يحوّل تلك البلاد الى خزّان للرفض المكتوم، لم يلبث بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ان انفجر مستعيداً يومياته الدموية في الحروب والمواجهات والتمرد.

وفي آب ١٩٩١، قام دجوكار دودابيف، وهو جنرال سابق في الجيش الروسي، بدعم من بوريس يلتسين بمحاولة الإنقلاب التي سبقت تفكّك الإتحاد السوفياتي. وسرعان ما ترأس جمهورية الشيشان - إنغوشيا، التي ما لبثت أن انفكّت عراها بعد سنتين. وفي تشرين الأوّل من السنة نفسها، حملته إلى السلطة إنتخابات شكّت الكرملين في نزاهتها. وفي الشهر التالي أعلنت الشيشان إستقلالها، فكان

جواب موسكو إرسال قوات إليها ما لبثت أن انسحبت بعد ثلاثة أيام، واستبدلت غزوها بعد أشهر بحظر إقتصادي عندما رفضت الجمهورية الصغيرة توقيع الإتفاقية الفدرالية، فتفاقم الفقر وانتشرت المافيات. وفي نيسان ١٩٩٣، عطّل دوداييف البرلمان مما أدّى إلى صدامات دامية. لكنه اضطلع بمنصبي رئيس الوزراء وقائد القوّات المسلّحة، وقام بتعطيل الحريات مما فاقم الإستياء الشعبي وعجّل في اندلاع الحرب الأهلية التي غذّتها موسكو.

وفي تشرين الثاني، شارك جنود روس في محاولة فاشلة قام بها بعض الشيشانيين للاستيلاء على السلطة، لكن ذلك لم يكن له أي شأن في إقامة تحالف ما بين الشيشانيين والروس على المدى البعيد.

مراحل الصراع[٣]: حرب ١٩٩٤-١٩٩٦

رأى يلتسين أن كلّ تفاوض حول وضع الشيشان إنما هو مخالف لدستور روسيا، فسمح بالتالي بقصف المدنيين واعداً بنصر سريع. لكن الإستخبارات لديه لم تكن تقدّر المقاتلين الشيشان حق قدرهم. صحيح أن هؤلاء كانوا أقلّ من الروس عدداً، لكنهم كانوا أكثر رغبة في القتال، ويعرفون الأرض أكثر من الروس باعتبارها أرضهم، في حين أن الجيش الروسي كان يفتقد إلى التنظيم والتدريب. وهكذا راح الكرملين يتهم وسائل الإعلام التي تتحدّث عن مقاومة الشيشان بأنها تلجأ إلى «تضليل الرأي العام بأخبارها الملفقة»...

والواقع أن القصف العنيف أتاح للقوات الروسية إحتلال المدن الشيشانية واحدة تلو الأخرى، لكن هذه القوات لم تتمكّن من التحكّم بالجزء الشمالي من البلاد إذ استفاد الثوار من الحدود الطبيعية التي تشكّلها الجبال. وفي أواسط شباط ١٩٩٥، إحتلّ الجيش الروسي عاصمة الشيشان ووقعت خسائر بشرية فادحة في صفوف الإنفصاليين. وفي شهر نيسان تعرض الشيشان لنكسة جديدة اذ أودى القصف الروسي بأحد ابرز زعمائهم الميدانيين «جوهر دوداييف»

الذي كانت شهرته مقتصرة على داخل الشيشان، لكن بمقتله في ساحة القتال مضى بطلاً قومياً، وأذكى مقتله العداوة الشيشانية الروسية.

وفي حزيران، ولتحقيق انسحاب روسيا من بلاد الشيشان، قامت فرقة كومندوس شيشانية باحتجاز أكثر من ١٥٠٠ رهينة في مستشفى «بودينوفسك» في روسيا، بعد أن نجحوا في اجتياز حواجز التفتيش العديدة التي تحيط بالمدينة وتمكنوا من تهريب كميات كبيرة من الأسلحة.

وهذا ما دفع الكرملين إلى عقد اتفاق لوقف إطلاق النار مع جمهورية الشيشان في شهر تموز، سرعان ما نقضه بعد أسابيع. وفي أيار ١٩٩٦، وقبل شهر من الإنتخابات الرئاسية الروسية، أصدر يلتسين وقفاً جديداً لإطلاق النار، لكن المعارك إندلعت مجدداً بعد أسابيع من انتخابه. وبدا أن الإندحار الروسي من بلاد الشيشان محتماً عندما بدأ محاربو الشيشان مجدّداً بالهجوم على غروزني ثم على أرغون، ثالث مدينة في البلاد. وفي ١٠ آب، سَلَّم الرئيس الروسي الملف الشيشاني للجنرال ليبيد. وفي نهاية الشهر، عقد ليبيد إتفاقية خافيورت مع رئيس هيئة الأركان الشيشاني، أصلان مسخادوف، والتي تنصّ على انسحاب القوات الروسية من البلاد وتجميد إعلان الجمهورية حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠١.

وهكذا انتهى النزاع الذي حصد الآلاف من الشيشان، كان جلّهم من المدنيين، وقوّض الكثير من القرى والمدن، وأتى على العاصمة أيضاً. ولم تقتصر الأضرار على الحجر، بل انّ العديد من الذين عرفوا معسكرات الإعتقال يتحدّثون عن ٢٢ ألفاً من مواطنيهم قضوا تحت التعذيب. وبالطبع فإن الخسائر لم تقتصر على الشيشان بل طاولت الروس أيضاً، وإن كانت خسائر الجيش الروسي قليلة نسبياً.

إستراحة ٣ سنوات

في كانون الثاني ١٩٩٧ تمَّ انتخاب «المعتدل» أصلان مسخادوف رئيساً للشيشان، وهو التقى نظيره الروسي للمرّة الأولى في شهر أيار، ووقّعا معاً إتفاقاً

يستبعد «على الدوام» اللجوء إلى القوة. هذا على مستوى جبهة القتال. أما داخل البلاد فاستمرّت المافيات في الإغتناء والأصولية الدينية في إغواء الشباب واجتذابهم.

إلاّ أنّ عملية القضاء على «الإرهابيين» التي بدأت صيف ١٩٩٩ لتنتهي في آذار من العام التالي، بحسب الحكومة الروسية، إستمرّت، متسبِّبة في مقتل عشرات الآلاف من المدنيين. وتشير مصادر غير رسمية إلى أن عدد سكان الشيشان إنخفض من مليون ومئتي ألف نسمة ليصل اليوم إلى ٤٠٠ ألف نسمة فقط[٤]. كذلك كانت الخسائر في الجانب الوسي باهظة[٥] وأهمها تحطُّم طوّافتين في ١٧ أيلول ٢٠٠١ و٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٢ ومقتل ركابهما: جنرالان و٨ عقداء في الحادثة الأولى، ونائب وزير الداخلية الروسي، الجنرال ميخائيل رودشنكو، و٣١ ضابطاً برتب عالية، في الحادثة الثانية.

وهكذا وقعت روسيا في الفخ الشيشاني ولم تظهر في الأفق أيّ بوادر لانتهاء الأزمة.

في مطلع شهر آب ١٩٩٩، دخل حوالى ٢٠٠٠ مقاتل من الشيشان ثلاث قرى في جمهورية داغستان. وعند انتخاب العضو السابق في المخابرات الروسية، فلاديمير بوتين، رئيساً للبلاد، وعد بإعادة الأمور إلى نصابها في غضون أسبوعين.

وسرعان ما تدخّلت القوات الروسية لردّ المقاتلين الشيشان. وفي حين تصاعدت حدَّة القتال، أعلن العصاة إستقلال «جمهورية داغستان الإسلامية» معلنين الجهاد ضد موسكو. لكنهم سرعان ما تراجعوا إذ لم يُساندهم أهل داغستان. وما بين ٣١ آب و١٦ أيلول، هزّت العاصمة الروسية موسكو وضواحيها سلسلة من الإنفجارات راح ضحيتها ٣٠٠ شخص تقريباً، واتهمت موسكو بذلك «عصابات» الشيشان من دون تقديم أيّ دليل ملموس على ذلك.

وكان الإنفصاليون قد دخلوا مرّة جديدة أراضي داغستان في بداية شهر أيلول،

فرأت روسيا الفرصة مناسبة للقيام بقصف «تأديبي» على الشيشان بالرغم من نفي مسخادوف أيّ علاقة لبلاده بالتفجيرات وبغزو داغستان.

ومنذ الأيام الأولى للقصف الروسي، تمّ تدمير منشآت الراديو والتلفزيون والهاتف التابعة لمسخادوف.

وابتداء من شهر تشرين الأوّل، إنقطعت الكهرباء والمياه والغاز عن العاصمة، وبدأ الطعام ينفذ. وميدانياً، بدأ الروس غزو الأراضي الشيشانية من السهول الشمالية. وتقدّموا بسهولة خصوصاً وأن المحاربين انسحبوا نحو الجنوب. وفي مطلع كانون الثاني، بدأت المرحلة الثانية من احتلال غروزني، وراجت أخبار واتهامات للروس باللجوء إلى الأسلحة الكيميائية. واصطدمت القوات الروسية بمقاومة ضارية. صحيح أن مقاتلي الشيشان كانوا أقلّ عدداً، لكنهم كانوا أسياد الكمائن وعمليات الكرّ المفاجئة، والإنسحابات الستراتيجية، ناهيك عن أنهم باتوا أفضل تسلُّحاً مما كانوا عليه في النزاع السابق.

وفي مطلع شهر كانون الأول، وفي حين كانت القوات الروسية تحاصر غروزني، رمت الطائرات فوقها مناشير تحثّ المدنيين القابعين في الملاجىء منذ أسابيع، على مغادرة المدينة وإلاّ عوملوا معاملة المقاتلين. إلاّ أن هولاء الذين قُدِّر عددهم بأربعين ألفاً، كانوا في غاية الضعف ومعظمهم من كبار السن، ما كان يحول دون انتقالهم إلى خارج المدينة.

بدأ عام ٢٠٠٠ بهجوم مضاد شنّه الثوار على ثلاث مدن شيشانية مع قصف مركّز على غروزني وجنوب الشيشان. و«احتراماً» لنهاية شهر رمضان ولعيد الميلاد الأرثوذكسي، أعلنت موسكو وقفاً لإطلاق النار لم يصمد طويلاً. وسرعان ما عادت المعارك إلى حدّتها. وراح اتحاد أمّهات الجنود الروس يُعارض رواية الكرملين حول عدد الضحايا من العسكريين. ففي حين كانت البيانات الرسمية تشير إلى ما بين ٥٠٠ و١٣٠٠ قتيل، كان إتحاد الأمهات يتحدّث عن ٣٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ قتيل. علماً أنّ الحكومة الروسية كانت قد وعدت بعدم سقوط جنود لها

هذه المرّة.

بعد أسابيع من القتال تخلّى الإسلاميون (في شباط) عن غروزني التي دخلها الجيش الروسي، ليحتموا في جبال الجنوب. وقد دفع الكثيرون منهم حياتهم أثناء هذا الإنسحاب إذ كثف الروس قصفهم لتلك المنطقة وخصوصاً لمضائق أرغون الستراتيجية التي تربط ما بين طرقات التموين التي يرتادها آلاف المقاتلين من الإنفصاليين الشيشان.

وفي ٩ شباط، أعلن الروس عن إلقائهم قنابل زنة ١٥٠٠ كلغ، وصفتها وكالة إنترفاكس الروسية بأنها من القنابل الفراغيَّة التي تؤدّي إلى الموت اختناقاً بعد سحب الأوكسيجين من المكان المقصوف. وبعد أيام، قام الروس بمنع المدنيين من بلوغ غروزني حتى الأول من نيسان، «خوفاً من عمليات إرهابية» إلاّ أن منظّمات عدّة غير حكومية عزت ذلك إلى الخوف من تطهير إتني منظّم.

وبالرغم من حصول فلاديمير بوتين على ٦٠٪ من أصوات الناخبين الروس، إلاّ أن الأصوات المعادية للحرب كانت قد بدأت ترتفع في البلاد حيث تساءل بعضهم عن جدوى موت الجنود في الشيشان.

أمّا بوتين فقد استنبط حجة إضافية للإستمرار في العمليات ضد الشيشان، إذ أنه وازى ما بين أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ التي حدثت في الولايات المتحدة الأميركية، و أحداث أيلول ١٩٩٩ التي حصلت في موسكو، وقرَّر بنتيجة ذلك تجديد حربه على الشيشان لمكافحة أولئك الذين يُحمّلهم مسؤوليتها وهم المقاتلين الإنفصاليين.

وبالطبع فإن السيطرة الروسية على بلاد الشيشان لا يمكن المراهنة عليها، لا سيما وأن التاريخ حافل بالمحطات المشابهة والتي عاد الشيشانيون بعدها لمقارعة الجيش الروسي. ولئن نجح الرئيس بوتين في جعل المشكلة الشيشانية قضية روسية داخلية، إلا أنه لم ينجح في إقناع الإنفصاليين الشيشان بالدخول تماماً في بيت الطاعة. وبالتالي فالمسألة تبدو مقفلة «على زغل» وربما الى حين...

عواقب النزاع

في العام ٢٠٠٢، ورداً على العمليات العسكرية ضد المقاومة التي حافظت على بعض جيوبها، بدأت سلسلة عمليات يومية ضد القوى الروسية ومن يواليها من المسؤولين الشيشان. ولم تفلح المفاوضات المباشرة الأولى التي حدثت ما بين مبعوثي الكرملين وممثلي مسخادوف. وفي ١٩ آب، تمّ إسقاط طوّافة روسية من طراز Mi-26 بالقرب من غروزني، بصاروخ للمقاومة (١٢١ قتيلاً) مما دلَّ على أنّ الإنفصاليين الشيشان قد تزوّدوا بالسلاح والعتاد المتطوّر.

لقد أظهر النزاع ضعف الجيش الروسي الذي قالت سيلفيا سيرانو، الباحثة في مرصد الدول التي كانت سابقاً من ضمن روسيا، وهو مرصد تابع للموسّسة الوطنية للغات والحضارات الشرقية (INALCO)[٦]، «إنه يعاني من مشاكل متأصّلة: معاشات غير مدفوعة أو مدفوعة بشكل متقطّع، مجنَّدون يُرسلون إلى ساحة المعركة من دون إعداد، تنافس بين مختلف الوحدات والوزارات المعنية». وتضيف الباحثة أنّ التعديات التي تحصل في الشيشان لا يمكن أن تُنسب إلى انحراف عناصر الجيش الروسي، ولا إلى عدم انصياعهم للأوامر، بل «إلى رغبة في القضاء على شعب»، والدليل على ذلك معسكرات التطهير التي ارتكبت جرائم فظيعة ضد المدنيين. وبدل الاقتصاص من المتسبّبين بها، فقد عوملوا بالكثير من الإيجابية.

وبالرغم من العثور على عشرات المقابر الجماعية التي تكدَّست فيها جثث المدنيين من الشيشان، وبالرغم من حديث الموفد الأوروبي إلى العاصمة الشيشانية، ألفاروجيل - روبليز، عن «تهديم شامل»، ودعوته إلى إعادة الإعمار، فقد إكتفى زعماء الغرب «المهتمّين» بالوضع في الشيشان، بإدانة خجولة للعملية العسكرية الروسية، مكتفين بدعوة موسكو إلى التفاوض مع الشيشانيين لتسوية خلافاتهم، وهي دعوات لم تلق آذاناً صاغية لا من الكرملين ولا من الإنفصاليين.

الصراع في إطار العلاقات الدولية: وقع عمليات ١١ أيلول[٧]

عندما اتخذ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، عشية أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، قراره بالمشاركة في التحالف الدولي ضد الإرهاب، كان في الواقع يفتح لعبة شطرنج على المستوى العالمي. وهو إذ تخلّى عن سيكولوجية «الحرب الباردة»، نجح في إدخال بلاده اللعبة كعامل دولي فعّال وكمصدر لحلول بديلة، يشهد على ذلك تعاونه مع فرنسا لتعديل نصّ قرار الأمم المتحدة حول نزع سلاح العراق، وهو التعاون الذي لم يثمر البتة، والذي تلته مرحلة سوء التفاهم المستمرة.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن يتطوّر ذلك التعاون خارج إطار الإتحاد الأوروبي. فالعلاقات بين بروكسيل وموسكو تعاني من رغبة الدول الخمس عشرة في الحفاظ على علاقة جيدة بأميركا (وهو ما تعبّر عنه صرخة «نحن كلنا أميركيون» التي شاعت في أنحاء أوروبا بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١) ومن القيود التي تُعيق البيروقراطية الأوروبية. والحال أن هذه الصعوبات كانت حاضرة بقوّة في عاشر القمم التي جمعت روسيا والإتحاد الأوروبي في بروكسيل في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٢، إلاّ أن الإرهاب الذي كان حاضراً أيضاً في المباحثات قد ساعد على إيجاد لغة مشتركة وأشكال من التعاون، خصوصاً في مجال تبادل المعلومات. ولقد شكّل أيضاً طريقة غير مباشرة للتحدّث عن الشيشان، أي عن تلك المسألة التي لم تغب أبداً عن المحادثات، وإلاّ فكيف نفسّر غضب الروس إذ جوبهوا مراراً وتكراراً بالإعتراضات حول العنف الذي صدر عن قواتهم الفدرالية والدعوة الى حلّ سياسي؟

من جهة أخرى فإن هذا الملف يُظهر المكاسب التي حقّقها بوتين على مفترق القضايا الدولية والقضايا القومية. إن أحداً لم يعد يعارض رواية موسكو التي مفادها أن الشيشان مشكلة داخلية، لا بل اعترف الجميع بأنه يجب مقاربتها في إطار مكافحة الإرهاب الدولي. وجاءت الكاسيت المنسوبة لأسامة بن لادن والتي بُثّت في ١٣ أيلول ٢٠٠٢، لتصبّ في مصلحة موسكو، إذ اعترف فيها بن لادن بأن

احتجاز الرهائن في موسكو إنما هو انتصار حقّقته القاعدة ضد الولايات المتحدة وحلفائها. وكان سبق لمواقع الإنترنت الشيشانية أن حملت تصريحات مدوِّية تعتز بارتباطات مع جماعة طالبان ومجموعات متطرّفة سياسية ودينية، وجرى تناقل معلومات حول ذلك تفيد أن فرقاً أميركية عسكرية خاصة وصلت إلى جورجيا، وجرى تجميعها، بالتوافق مع موسكو، في إطار التعاون ضد الإرهاب، أو حتى اعترافات بعلاقات مع القاعدة انتُزعت من المتورّطين في محاكمة هامبورغ.

ولقد لبس بوتين ثياب بوش ليرسم لوحة رؤيويَّة لعالم تحت رحمة الإرهاب الأعمى، طالباً دعم «العالم المتحضِّر» في صراعه ضد الإرهاب. وأعلن ان الحرب الروسية في الشيشان تمثّل بالنسبة إليه مشاركة روسيا في هذا الصراع: فهو، وكما شأن الولايات المتحدة، يعطيه التهديد الإرهابي حق التدخّل بشكل وقائي وخارج بلاده. وقد أطلق النظام سياسة «أفغنة» الشيشان كما فعل الأميركيون في كابول. وهكذا اعتمد رئيس الكرملين مقولة الرئيس بوش «من ليس معنا هو ضدنا»، وصرَّح وزير دفاعه إيغور إيفانوف قائلاً: «سوف ترتبط علاقاتنا الثنائية أكثر فأكثر بمعالجة هذا البلد أو ذاك لقضية الإرهاب[٨].

ولكن بالرغم من محاولته التشبّه بالرئيس بوش في خطاباته وتصريحاته، فإن سيِّد روسيا كان يعلم أنّ ضعف بلاده الإقتصادي والسياسي والعسكري يفرض عليه حدوداً لا تتأثّر بها الولايات المتحدة.

وهكذا تبيَّن للرئيس بوتين خلال المؤتمر الأخير لروسيا مع الإتحاد الأوروبي، أنّ ثمة ثمناً للحرب في الشيشان. فهو إذ خشي أن يجري توريطه في مستلزمات مفهوم «التعاون ضد الإرهاب»، الذي اعتمدته القمّة، إضطرّ إلى القيام بتنازلات حول مسألة كالينيغراد: في حين كان الكرملين والطبقة السياسية الروسية يردّدان منذ أشهر «إن حق كل مواطن روسي في التجوّل بحرية على مجمل الأراضي الفدرالية، لا يمكن أن يرتبط بإرادة قوّة خارجيّة»، فقد توجَّب على موسكو أن تُقرَّ بمبدأ وثيقة ترانزيت أصدرتها ليتوانيا كشكل من أشكال إجازة دخول البلاد

«القيزا».

من جهة أخرى فقد إتخذت هذه الحملة «المتشددة» ضد الإرهاب الدولي منحى مضاداً للمتطرفين باسم الإسلام مما من شأنه أن يؤثّر على تماسك الفدرالية الروسية والمجتمع متعدّد الثقافات فيها[٩]. وهذا ما يخشاه كبار مستشرقي روسيا الذين يخشون بشكل خاص من أن يؤدّي العنف الكلامي الحالي إلى تطرّف الشباب الروسي المسلم كما فعلت عمليات العنف المسلّح بالشيشانيين. وهكذا فإن النجاح لم يكن شاملاً بالنسبة الى المسؤولين الروس.

التحالف النفطي

ثمة قطاع آخر تتلاقى فيه السياسة القومية بالسياسة الدولية وهو ميدان الطاقة. ففي نيسان ٢٠٠٢، صاغ وزير الخارجية إيغور إيفانوف جملته الشهيرة «ديبلوماسية النفط»، إذ كان يرى أن لكلّ بلد، وفق ثرواته، ديبلوماسية طاقة. وروسيا، «بطاقاتها الطبيعية ومركزها الصناعي وقدرتها الثقافية»، تستطيع احتلال مركز مميّز على الساحة الدولية.

ولقد تنامى هذا الإعتقاد عندما أكّدت روسيا، «الحليف الجديد في مكافحة الإرهاب»، إستقلاليتها بالنسبة إلى منظّمة الدول المصدّرة للنفط OPEC (أوبيك) برفضها الحدّ من إنتاجها. وهي إذ فعلت ذلك لاحظت رغبة الولايات المتحدة في تطوير شبكة نفطية بديلة لحفظ ارتباطها بدول الخليج. وكانت كلّما تفاقمت أزمة العراق، وكلّما ابتعدت فرص السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كلّما ترسّخت في سياسة الرئيس بوش الرغبة في إيجاد موردّين آخرين للنفط.

وكان الروس متأكّدين من أنهم يمثلون مصدر النفط الأكثر إستقراراً. فبعد سلسلة من الإنفتاحات التقنية (منها اقتراح شركة لاك أويل بناء محطّة لناقلات النفط العملاقة في مورمانسك الروسية، بغية نقل بترولها إلى الولايات المتحدة)، وجدت «سياسة النفط» أولى تجلياتها خلال معرض الطاقة الذي أُقيم في

هيوستن في ١ و٢ تشرين الأول ٢٠٠٢ وكان الإتفاق بشأنه قد جرى في قمة بوش - بوتين في أيار ٢٠٠٢. وقد لعب هذا التحالف النفطي الجديد دوراً لا يُستهان به لخفض التوتّر الذي ساد علاقات البلدين. والمثل الأفضل على ذلك هو ما يجري في جورجيا حيث يقوم الأميركان بـ«العمل» الذي لا يقدر الروس على القيام به بأنفسهم، لا عسكرياً ولا سياسياً.

وبالرغم من استياء نخبة السياسيين الروس من هذه الديبلوماسية التي ينتهجها الرئيس بوتين والتي أدّت إلى فقدانهم النفوذ على السياسة الخارجية، فإن الرئيس الروسي يرغب في تثمير علاقاته الجديدة بالغربيين ليمضي قدماً في الطريق المرسوم منذ سنتين. وترمي سياسته الخارجية المجرّدة من أيّ اهتمام إيديولوجي، الى إيجاد ظروف مؤاتية للنموّ الإقتصادي، وبالتالي لإعادة بناء قدرات روسيا.

وطالما استطاع بوتين أن يبرهن أن سياسته القاضية بالمشاركة في التحالف المضاد للإرهاب، سوف تُساعد على نمو بلاده، فالشعب الروسي سيستفيد بالتالي من النهضة الإقتصادية الناتجة عن ذلك، وبإمكانه الصمود في وجه هذه الإنتقادات واستثمار المنعطف السياسي العالمي الذي حصل بعد ١١ أيلول ٢٠٠١.

الأهداف الروسية من الصراع

لا شك ان الدخول الروسي القوي في الموضوع الشيشاني الشائك لم يكن مجرد ورطة كان يمكن تجنّبها. فإخضاع بلاد الشيشان هو أحد العناوين الرئيسية للقوة الروسية كما ينبغي أن تكون حسب رأي بوتين، ولا يمكنه كرئيس قوي لروسيا الباحثة بتصميم عن موقع لائق بها في العالم، أن يتراجع أمام طموحات انفصالية يرفعها الشيشان أو سواهم، خصوصاً وأن المسألة خرجت الى النطاق العالمي وباتت صراعاً مفتوحاً بين دولة يطيب لها أن تعود «عظمى»، ومجموعة أثنية تنادي بالإستقلال الذاتي.

وفي قراءة متأنية يتبيّن أن روسيا دخلت الحرب في الشيشان مدفوعة بأهداف عديدة ترى الى تحقيقها، مما يمكن إجماله كما يلي:

١- الحفاظ على النظام الإجتماعي ومكافحة الإرهاب

وهذا هو السبب الرسمي لهذا النزاع. فروسيا تُشرِّع بذلك، في نظر شعبها، تدخّلها العنيف في الشيشان. فبالرغم من غياب البراهين، سارع الكرملين باتهام «الإرهابيين» الشيشان بمسؤوليتهم عن العمليات الدامية التي اجتاحت روسيا صيف ١٩٩٩. لكن بعضهم، كالجنرال الروسي ألكسندر ليبيد، يشكّون في أن الكرملين ربما يكون هو من نظَّم هذه العمليات وذلك لتبرير حرب يريدها ضد الشيشان. وهذا في النهاية رأي يفتقد الى البراهين.

٢ - الرهان النفطي

إن الطموحات الإيرانية والتركية لنقل الذهب الأسود ولاستقبال الإستثمارات الأميركية لمد أنابيب ضخمة للبترول، تُهدّد أكثر فأكثر سيطرة موسكو على نقل النفط من بحر قزوين إلى الأسواق الخارجية. وحتى حزيران ١٩٩٩، كان الجزء الأهم من نفط أذربيجان يمرّ بمضيق عبر الشيشان وروسيا. لكن عمليات التخريب والسرقات المتكرّرة التي طالت القسم الموجود منه في الشيشان، جعلت روسيا تعتمد وسيلة نقل النفط بالقطار عبر داغستان، لا بل أنها خططت لبناء أنابيب للبترول هناك، إلاّ أن الثورة الإسلامية في تلك الجمهورية الصغيرة لعبت في غير مصلحة مخططات موسكو هذه.

٣- تعزيز اللحمة الداخلية للشعب الروسي لينسى مشاكله الداخلية

ساعد النزاع في الشيشان على تحويل الإنتباه عن المشاكل الداخلية المتعدّدة في روسيا. فمن جهة، يعيش الروس اليوم بشكل أسوأ مما عانوه تحت النظام الشيوعي. وفي غضون عشر سنوات فقط، إنخفض مستوى الحياة لديهم إلى

ما بين السلطات الفدرالية وتاتارستان في شباط ١٩٩٤، فإنّ الشيشان صارت وحدها التي تطالب باستقلالها من بين الجمهوريات الأخرى. أما الذي يتآكل سلطة روسيا في القوقاز، فهي الإنتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان التي تتهم موسكو بارتكابها، إضافة إلى عجزها العسكري والسياسي[١١].

في ذلك تقول الباحثة سيلفيا سيرانو[١٢]: «كانت العلاقات مع روسيا تنازعيّة منذ المحاولات الأولى لاستعمار القوقاز. فمنذ نهاية القرن الثامن عشر، أطلق «الشيخ منصور» المقاومة في القوقاز. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، قاتل الشيشان ثلاثين سنة إلى جانب «الإمام شامل»، الداغستاني الأصل، وجميعهم من المسلمين الأصوليين ذوي النزعات الإنفصالية.

أمّا الإستعمار فلم يتحقق أبداً بشكل كامل في تلك البلاد، وتوزّعت الثورات على امتداد الفترة السوفياتية حتى الثلاثينات. وانتهت عملية فرض السلام في شباط ١٩٤٤ عندما تمّ ترحيل مجمل السكّان. والحال أن الشيشان ليسوا وحدهم من قاوم روسيا أو من تمّ ترحيله عن بلاده، لكنهم الوحيدين الذين حافظوا على وضعهم كأثنية تمثل غالبية السكان في تلك البلاد.

ومنذ عودتهم الى بلادهم تلك وتأسيسهم الجمهورية عام ١٩٥٧ راحن نسبة القوميين فيهم ترتفع على حساب الآخرين، وتبلورت أكثر فأكثر مقولة: «شعب واحد، أرض واحدة» التي كانت مثابة حجر الزاوية في السياسة السوفياتية لإدارة القوميات المختلفة، وهو ما عزّز مطالب القوميين الذين «غذّت شرعيتهم ذكريات فاجعة من التاريخ».

٦- القصف كسلاح إنتخابي

في صيف ٢٠٠٠، حلَّ التحالف الذي يضمُّ عمدة موسكو، لوري لوجكوف، ورئيس الوزراء السابق، إفغيني بريماكوف، في رأس عمليات الإستفتاء. لكنّ غزو الشيشان أتاح لولي عهد يلتسين، فلاديمير بوتين، أن يصير في غضون أشهر أكثر

الرجال شعبية في البلاد، وهو الذي كان مجهولاً حتى ذلك الوقت. وهكذا اصطفّ شعب روسيا خلف زعيمه الجديد الذي أعطاه تصوّراً جديداً لجيش قوي وقادر ولدولة عظمى... من جديد.

حلّ النزاع

وثمة تساؤل يفرض نفسه بعد كل ذلك: هل تشكّل هذه الأزمة مشكلة روسية داخلية أم هي مسألة دولية؟ بتعابير أخرى، هل يسمح القانون الدولي بتدخّل خارجي لحلّ المسألة الشيشانية؟ بالطبع لا. ولكن حيال المأزق الروسي، قد يكون مستحبّاً حصول تدخّل أوروبي بالنسبة إلى الطرفين الروسي والشيشاني. فحصول تعايش بين المتنازعين ليس بالأمر الصعب. وقد يكون الحل في منح الشيشان شيئاً من الحكم الذاتي يوقف دورة العنف الدائرة.

ملحق رقم ١ (❖)
من حرب الى حرب أخرى

١ تشرين الثاني ١٩٩١

إعلان إستقلال الشيشان.

١١ كانون الأول ١٩٩٤

تدخّل القوات الروسية والحرب الأولى.

١٣ آب ١٩٩٦

إتفاقية سلام خاڤيورت، وقّعها ألكسندر ليبيد وكان وقتها رئيس مجلس الأمن الروسي، والسيّد أصلان مسخادوف، قائد القوى الإنفصالية الشيشانية.

٢٧ كانون الثاني ١٩٩٧

إنتخاب مسخادوف رئيساً للشيشان.

١٢ أيار ١٩٩٧

إلتقى مسخادوف نظيره الروسي بوريس يلتسين للمرة الأولى، ووقّعا معاً إتفاقاً يستبعد «على الدوام» اللجوء الى العنف.

٧ آب ١٩٩٩

هجوم على داغستان بقيادة الزعيم الإسلامي شامل باساييف.

٢٥ آب ١٩٩٩

سلاح الجو الروسي يقصف مواقع إسلامية في داغستان وقرى شيشانية حدودية.

١ تشرين الأول ١٩٩٩

جنود ودبابات روسية تدخل شمال الشيشان.

نيسان ٢٠٠٠

موسكو تُعلن إنتهاء العمليات العسكرية في الشيشان، لكن العمليات تستمرّ ضد الجيش الروسي.

حزيران ٢٠٠٠

الرئيس الروسي الجديد، فلاديمير بوتين، يضع الشيشان «تحت إدارة رئاسية مباشرة».

١٨ تشرين الثاني ٢٠٠١

اللقاء الأول ما بين أحمد زاكاييف، ممثل الرئيس الشيشاني، والسيّد فيكتور كازانتسيف، ممثّل الرئيس الروسي.

٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٢

نهاية ولاية الرئيس الشيشاني أصلان مسخادوف الذي لم تعد موسكو تعترف بشرعيته. مقتل جنرالين روسيَّين و١٢ جندياً في انفجار طوّافة فوق الشيشان.

ملحق رقم ٢ (❖)

الشيشان: معلومات عامة

الإسم: جمهورية الشيشان.

الموقع الجغرافي: تقع في القوقاز وتحدُّها جورجيا، أوسيتيا الشمالية، داغستان وبحر قزوين. منطقة سهول في الشمال وجبال في الجنوب: سلسلة جبال القوقاز الكبرى.

المساحة: ١٦٦٠٠ كلم^{٢}.

السكان: ١،٢ مليون نسمة (شيشان ٥٨٪، روس ٢٣٪، إنغوش ١٣٪).

الدين: الإسلام.

العاصمة: غروزني. عدد سكانها قبل النزاع ٤٠٠ ألف نسمة.

الإقتصاد: زراعة، حرير، بترول وصناعات مشتقة، صناعة ميكانيكية.

اللغة: الشيشانية والروسية.

❖http://radio-canada.ca

الهوامش

١- كارير دانكوس، هيلين، «الإمبراطورية المتشظية» L'Empire éclaté. باريس، كتاب الجيب، ١٩٨١، ص ٣٥٢.

٢- في هذا الجزء من البحث، إعتمدنا المراجع الآتية: استيغاراغا، إيزابيل، "Tchétchénie: in peuple sacrifié"، باريس، لارماتان، ١٩٩٥: باشكاتوف، نينا وويلسون أندرو، "Tchétchénie: histoire d'un conflit"، بروكسيل، ملفات GRIP، ١٩٩٥: موسوعة أونيفرساليس ٢٠٠١، موسوعة هاشيت ٢٠٠١.

٣- إعتمدنا في هذا الجزء من بحثنا على موقع الإنترنيت: http://radio-canada.ca، وعلى موسوعة إنكارتا ٢٠٠٣.

٤- تمّ ترحيل ٢٦٠ ألف نسمة من الشيشان فيما لجأ ١٧٠ ألفاً الى إنغوشيا.

٥- بحسب المصادر الروسية فإنّ التدخّل العسكري للروس في الشيشان سنة ١٩٩٩، قد حصد ١٥ ألف ضحية من المحاربين، أي ٣٤٣٨ جندي روسي و١١٠٠٠ ثائر شيشاني. والمعلومات هذه لا تذكر الخسائر المدنية.

6- http://www.ladocumentationfrançaise.fr

٧- في هذا الجزء استوحينا مقالة بخكاتوف نينا، "Mains libres pour la Russie"، لوموند ديبلوماتيك، كانون الأول ٢٠٠٢، ص ٢٠.

٨- إيزفستيا، موسكو، ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٢.

٩- إقرأ على سبيل المثال: بريماكوف يفغيني "La guerre avec l'Islam peut éclater la Russie" إيزفستيا، ٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢.

10- http://www.ladocumentationfrançaise.fr

١١- شيتيريان فيكين، "La Russie s'enlise en Tchétchénie"، لوموند ديبلوماتيك، آذار، ٢٠٠٢، صفحة ١٤.

12- http://www.ladocumentationfrançaise.fr

التكتل اليميني الإسرائيلي والزمن السياسي أحادي البعد

احسان مرتضى*

١-تقدم اليمين وتراجع اليسار في اسرائيل

اعتُبرت النتائج الهزيلة التي أحرزها حزبا العمل وميرتس، الإسرائيليان اليساريان في انتخابات الكنيست الأخيرة التي أجريت في الثامن والعشرين من شهر كانون الثاني ٢٠٠٣، على أنها بمثابة التجسيد النهائي والحاسم لأزمة اليسار الصهيوني وانهياره، وهي الأزمة التي راحت تضرب بجذورها منذ منتصف الستينات من القرن الماضي.

ولا يستند هذا التشخيص على مجرد القراءة في نتائج انتخابات الكنيست على مدى زمني طويل، بل أيضا على تحليل عميق لتحولات المجتمع الإسرائيلي على مدى ربع القرن الأخير، وبالتحديد منذ خسارة معسكر اليسار للحكم لأول مرة في تاريخه عام ١٩٧٧.

غير أنه من الصعب القبول بسهولة بمثل هذه الاستنتاجات المبسطة، خصوصاً وأن مصطلح اليسار في إسرائيل يظل ملتبساً وفضفاضاً، اذ يضيق أحياناً ليقتصر على بضعة أحزاب يسارية متشددة ولكنها هامشية، أو يتسع ليشمل الأحزاب العربية الإسرائيلية بالإضافة إلى حزب شينوي المحسوب تقليدياً على الوسط.

(باحث في الشؤون الإسرائيلية*

ويرى بعض الباحثين أن صفة يمين ويسار تتردد في المقام الأول وفقاً لرؤية كل منهما ونظرته إلى قضايا الأمن والسياسة الخارجية، وليس وفق ارتباطها بالقضايا الاجتماعية- الاقتصادية، حيث كشفت دراسة مسحية أجريت منذ العام ١٩٧٧ أنه لا توجد فروقات هامة بين من يرون أنهم ينتمون إلى اليسار ومن يرون أنهم ينتمون إلى اليمين في إسرائيل، بالنسبة للشؤون المتعلقة بالفجوات الاجتماعية -الاقتصادية، وباتت القضايا الاقتصادية غير واضحة مع هيمنة الهموم الأمنية على المصالح الطبقية نتيجة التغيير في الأولويات العامة[1].

ومهما يكن من أمر فأزمة اليسار الإسرائيلي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

أ-الافتقار إلى زعامة سياسية قادرة على قيادة حزب العمل الذي يصفه الإسرائيليون بأنه، شاء أم أبى، المعبّر والناطق الأساسي باسم اليسار الإسرائيلي.

ب-استمرار الانقسامات داخل حزب العمل ووصول عميرام متسناع، الفقير في خبراته السياسية، كسلفه إيهود باراك، إلى زعامة الحزب على حساب قيادات أكثر دراية مثل حاييم رامون وبنيامين بن اليعزر.

ج -اتجاه الجمهور الإسرائيلي نحو اليمين ورفضه لأي ربط بين الأمن وموجبات السلام مع الفلسطينيين.

د -الأزمة الاقتصادية الواسعة التي انهكت إسرائيل، والتي نسب قسم ملحوظ من المسؤولية عنها الى السياسات التي اتبعها حزب العمل خلال السنوات ١٩٩٩-٢٠٠١.

هـ-الإنقسام الحاد في صفوف معسكر اليسار والحرب المعلنة بين يوسي ساريد زعيم حزب ميرتس سابقاً وقادة حزب العمل، على خلفية محاولة الأول تأسيس حزب ديمقراطي اشتراكي من طريق جذب الأنصار من داخل حزب العمل نفسه، هذا ناهيك عن صراع الديوك في صفوف قيادات الحزب أيضاً.

و-خسارة اليسار لتعاطف المواطنين العرب في إسرائيل (عرب ٤٨) واتخاذهم

قرار مقاطعة الانتخابات او التصويت فقط لأحزاب عربية.

على هذه الخلفية يمكننا قراءة وفهم السياسات اليمينية الإسرائيلية بقيادة نتنياهو او شارون، حيث نجد ان المنطلقات الفكرية والسياسية والأيديولوجية الكامنة وراء شن الحرب الصهيونية ضد الفلسطينيين المنتفضين من أجل نيل حقوقهم الوطنية والإنسانية والقانونية المسلوبة، إنما تكشف بكل وضوح وصراحة ان الإسرائيليين عموماً هم ضد التسوية، وما يزالون غير مهيئين عملياً وموضوعياً لتحقيقها، وإلا لما كان قسم من حزب العمل وبعض شرائح "حركة السلام" قد اختاروا شارون الذي يمثل ذروة التطرف في المشروع الإسرائيلي التوسعي، كرئيس (منقطع النظير في شعبيته) للحكومة الإسرائيلية، في حين أن التسوية بطبيعتها تحتاج إلى عقل وسطي يعترف صاحبه بالآخر وبحقوقه المشروعة ويعتبره شريكاً في بناء سلام دائم ومستقر حتى وإن لم يكن بالتأكيد سلاماً عادلاً.

ومن المفارقات على هذا الصعيد أن الفلسطيني، صاحب الأرض والحق الأساسي والطبيعي، رضي بالحد الأدنى الذي من شأنه أن يحمي كيانه ووجوده الإنساني في حدودهما الدنيا، في حين أن الإسرائيلي يصرّ على المطالبة بالحدود القصوى، لأنه ما ينفك يفكر بلغة التمييز والعنصرية وعقلية الثكنة العسكرية الإستعمارية المدججة بكل أنواع الأسلحة المدمرة التي لا تزيد صاحبها إلا استعلاء وطمعاً وغروراً وسعياً من أجل التفوق والهيمنة، مما يقوّض أبسط أركان التسوية ويعطّل كل محاولات إنهاء هذا الصراع المأساوي المزمن.

في هذا البحث سنحاول تبيان دور التكتل اليميني الصهيوني المسيطر في إسرائيل في تحطيم مقومات التسوية، سواء أتت من داخل الكيان أو من خارجه.

٢-هل توجد لدى اليمين الإسرائيلي استراتيجية سلام ؟

للإجابة عن هذا السؤال لابد لنا من الإشارة أولاً إلى أن القيادات الإسرائيلية العليا المسماة "عاليتا" وهي صاحبة النفوذ الاكبر في مجالات السياسة والاقتصاد

والعسكر والإعلام، باتت تشعر، وبحق، بأن الشعب يساندها، خصوصاً إثر سقوط الأيديولوجيات وزوال الفوارق الجوهرية بين الكتلتين السياسيتين الكبيرتين (الليكود والعمل)، مما خوّل هذه القيادات الشعور بأن في مقدورها أن تنفّذ كل ما يخطر في بالها، وان تدوس بالتالي على قيم الديمقراطية لصالح قيم السيطرة والتوسع على حساب العرب[٢].

وعلى هذا الصعيد يقول الدكتور المؤرخ إيلان بابي ما يلي: "حزب العمل الإسرائيلي الذي قاد الحركة الصهيونية منذ نشأتها، وأسس دولة إسرائيل وظل يحتكر قيادتها سنين طويلة، وصل الآن إلى نهاية طريقه وهو سينقرض، في حين تحوّل اليمين إلى حاكم مطلق، ولا حل من أجل السلام الحقيقي، إلا بأن يدرك الغرب أبعاد التطورات الإسرائيلية ويفرض التسوية فرضاً، بالإقناع أو باتخاذ إجراءات عقابية ضد إسرائيل"[٣]. أما البديل عن ذلك بحسب رأي بابي فهو: "الدمار لمنطقتنا، وليس فقط لمنطقتنا، بل سينتقل الضرر سريعاً الى دول العالم الأخرى التي تتفرج الآن على المشهد"[٤].

هذا الاستنتاج يقودنا إلى طرح السؤال الملح: أين يكمن اذاً سبب المأزق والتدهور الحاصل في أوضاع المنطقة ؟ والدكتور بابي يجيب عن هذا السؤال بكل صراحة ووضوح بالقول ان السبب يكمن "في سياسة القوة والغطرسة. فنحن الآن نفهم أكثر، ما الذي جرى ويجري في مسألة السلام حسب اتفاقيات أوسلو. لقد حسبت شريحة الحكم في إسرائيل آنذاك أن قوتها العسكرية والسياسية والدولية والاقتصادية تتيح لها أن تفرض الحل السياسي الذي تريده على الفلسطينيين، وأن تفرض عليهم قبول مساحة الأرض التي تحددها لهم إسرائيل. هكذا أفهم رؤساء الحكومات الإسرائيلية شعبنا بدءاً باسحاق رابين الذي وقّع الاتفاقيات، ومروراً بشمعون بيريس وإيهود باراك ووصولاً الى نتنياهو. وعندها ظهر الموقف الفلسطيني على حقيقته، وبدا فيه بوضوح أن الفلسطينيين لا يقبلون هذه الإملاءات ويريدون دولة مستقلة بشروط أخرى، صُدم الإسرائيليون واعتبروا

الفلسطينيين سلبيين ومعادين للسلام ومؤيدين للعنف ولقتل كل يهودي. وكان الانفجار]الانتفاضة [ورأينا النتيجة. فاليمين الحاكم وجد نفسه محرجاً ووجد الشعب الاسرائيلي جاهزاً لتقبل أي قرار، فاتجه نحو الحرب الشرسة، وراح يسمح لنفسه أيضاً ان يتحدث عن تخليد الاحتلال الإسرائيلي وعن الترانسفير (ترحيل من تبقى من الفلسطينيين عن أرض وطنهم) كحل للأزمة، وانطلق يمارس أبشع أنواع القتل والهدم والدمار.

ويضيف الدكتور بابي مؤكداً أن آرييل شارون (رئيس الحكومة) ليس غبياً، فهو يخلق أجواء الرعب في إسرائيل من أن هناك خطراً على وجود الدولة العبرية، بقصد جعلها حرباً بلا حدود وبلا قيود. وهو بوصفه شريكاً في الحكم على جميع المستويات منذ ٥٤ عاماً، فإنه يعرف تماماً أن الشعب في إسرائيل، الذي تربى على مفاهيم القوة والغطرسة، سيؤيده في حرب كهذه بلا تحفظ، هذا هو ما نراه يحصل في الواقع".

هذا التحليل الذي يعطيه الأستاذ بابي، يرسخ لدينا الاعتقاد بأن إسرائيل، في ظل حكم وحكومة شارون اليمينية المتطرفة، والمدعومة بصورة غير مسبوقة من قبل الولايات المتحدة الاميركية المسكونة بمنظومة فريدة من نوعها من المثل والأفكاروالوساوس والأهداف في اعقاب احداث ايلول الماساوية، تعيش حالياً زمناً سياسياً أحاديّ البعد في النظرية والتطبيق، وهو يقوم على قاعدة الرفض القاطع لسلام يرتب عليها استحقاقات لا تريدها، ولا ترى ان من واجبها او من الضرورة الاستجابة لها، في ظل استراتيجية تتبنى نسقين منهجيين أساسيين متكاملين هما:

أ-نسق سياسي يومي ومرحلي أحادي الاتجاه، ويقوم على الإفادة القصوى من انعدام وجود ميزان قوى متكافئ مع الأطراف العربية عامة والفلسطينية خاصة، مما يشجع على توظيف هذه الإفادة في إجراء مفاوضات واتفاقات، وتوقيع مواثيق، تعزز فقط من شرعية الكيان الإسرائيلي وتمنحه عوامل قوة

إضافية في السياسة والاقتصاد والأمن والاستيطان والتبادل الديبلوماسي وتطبيع العلاقات على مختلف الأصعدة والمستويات.

ب-نسق استراتيجي بعيد المدى يقوم على مبدأ التفوّق المطلق على الخصم عسكرياً لناحية التسلح التقليدي وغير التقليدي. ولعل التنظير الإسرائيلي التبريري حول مفهوم الترابط بين السلام واحتكار القوة النووية في المنطقة إنما يؤكد السعي لتحقيق هذا النسق.

هذان النسقان طرحا على الإسرائيليين عموماً سؤالاً وجودياً بالغ الأهمية وهو إلى أي مدى ستخدم هذه السياسات المنهجة والمدروسة بدقة مركز القرار في إسرائيل لتحقيق الإجماع الاستراتيجي- السياسي من جهة، ومنع احتمالات الانقسام العمودي أو الأفقي في المجتمع الصهيوني، مع ما يرتبه ذلك من ضرورة الإبقاء على حال الإنسجام الدقيق التاريخي بين اللامتناهي الأيديولوجي والمتناهي السياسي كتيارين يسيران حالياً جنباً إلى جنب في شكل مفارقة مذهلة؟

إنّ "سلام الميدان"، الذي فرضه الأمر الواقع الدامي، إثر حرب استنزاف طاحنة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، شهدتها الأراضي المحتلة على مدى اكثر من ثلاث سنوات متتالية، العديد من القوى السياسية الإسرائيلية غير اليمينية او الشوفينية، من طور التفكير في إسرائيل كمشروع صهيوني لا حدود له ولا دستور ولا طموحات معلنة أو محددة، إلى طور التفكير كدولة معروفة الحدود والمطامح والهوية السياسية في المنطقة. وقد ركب اريل شارون موجة هذه الظاهرة وهذا التوجه تكتيكياً، فتبنى فكرة القبول النظري بقيام دولة فلسطينية على الرغم من رفض مركز حزبه هذه الفكرة، كما وقبل أيضا بخارطة الطريق على الرغم من إدخاله ١٤ تعديلاً جوهرياً عليها. وفي هذا السياق لخّص الصحافي يوئيل بن نون في صحيفة يديعوت أحرونوت[٥] فحوى هذه المناورة المستمرة منذ زمن بعيد بقوله: "إن حلم السلام ينفجر في موازاة حلم ارض إسرائيل الكاملة... وشعب إسرائيل قوي وهو الذي سينتصر شرط أن يقولوا له الحقيقة".

لقد اظهر قرار مركز الليكود بحظر قيام دولة فلسطينية غربي نهر الأردن، ان ظاهر الأمور في اليمين الإسرائيلي ليس كباطنها؛ ذلك أن القرار اتخذ بعد الإعلان عن انتهاء عملية "السور الواقي"، وبعد أن أنجز اريل شارون كل ما كان يدعو إليه اليمين من اقتحام للمناطق الفلسطينية الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتدمير للبنى التحتية ونسف للمؤسسات والإنجازات والهياكل الوطنية تحت الشعار الذي رفعه نتنياهو "نعم للدولة الفلسطينية تعني "لا" للدولة اليهودية، والعكس صحيح"[٦]. وبصرف النظر عما يحمله هذا الشعار من دوافع شخصية لدى نتنياهو، المنافس الأول والأخير لشارون، فان أحداً لا ينكر أيضا أن اليمين الإسرائيلي يشعر بان الدولة الفلسطينية، بصرف النظر عن حدودها، إنما تجسّد في الواقع التقزيم الحقيقي والملزم للمشروع الصهيوني المنطلق متجدداً ومنفلتاً من عقاله منذ تصفية الحساب بالكامل مع اتفاق اوسلو شكلا ومضموناً وتبعات. فالدولة الكاملة في فلسطين من البحر الى النهر، هي حق حصري وأوحد لليهود، واجازة منح هذا الحق للفلسطيني ستعني انتقاصه عملياً من اليهودي، ومن هنا فاليمين الإسرائيلي يرفض كل هذه المعادلة بجميع تفاصيلها. والأدهى أن التركيز النظري والإعلامي على الدولة الفلسطينية لديه، إنما ينطلق من زاوية تكتيكية تفرضها ضرورات الديبلوماسية والعلاقات العامة لا اكثر.

فالدولة الفلسطينية التي يغمغم بها اريل شارون في هذه المناسبة او تلك، هي نفسها "اللادولة" التي يهتف بها نتنياهو علناً. وصحيح ان "دولة" شارون و"لادولة" نتنياهو تختلفان مساحة عن دولة حزب العمل، سواء بقيادة بن اليعزر او متسناع أو بيريس، إلا أن هذه الدولة عند كل هؤلاء تبقى في النهاية مغايرة للدولة المنشودة التي يطمح إليها الفلسطينيون. فجميع الاسرائيليين من اليمين واليسار يرفضون بتاتاً العودة الى حدود الرابع من حزيران عام١٩٦٧، كما ويرفضون السماح للفلسطينيين بالسيطرة على مواردهم الطبيعية او مياههم او اجوائهم الإقليمية. ولا يقل أهمية عن كل هذا أن الإسرائيليين جميعا يؤمنون بأشكال

مختلفة بوجوب سيطرة إسرائيل على الحدود بين "الدولة الفلسطينية" وجيرانها وعلى أن تكون منزوعة السلاح.

وفحوى هذا الإجماع الإسرائيلي، وابتعاده عما يفكر فيه أغلبية الفلسطينيين والعرب وبعض الغربيين، يجعل من المنطقي النظر إلى الخلافات الإسرائيلية-الإسرائيلية حول هذه النقطة الجوهرية على أنها خلافات تدخل في مجرد الترف الفكري؛ فاليمين الإسرائيلي الأيديولوجي سبق له ان حارب طوال سنين فكرة انفصال شرقي الأردن عما يسمى "ارض إسرائيل الكاملة" وهذا ما جسّده الشعار التاريخي المعروف لحزب حيروت الذي هو العمود الفقري لتكتل الليكود: "للأردن ضفتان هذه لنا وتلك الأخرى لنا أيضا". ومعلوم أن آرييل شارون، والى حين إبرام اتفاقية وادي عربة مع الأردن، ظل يعتبر (ويجاهر بأن) الدولة الفلسطينية قائمة حقًا وفعلاً في الضفة الشرقية للأردن. ورأى كثيرون من اليمين الإسرائيلي أن مساهمتهم الكبرى في العملية السلمية قد تمثلت تاريخياً في "تنازلهم المؤلم" والملموس عن الضفة الشرقية(!!)

والحقيقة أن اليمين الإسرائيلي لم يكن وحده الذي يرفع شعار الضفتين الآنف الذكر، بل اليسار الصهيوني أيضا. إلا أن هذا اليسار "تنازل" منذ البداية عن الضفة الشرقية، مما أوجد الشقاق مع الحركة التصحيحية بقيادة مناحيم بيغن. ثم تنازل مرة ثانية بعد حرب عام ١٩٦٧ عندما راح يتحدث في مشروع يغآل ألون للتسوية عن "الحل الوسط الإقليمي"، مما اضطر اليمين في ما بعد إلى مواكبته في هذا التراجع بعد لأيٍ كبير وبعد المقاومة العنيفة والطويلة النفس التي أبداها الفلسطينيون على امتداد تاريخ نضالهم وتضحياتهم من اجل استرداد بعض ما سُلب من حقوقهم الوطنية المشروعة.

ومعلوم أن حرباً شخصية طاحنة نشبت في الآونة الأخيرة بين كل من شارون ونتنياهو على خلفية القبول بخارطة الطريق التي هي تجسيد لرؤية الرئيس بوش بشأن التسوية النهائية للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. ففي حين دعا نتنياهو

إلى طرد الرئيس عرفات من رام الله، نجد أن شارون يزايد عليه ويقول له: أنت الذي صافحته ووصفته بأنه "صديقي وزميلي" فيما أنا لم أصافحه. ولكن شارون كما هو معلوم أرسل إليه ابنه عومري ليلاطفه و"يشتريه" بالقول: أنت أبو عمار ووالدي أبو عومري![٧].

لا شك بأن التصويت في مركز الليكود ضد قيام الدولة الفلسطينية، قد شكّل اعتراضاً على الرؤية الأميركية التي بشر بها الرئيس بوش الإبن لحل معضلة الشرق الاوسط، قبل الإعتراض على مواقف شارون. وهذا ما دفع هذا الأخير إلى تطمين البيت الأبيض اكثر من مرة بأنه لن يكون للتصويت تأثيرات سلبية على "التفاهمات" التي توصل إليها مع الرئيس بوش عبر لقاءاتهما المتكررة، مما دفع بصحيفة النيويورك تايمز الأميركية إلى اعتبار موقف مركز الليكود قد أضرّ بنتياهو أكثر مما خدمه، لانه أدى إلى تهميشه دولياً وتكريس شارون على انه "رجل سلام" وانه يسعى إلى "تأمين أمن إسرائيل الوجودي والأخلاقي على المدى الطويل عبر القضاء على الحركة الوطنية الفلسطينية الموحدة"[٨].

لقد تمكّن شارون من تقديم نفسه أمام الإسرائيليين على أنه "ملك اسرائيل"، كما وعرض نفسه أمام العالم الخارجي على انه رجل دولة من الطراز الأول. وقد ساعدته حكومة الوحدة الوطنية الأولى التي شكّلها في بداية تسلّمه السلطة على أن يتحدث باسم اليمين واليسار، مما أكسبه ثقة الإدارة الأميركية ورئيسها، واستطاع بالتالي أن يدمج حملته العسكرية ضد المقاومة الفلسطينية ضمن الحملة العالمية التي تقودها الولايات المتحدة ضد "الإرهاب". وتعامل بحذر وحنكة مع أفكار ومقترحات هذه الإدارة، فلم يرفضها علانية، وانما حرص على إملاء شروطه وتعديلاته فيها بطرق مختلفة، مكّنته من التلاعب بالجوهر والمضمون والتساهل مع الشكل والظاهر، بالإضافة الى تمكّنه من احتواء أو ترويض خصومه في الليكود ولا سيما نتنياهو. وتلافى شارون من ناحية أخرى القيام بأي خطوة متهورة تؤدي إلى إعادة خلط الأوراق على الصعيد الإقليمي سواء في الساحة

العراقية أو السورية أو اللبنانية أو الإيرانية، وبدلاً من ذلك ركّز معركته ضد الشعب الفلسطيني والمقاومة والانتفاضة وعرفات، وقطع في هذا المجال شوطاً كبيراً، مما زاد من شعبيته ومكّنه من تشكيل حكومته الثانية في أواخر شهر شباط من العام الحالي. واستطاع شارون خلال عام واحد من الحكم أن يجذب ما يفوق ٢٠٠ ألف عضو جديد إلى حزبه، وان يحافظ على وحدة السلطة وتماسكها، فواجه حزب شاس الأصولي الشرقي وحزبي الاتحاد الوطني والمفدال المتطرفين في شوفينيتهما، فكسب تقدير خصومه وأصدقائه على السواء، وضاعف عدد مقاعد حزبه في الكنيست من ١٩ مقعداً الى ٣٨ مقعداً.

وبين خياري الفشل في تشكيل حكومة وحدة وطنية ثانية واستبعاد خيار تشكيل حكومة تضم شاس والحزب القومي الديني والإتحاد الوطني، أي غلاة المتطرفين دينياً وقومياً واستيطانياً، فضّل شارون خيار تشكيل حكومة ائتلافية تضم حزب شينوى العلماني الوسطي وحزبي المفدال والاتحاد الوطني مما ضمن لحكومته الحالية أغلبية ٦٥ عضو كنيست على الأقل (من أصل ١٢٠ عضواً).

هذه الحكومة اليمينية، وإن ضمت شركاء متطرفين، إلا أن وزنهم وتأثيرهم في الائتلاف الحكومي ليس من شأنهما أن يعيقا أداء الحكومة على الصعيد الخارجي[٩]. إلا ان هذا الائتلاف اليميني القائم أثبت من ناحية اخرى، انه لا يساهم بالضرورة في تظهير صورة جديدة مختلفة لشارون، حسبما أشاع بعض أنصاره، من خلال الحديث عن نيته في أن يختم حياته السياسية بطريقة تضعه في قلب تاريخ إسرائيل، وذلك عن طريق تحقيق أمن واستقرار الدولة عبر إنهاء الصراع مع الشعب الفلسطيني بالطرق التفاوضية، حيث ضم هذا الائتلاف اليميني، كما أسلفنا، غلاة العلمانيين في حزب شينوي، الذين من شأنهم استفزاز الجمهور الأصولي اليهودي، كما ضم أيضاً حزب المستوطنين، أي حزب المفدال، وكذلك الاتحاد القومي الذي يرفض الدولة الفلسطينية وفقاً لخريطة الطرق الرباعية أو الأميركية.

على هذا الاساس انتظر شارون وبفارغ الصبر انتهاء الحرب على العراق وتورط الولايات المتحدة فيها، ليتخلص من الخطر العراقي أولاً بصورة مجانية وليستفيد ثانياً من اختلال ميزان القوى الإقليمي لغير صالح العرب والفلسطينيين، مما يتيح له الفرصة الذهبية التي تخوّله فرض مفهومه الخاص للتسوية السلمية على الفلسطينيين بما في ذلك شكل وطبيعة الدولة الفلسطينية المفترضة، لاسيما وأن الالتزام الأميركي في نهاية المطاف إنما يقوم على رؤية تتسم بالغموض حول حدود هذه الدولة وصلاحياتها ومقوماتها، خصوصاً وان الفريق الاستشاري للإدارة الأميركية الحالية يتسم بهوى وميل ليكودي فاضح وواضح يسهّل الأمور على شارون أكثر مما يصعبها عليه.

وغالباً ما يتحدث آرييل شارون عما يسميه "تنازلات مؤلمة" من دون أن يحدد ماهية هذه التنازلات والإلتزامات وطبيعتها وحدودها. وهذا الأمر لا يضع قيداً على حركته ولا يفرض عليه التزاماً محدداً، لا أمام ناخبيه ولا أمام العالم، فهذه مجرد كلمات لا أكثر، بوسع أي طرف تفسيرها وفقاً لمطالبه وأمانيه، ولكنها في الوقت نفسه تسمح بهامش من المناورة والمرونة، يمكّنه من التعامل مع الظروف والمستجدات الدولية والضغوط عندما تأتي سواء أكانت أوروبية أو أميركية.

باختصار يمكن القول إن الائتلاف الحكومي اليميني القائم حالياً في إسرائيل لا يملك برنامجاً حقيقياً مفصلاً للتسوية مع الفلسطينيين، فضلاً عن أن طبيعة تشكيله وأطرافه لا تسمح بظهور مثل هكذا برنامج، ذلك إن استراتيجيته السياسية تحمل ملامح وبرامج شارون، المتمثلة في فرض الأمر الواقع الإسرائيلي على الفلسطينيين ومنحهم حكماً ذاتياً ضمن ما يقل عن نصف مساحة الضفة الغربية، بمقدورهم أن يسموه دولة انتقالية مؤقتة وفق خريطة الطريق، بشرط إنهاء انتفاضتهم ضد الاحتلال والدخول في حرب أهلية داخلية تكسر شوكة المقاومة وتغرق المشروع الوطني الفلسطيني برمته في مستنقع الدم والخراب.

٣- اليمين الإسرائيلي والمواجهة مع المجتمع الأهلي الفلسطيني.

منذ نهاية العام ١٩٩٩ صعّد المجتمع الأهلي الفلسطيني انتقاداته للأجواء السلبية الخانقة التي سادت خلال حكم إيهود باراك، بحيث أصبح الإنفجار الفلسطيني مسألة وقت فقط، وحذّر العديد من السياسيين العرب والإسرائيليين من أن الانتفاضة قادمة لا محالة. وعلى الرغم من الأجواء المشحونة فإن السلطات الإسرائيلية وأجهزة الأمن تجاهلت ما يجري في القطاع العربي، ولم تتوقع حدوث الإنتفاضة، حسبما ادعى رئيس الحكومة إيهود باراك في حينه، وهو القائل: لم يكن هناك تقويم، ولم تكن هناك توقعات تنذر بهبة في القطاع العربي، وخصوصا بالشكل الذي اتخذته، أي بحسب تعبيره "هزة أرضية". وكان الجنرال موشيه يعلون، نائب رئيس هيئة الأركان في حينه قد صرح قائلا:" لم تعرف إسرائيل معركة اكثر أهمية من هذه ضد الفلسطينيين بمن في ذلك عرب إسرائيل عام ١٩٤٨... إنها بالاحرى النصف الثاني من حرب عام ١٩٤٨"[١٠].

أما الباحث سامي سموحا فقد عزا الانتفاضة إلى تدهور أوضاع العرب والمدّ الإسلامي، وفي هذا المجال يقول: "لقد نتجت الأزمة الحالية عن تدهور أوضاع العرب منذ اغتيال رابين... لقد عزّز التحول نحو الأسوأ في السياسة الخارجية والداخلية، الشعور بالظلم والاغتراب لدى العرب. وفي الوقت نفسه تغلغلت الحركة الإسلامية في الأماكن التي أهملتها الدولة، ومن هنا كان تعزيز الخطاب الإسلامي. لذلك فالتعرض للأماكن المقدسة مشحون بمعان ومشاعر صعبة لدى العرب، وخصوصا مسّ المسجد الأقصى. وهكذا استطاعت التيارات السياسية الدينية (حماس والجهاد الإسلامي وحزب التحرير الإسلامي) كسب شرعية إضافية واستمالة نسبة مهمة من الجمهور. وهي لم تكتسب هذه الشرعية من المشاركة في انتخابات عامة بلدية وتشريعية او رئاسية، إنما عن طريق السيطرة بالانتخابات على عدة مجالس طالبية، سواء في الجامعات او في الكليات التقنية، او في بعض التعاونيات المهنية والغرف التجارية، وكذلك عن طريق التصدي

لمقاومة الاحتلال العسكري سواء ضد الجنود والمستوطنين، او عن طريق عمليات تفجيرية داخل إسرائيل. كما استخدمت حركة حماس الكثير من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية كآليات لاستقطاب وتنظيم الجماهير، وهي الأشكال نفسها التي كانت الحركة الوطنية والديمقراطية تستخدمها خلال السبعينات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد أدت الانتفاضة الثانية، وما صاحبها من سياسة إسرائيلية عنيفة إلى التحول الى أشكال مقاومة اكثر عنفاً. وبدت أشكال المقاومة المسلحة بعيدة عن السلطة، وتتعارض مع إرادتها أحيانا. ويمكن تلخيص ما برز من أشكال المقاومة على صعيد المجتمع الأهلي كالتالي[١٢]:

أ-كتائب شهداء الأقصى (فتح) مع عناصر من الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة. ولقد دخلت في صراع مع كتائب الأقصى عدة مراكز قوى، منها المركز الذي ارتبطت مصالحه باستمرارية العلاقة بإسرائيل، ومنها مجموعات من فتح (وخصوصا من العائدين) شعرت بأن كتائب الأقصى باتت تسحب من رصيد نفوذها في الشارع، وبالتالي تولّت هذه المجموعات كل ما يؤدي الى التخلص من رجالات "كتائب شهداء الأقصى" وقياداتها وتمويلها وهياكلها. لقد أثبتت كتائب شهداء الأقصى مقدرة كبيرة على جذب تعاطف الشارع، والمقدرة على توجيه ضربات موجعة إلى الجيش الإسرائيلي ومستوطنيه، وخصوصا عندما اقتصر عملها في البداية، على استهداف الجيش والمستوطنين. إلا أن العمل العسكري لهذه المجموعات لم يرقَ الى مستوى تبني المقاومة العسكرية كخط استراتيجي تهيئ له عناصر أخرى لاستمراره، سواء من حيث تحضير البنية التحتية للمقاومة، أو تدريب العنصر البشري على قواعد السرية وفهم أساليب الخصم واستراتيجياته، أو تحضير وتهيئة الشعب للانخراط في هذا الشكل من المقاومة. وانحصر العمل العسكري في مجموعات تابعة لتنظيم فتح أساساً، ولم تنشأ لجان للتعبئة الشعبية العامة إلا في حالات محددة (مناطق جنوب قطاع غزة وأيضا

بعض الأماكن في شمال الضفة...) وقد نجحت كتائب الأقصى في إيجاد قيادي جماهيري على المستوى الوطني هو مروان البرغوتي، الذي جمع بين النفوذ السياسي ذي القاعدة المنظمة في الشارع والمتأتي عن النضال والمقاومة للاحتلال، وبين الشرعية السياسية المتأتية عن الانتخابات التشريعية ... وفي هذا برز اختلاف عن كوادر حركة حماس التي تعتمد على قوة سياسية منظمة في الشارع، لكن لا تحوز شرعية انتخابية نظراً الى عدم مشاركتها في الانتخابات. وقد استطاعت كتائب الأقصى أن تكرس مروان البرغوتي المسجون حاليا (منذ حملة السور الواقي التي شنها شارون في أيار٢٠٠٠) كقائد شعبي.

ب-كتائب عز الدين القسّام (حماس)، التي اتبعت كنهج في مقاومة الاحتلال أسلوب العمل التفجيري-الاستشهادي ضد أهداف داخل إسرائيل. وكان هدف حماس من تلك العمليات ضعضعة الأمن الداخلي للمجتمع الإسرائيلي من أجل صرفه عن تأييد سياسات الاحتلال، وأيضا ضعضعة أوضاع السلطة الفلسطينية التي رأت بأنها تحول بين الشعب وبين مقاومة الاحتلال بالعنف. فالحركة ترفض اتفاق أوسلو وتبعاته وإفرازاته، ومن ضمنها السلطة الفلسطينية. وقد أثار هذا النوع من المقاومة الكثير من البلبلة واللغط في الشارع الفلسطيني بين مؤيد ومعارض وبين موازنة فوائده مع اضراره. فالبعض يرى ان هذا الأسلوب تسبب بإلحاق الكثير من الخسائر السياسية بالفلسطينيين منها: توحيد الشارع الإسرائيلي، ووصم النضال الفلسطيني بالإرهاب (وخصوصاً في أوضاع ما بعد أحداث ١١ أيلول) ووسم الصراع بصبغة دينية (الاستشهاديون) وهذا ما يحرف الصراع في نظر جهات محددة عن مجراه الأساسي. اما المؤيدون له فيرون انه الأسلوب الأنجح للتأثير في المجتمع الإسرائيلي كما في الرأي العام الإسرائيلي، وان المراهنة على الرأي العام الدولي لم توصل الى أية نتيجة تذكر. كما يرون أن هذا الأسلوب أثّر سلباً في الاقتصاد والسياحة الإسرائيليين وشلّ حركة الهجرة إلى إسرائيل وشجع النزوح منها. هذا بالإضافة الى الاعتقاد بأنه سيؤدي في

النهاية إلى فك الارتباط بين المجتمع الإسرائيلي والمستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولايخفى ان هذا الشكل من أشكال المقاومة يتغذى من سياسات البطش والإذلال التي تقوم بها سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلية، سواء عبر الحصار الاقتصادي أو عبر "كنتنة" (كانتون) المدن والقرى الفلسطينية، أو عبر البطش العسكري المباشر كما حصل في الهجمة الإسرائيلية المدمرة المسماة عملية السور الواقي.

ج-النزعات الاستعراضية: إذ انخرط العديد من الأفراد في ما أطلق عليه شعبيا "سياسة الطخطخة" التي اتسمت بالاستعراضية وعدم الفاعلية. وقد جوبه هذا الشكل بمعارضة جماهيرية قوية، وخصوصا أنه كان يتم في معظم الأحيان من أمكنة واقعة بين بيوت مدنية، الامر الذي كان يعرّض هذه البيوت لرد إسرائيلي يأخذ في كثير من الأحيان شكل القصف المدفعي للمساكن المدنية.

د-المشاركة الشعبية: هذه المشاركة كانت تقتصر فقط على أشكال رمزية مثل الانخراط في المسيرات الجنائزية والشعبية.

ولقد سعت إسرائيل (منذ عهد رابين ووصولا إلى عهد شارون) إلى ضرب خيار المقاومة مهما كان شكله، وانتزاعه من أيدي أبناء المجتمع الفلسطيني والحاق هزيمة نهائية في حالة الوعي الوطني للفلسطينيّين، كما وسَعت حكومة شارون (الثانية) إلى ضرب كل البنى التحتية الأساسية للسلطة الفلسطينية بجميع أجهزتها العسكرية والأمنية والمدنية (وزارات، وبلديات، ومؤسسات ومرافق حيوية...) إضافة إلى مقر رئيس السلطة نفسه، في إشارة إلى إمكان إلغاء السلطة بكل أجهزتها في حال استمرت المقاومة.

وتبيّن من حيثيات المواجهة الإسرائيلية-الفلسطينية أن المزاج الشعبي الفلسطيني غير قادر حتى الآن على الحسم في اتجاه هدف معين واحد لنضاله. فهناك من لا يزالون يريدون تحرير كل فلسطين بهدف إقامة دولة فلسطينية عربية فيها، ويرفضون فكرة قيام دولة فلسطينية عربية على الجزء المتبقي من

فلسطين، لأنهم يعتقدون ان قيام مثل هذه الدولة سيحول دون المضي قدماً لتحقيق هدف التحرير الكامل. وهناك من يرفضون قيام أية دولة فلسطينية أصلاً، في انتظار التحرير الكامل وقيام الدولة العربية أو الدولة الإسلامية في أرض الإسلام. وهناك من يرفضون فكرة قيام دولة فلسطينية عربية على ما بقي من فلسطين بعد سنة ١٩٤٨، لأنهم يفترضون أنها ستكون دولة تابعة للدولة اليهودية. وهناك من يقبلون بهذه الدولة لانهم يرون بأنها ستشكل نهاية الصهيونية، وبداية نهاية الدولة اليهودية، غير أن قلة قليلة تريد قيام هذه الدولة انطلاقاً من القناعة بالدولة ذاتها[١٣].

وإذا جاز لنا إيجاز أداء العقل السياسي الفلسطيني إزاء مسألة الدولة الفلسطينية تحديداً خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٥٩ ولغاية توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، فإنه يمكن القول أن قضية تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٤٨ قد هيمنت على العقل السياسي والعسكري الفلسطيني على نحو لم يتح مجالاً للتفكير في مسألة السيادة السياسية والدولة، ومصير الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧؛ ذلك أن عدم تمتع الفلسطينيين بتجربة السيادة في الماضي حرمهم القدرة على إدراك أهميتها والنضال من أجل تحصيلها. كذلك لم يعرف الفلسطينيون الديموقراطية بمفهومها العالمي الحديث ولم يكن باستطاعتهم تطبيقها في عملية صنع القرارات، وقد يكون صحيحا أيضا أن القيادة شغلت باللعبة الدولية واستمرارها بحيث لم تعد تشعر بعامل الزمن ولا بتبعاته.

فعلى مدى الستينات والسبعينات وحتى الثمانينات، كان العالم مسرحاً للقيادات الفلسطينية تجوبه أينما ومتى شاءت. وهكذا بعد التنقل من أحضان الصينيين إلى السوفيات إلى دول عدم الانحياز إلى المؤتمر الإسلامي والمنظمة الأفريقية وجامعة الدول العربية، وبعد صراعات فلسطينية-عربية دامية، ما لبثت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أن وجدت نفسها في عرين الولايات المتحدة،

لتعود من حيث ابتدأ المجتمع الدولي بوضع أسس التسوية السياسية: الاعتراف بإسرائيل، والتفاوض معها، ونبذ الارهاب، وكل ذلك مقابل التعهد بعدم شمول الدولة الفلسطينية للأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧. واذا كان الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن قد أشار الى معقولية قيام دولة فلسطينية في نهاية عام ٢٠٠٥ قابلة للاستمرار، في خطابه الشهير بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٤، لمعالجة الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي فانه ربط هذه الرؤية بوقف كل أعمال النضال والكفاح ضد الاحتلال الصهيوني وإصلاح القيادة الفلسطينية او تغييرها، وبذلك لم تعد القضية المطروحة على بساط البحث قضية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واقامة المستوطنات اليهودية فيها، وانما باتت قضية "إصلاح" ووقف "إرهاب" بحيث بات الجاني، أي إسرائيل، ضحية، والضحية (الشعب الفلسطيني) أصبحت بمثابة المعتدي. كما لم يعد "حق تقرير المصير" في نظر الولايات المتحدة، مبدأ مطلقاً، وانما بات مشروطاً بالديمقراطية وانتهاج السبل السلمية والتغيير الجذري في طبيعة وثقافة الشعب المعني بهذا الحل وقيادته.

ومما قاله الرئيس بوش في خطابه المشار إليه: "لن تقوم الدولة الفلسطينية أبداً بالإرهاب، بل سوف تبنى من خلال الإصلاح، ويجب أن يكون الإصلاح أكثر من مجرد تغيير شكلي وسوف يتطلب الإصلاح الحقيقي مؤسسات سياسية واقتصادية جديدة تماماً ترتكز على الديمقراطية واقتصاديات السوق"[١٤].

ومما جاء في خطاب بوش أيضا من منطلق رؤيته الشمولية للصراع العربي الإسرائيلي وتأثيراته المختلفة في المنطقة قوله: "في عصر من الإرهاب العالمي وأسلحة الدمار الشامل، ما يحدث في الشرق الأوسط يهم أميركا كثيراً"، فمرارة تلك المنطقة يمكنها ان تجلب العنف والمعاناة لمدننا (...). وإن تقدم الحرية والسلام في الشرق الوسط من شأنه أن يمتص هذه المرارة ويضاعف أمننا" وقال: "إننا سنستخدم نفوذنا ومثالياتنا لاستبدال الكراهيات القديمة بآمال جديدة عبر الشرق الاوسط...دولتنا قوية وأعظم قوة لدينا هي أننا نخدم قضية

الحرية...فايديولوجيا الإرهاب المبنية على الكراهية تكيفها وتغذيها وتحميها أنظمة طغيانية، أما الدول الحرة فهي نقيض ذلك، تشجع الإبداع والتسامح والمشاريع الحرة، وفي تلك الدول الحرة فإن جاذبية التطرف تذوي وتموت"[١٥].

والجدير بالذكر هنا أن الإدارة الأميركية الحالية تنطلق في عملية التغيير المتصورة الآنفة الذكر من قناعة مفادها أن عدم الاستقرار في المنطقة لا ينبع من وجود إسرائيل وعدوانها وجبروتها واحتلالها، إنما ينبع من طبيعة الأنظمة العربية ذاتها، ومن علاقات هذه الأنظمة مع شعوبها ومع دول الجوار، ما يعني أن سبب استمرار الصراع وتعثر التسوية السلمية، في المنظور الأميركي، ليس له علاقة بسياسات إسرائيل ومواقفها التعسفية المتعنتة، وانما هو مرتبط بالأنظمة السائدة في العالم العربي والتي تتغذى من هذا الصراع لتعزيز شعبيتها وإلهاء جماهيرها.

وعلى ضوء هذه الرؤية فإن الإدارة الأميركية تبدي قدراً أكبر من الحساسية تجاه ضرورة ايجاد حل لمختلف جوانب الصراع العربي الإسرائيلي، والفلسطيني الإسرائيلي، لأهمية ذلك في ضمان مصالحها في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم. ومن الواضح بعد كل هذه المعطيات، أنه يوجد ميل لفرض هذا الحل على الأطراف المعنيين، بغض النظر عن مدى تجاوب هذا الطرف او ذاك مع الحلول المطروحة، خصوصاً إثر ثبوت استحالة وصول هذه الأطراف لوحدها إلى حل متفق عليه، وطبيعي أن مستوى وشكل الضغط على إسرائيل سيختلف اختلافا كبيرا عن مثيله الذي سيمارس على العرب.

وبالنسبة إلى الفلسطينيين بالذات، فانهم يواجهون بفعل كل هذه التطورات استحقاق "خريطة الطريق" بحيث أن الأطراف الراعية لهذه التسوية (الاتحاد الأوروبي وروسيا وأميركا والأمم المتحدة) لن تسمح على الأرجح بأية ازدواجية معطلة، أو بتعبير آخر لن تسمح للقيادة الفلسطينية بالاستمرار بسياسة مفاوضة وانتفاضة أو مفاوضة ومقاومة. وربما لن يسمح لإسرائيل أيضاً بالتملص من بعض الاستحقاقات إرضاء لحفنة من المستوطنين او المتطرفين الأصوليين، اذ أن

رؤية الولايات المتحدة الى الاستيطان والى قيام دولة فلسطينية تختلف في منطلقاتها وأبعادها عن الرؤية الإسرائيلية. ومع ذلك ستبقى إسرائيل، مهما كان شكل حكومتها، هي حجر الزاوية والحليف الموثوق للسياسة الأميركية في المنطقة لاسيما بعد أن تبين أن أصدقاء أميركا في المنطقة العربية لا يستطيعون الذهاب بعيداً في التماثل التام مع سياسات البيت البيض. وما يجب أخذه بعين الاعتبار في هذا المجال أن إسرائيل شارون أو إسرائيل الليكود هي اليوم، بعد تدمير العراق وقدراته، أقرب الى عقل وقلب الإدارة الأميركية أكثر من أي وقت مضى، وذلك بحكم المصالح المشتركة والرؤى التي يتبناها تيار المحافظين الجدد في الإدارة الأميركية، والذي يبدو في كثير من الأحيان ليكودياً أكثر من شارون نفسه.

لقد تمكن شارون، بغطاء أميركي مدروس، من أن يطور مفهوم الاحتلال وأن يتلاعب بتبعاته فحقق لإسرائيل مكسبين: الأول أنه موّه الاحتلال أمام أنظار العالم. والثاني أن إسرائيل، كمحتل، لم تلتزم بأية واجبات ولم تطبق أية معاهدات دولية (مثل اتفاقية جنيف الرابعة) تنظم أوضاع المدنيين من سكان الإقليم الواقع تحت الاحتلال وتحميهم، على أساس أن في المدن سلطة فلسطينية، لو كانت محاصرة في مبنى في "مقاطعة" مدمرة[١٦].

وهكذا مضى جيش الاحتلال الاسرائيلي في تنفيذ أعمال القتل والاعتقال والتعذيب والتدمير بصورة يومية منهجية في مختلف أنحاء الضفة والقطاع، وفي عزل المدن بعضها عن البعض الآخر ومحاصرتها بجدران الإسمنت والخنادق العميقة والأسلاك الشائكة والحواجز، بما يشكل نظام فصل عنصري، وفي محاصرة ياسر عرفات وشلّ السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي عزل القدس الشرقية عن بقية أراضي الضفة والمضي في تنفيذ مشروع تهويدها وطرد مواطنيها العرب.

لقد خاض الإسرائيليون والفلسطينيون حرباً إعلامية طاحنة جنبًا الى جنب مع الحرب العسكرية او شبه العسكرية، وفي حين أطلق الإسرائيليون خطاباً

موحداً ومتماسكاً وقوياً حتى في تزوير الحقائق[١٧] مثل قول شارون: "ان إسرائيل فخورة بصداقتها للولايات المتحدة وبزعامة أميركا في الصراع التاريخي والسياسي والعسكري ضد قوى الشر التي نهضت ضد الأمم المتحضرة." ومنذ ذلك الهجوم الفتاك في أيلول، ولسوء الحظ، أصبحت الشراكة القائمة بين الإسرائيليين والأميركيين "شراكة في الدم بين ضحايا الإرهاب."

واستشهد شارون، بالرغم من احتلاله الأرض الفلسطينية وتنكيله بالشعب الفلسطيني الأعزل، بأحد المقاطع من خطاب بوش، قالباً الحقائق رأساً على عقب، ومستغلاً الغضب والحزن الأميركيين لصالح تغطية الارهاب الصهيوني الوحشي فاقتبس ما يلي: "يجب وقف الإرهاب لأنه ما من دولة تستطيع التفاوض مع الإرهابيين ولا يمكن أن يكون هناك سلام مع أولئك الذين لا هدف لهم سوى الموت." وبالتالي استغل شارون هذا الكلام لتوصيف المقاتلين الفلسطينيين من أجل حريتهم واستقلال بلدهم وتقرير مصيرهم بأنهم مجرد إرهابيين. أما بالنسبة للمبادرة العربية السلمية التي أطلقتها ٢٢ دولة عربية ضمن ما سمي إعلان بيروت والتي تدعو إلى السلام الشامل والكامل مقابل انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ فإن شارون اعتبرها مجرد شروط مسبقة يحاول العرب فرضها على إسرائيل القوية، وقام في أعقابها بشن حربه الضروس ضد المجتمع الأهلي الفلسطيني في عملية "السور الواقي".

أما بالنسبة للخطاب الفلسطيني الى العالم فقد عانى من بروز عدم وحدة القيادة ووحدة الهدف وبالتالي عدم تجانس الخطابات الموجهة الى جهات مختلفة في العالم، الأمر الذي انتقص من صدقيته وجديته. فالقيادة الفلسطينية استخدمت لغة مزدوجة وملتبسة: "نمد أيدينا للسلام" بينما تحدث عرفات عن موقف مختلف "نستشهد أو ننتصر"، "لا وجود في المجتمع الإسرائيلي لمدنيين، كلهم عسكريون". ومثل هذا الخطاب غير الديبلوماسي من شأنه أن يؤدي الى المساواة لدى الرأي العام العالمي ما بين نتائج الاجتياح والاحتلال وآثاره المدمرة،

ونتائج العمليات الاستشهادية في إسرائيل.

ولكن مع ذلك لا بد من تسجيل نجاح المجتمع الأهلي الفلسطيني في استقدام شبان وشابات من المجتمعات الأهلية الغربية، وحتى من إسرائيل، شكلوا لجاناً قامت بنشاطات ملفتة لحماية الشعب الفلسطيني، وكذلك حماية عرفات وصولاً الى الموت تحت جنازير الجرافات الإسرائيلية.

٤- المواجهة الطاحنة بين حسابات النصر والهزيمة

كشفت المواجهة المخططة والمدبرة من قبل حكومة شارون اليمينية داخل حدود السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع، عن وجود ثغرات كثيرة وكبيرة في ساحة المواجهة الفلسطينية من بينها: ترهل وعدم فاعلية معظم مؤسسات السلطة المدنية الفلسطينية التي عجزت عن توجيه الشعب أو السيطرة عليه ولا حتى تقديم أبسط الخدمات الأساسية له، ولا حتى تقديم خطاب داخلي أو خارجي يشرح حقيقة ما يحدث ويفند الإدعاءات الإسرائيلية التي أظهرت الاحتلال وإفرازاته وكأنه عمل مشروع للدفاع عن النفس.

وهكذا نشأت حالة من الجدل الواسع والمماحكة البيزنطية ما بين مختلف فصائل العمل والنضال الفلسطيني ولا سيما بشأن العمليات الاستشهادية وضرورة أو عدم ضرورة عسكرة الانتفاضة حيث برز في هذا الخضم من الخصومات والخلافات ثلاثة آراء سياسية متعارضة[١٨]:

١-الرأي الأول: يرى أن الانتفاضة الفلسطينية هزمت من دون شك، وعلى الفلسطينيين بالتالي القبول بشروط الهزيمة و أولها وقف المقاومة المسلحة بأشكالها كافة، وتلبية كل المستحقات الواردة في خريطة الطريق فوراً وبلا إبطاء، ومن دون المطالبة بثمن. وشدّد هذا الرأي على ضرورة معالجة مسألة تعدد السلطات ومصادر القرار، وتأكيد وحدانية السلطة، وإنهاء حالة الفوضى في غزة أولاً. وأنصار هذا الاتجاه هم من المتحمسين لاستحداث منصب رئيس الحكومة

(الذي تولاه في ما بعد محمود عباس/أبو مازن ثم تلاه مؤخراً قريع)، ومنهم من دعا إلى ملء الفراغ القيادي الناجم عن حصار الرئيس عرفات.

٢-الرأي الثاني: يرى أن الأولوية هي للصمود والمقاومة لا للمفاوضات. ويعتبر أن الإصلاح الذي يجري الحديث عنه، هو الاسم المستعار للاستسلام أمام الشروط الأميركية والإسرائيلية. واعتبر أنصار هذا الرأي ان الانشغال في استحداث منصب رئيس الحكومة، وفي مناقشة صلاحية الوزراء وصلاحيات الرئيس، وفي تأليف الحكومة، هو مجرد ملهاة عن مقاومة الاحتلال... ومضمون هذا الرأي يدعو الى ضرورة ملء السلطة لأنها تحولت، او يمكن أن تتحول بسرعة الى "إدارة مدنية" تحت الاحتلال. ويعتبر هذا الاتجاه أن الانتفاضة الفلسطينية انتصرت وأنها وضعت إسرائيل على حافة الهاوية.

٣- أما الرأي الثالث: فيرى ان الجمع ما بين المقاومة والانتفاضة والمفاوضات والاصلاح وبناء السلطة ممكن، شرط التحلي برؤية وطنية ترى الواقع برمّته تسعى لتغييره بما يحقق الأهداف الوطنية. ويعتقد اصحاب هذا الراي ان الفلسطينيين لم يهزموا ولم ينتصروا، وانهم لا يزالون في وسط المعركة، وانهم لا يمكن ان يديروا الظهر للجهود والمبادرات الدولية على علاتها، لان في ذلك انتحاراً جماعياً. وليس المطلوب عند اصحاب هذا الرأي قبول المبادرات كما هي من دون السعي لتطويرها وتغييرها، وانما التعامل معها كخطة اعتراضية تهدف الى كسب الوقت واظهار حقيقة موقف اسرائيل الرافض للسلام والانسحاب، وتلبية الحد الادنى من الحقوق الفلسطينية.

ويدعو اصحاب هذا الرأي الى الاصلاح والتغييروالتجديد بمبادرة ذاتية وضمن رؤية استراتيجية متكاملة تضع الاصلاح في سياق المصلحة والاهداف الفلسطينية. كما يدعو الى التعامل مع الاصلاح الجاري وتجييره لخدمة المصلحة الفلسطينية، وعدم الاكتفاء بكونه ناجماً عن الضغوط الخارجية، وتمكينه من تحقيق اهدافه، خصوصاً وأن الموافقة على استحداث منصب رئيس الحكومة،

انما جاءت بعد تدخل خارجي مكثف، وترتب عليها استحداث المنصب وتعديل القانون الاساسي وتحديد صلاحيات رئيس الحكومة ومجلس الوزراء.

خلاصة واستنتاجات ما بعد العاصفة

يعبّر الاسرائيليون عن اعتزازهم بان الانتفاضة فشلت في انتزاع تنازلات من اسرائيل بواسطة العنف، على الرغم من سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

ويعبّر الفلسطينيون عن اعتزازهم بان قوة اسرائيل العاتية لم تكسر ارادة الشعب الفلسطيني ولم تنتزع منه الاستسلام، على الرغم من التدمير الهائل والقتل والاعتقال الجماعي وسائر اشكال التنكيل والاذلال والقهر.

وبعد كل الذي حصل من مواجهات وتحديات طاحنة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي فان شارون خرج باستنتاج مفاده ان آلته العسكرية والسياسية بما أفرزته من اجتياحات يومية ومجازر متعمدة ومن عزل وحصار للمدن والقرى ومن تنغيص عيش الفلسطينيين بمنعهم من العمل والغذاء والطبابة والتعلم، سوف تؤدي الى تخلي الفلسطينيين عن استخدام العنف والمقاومة لتحقيق اهدافهم، والى بروز قيادة جديدة عندهم تستجيب لخطته المرحلية التي حددها كما يلي:

المرحلة الاولى، وقف العنف، والمرحلة الثانية، تسوية مرحلية تشمل تطور العلاقات بين الفلسطينيين والاسرائيليين، والمرحلة الثالثة تسوية دائمة تقرر فيها الحدود بين الطرفين، وطبعا هذا بعد ان يكون شارون قد سلب كل ما يريده من حقوق الفلسطينيين وأرزاقهم استناداً الى لاءاته المقدسة التي لا رجوع عنها وهي:لا لحل وسط في القدس، لا لاتفاقيات اوسلو ولا لكامب ديفيد وكذلك بالنسبة لطابا[١٩]. واستناداً الى المضي قدماً في تنفيذ مخططات الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري في الاراضي الفلسطينية، والى موقف شارون الثابت، وهو

موقف اليمين الاسرائيلي عامة: لا مكان لدولة فلسطينية الى جانب اسرائيل، لا تقسيم للقدس ولا عودة للاجيئين.

في المقابل يميل الاسرائيليون الى تاييد خطة شارون وأساليبه في الحكم والمناورة اذا توفرت لها فرص النجاح، وإلا فهم يفضلون الفصل التام بين الشعبين بجدران اسمنتية وإلكترونية ونفسية، وذلك لان الهم الديموغرافي واحتساب نسب الولادات يطغيان على تفكير الاسرائيليين في مستقبلهم وسط المحيط العربي والاسلامي، وهم في هذا المجال يتأرجحون ما بين خطط الفصل ومخطط الترحيل.

ولا تتوقف طموحات شارون في هذه الاثناء، وبعد جولة الصراع الدامية الاخيرة اثر اندلاع انتفاضة الاقصى منذ نهاية العام ٢٠٠٠، عند الغاء الشعب الفلسطيني وصوغ مستقبل الفلسطينيين كمجموعات معزولة بما يخدم المصلحة الاسرائيلية العليا، بل يتطلع الى اعادة ترتيب اوضاع المنطقة مع حليفه الاميركي، حيث تتلاقى المصالح الاستراتيجية في كل من العراق وايران وسوريا وتتشابك. واذا ما تمكن من تحقيق ذلك يكون قد وفى بالوعد الذي اطلقه في مطلع ولايته: العمل لاكمال ما كان قد بدأ في العام ١٩٨٨. وفي هذا السياق يقول شارون "ان حرب الاستقلال لم تنته، وحرب ١٩٤٨ كانت أحد الفصول ... ولا يمكن القول اننا انجزنا العمل وان في امكاننا ان نستريح"[٢٠].

لقد نجحت اسرائيل في ظل ولاية شارون، والى حد بعيد، في اختطاف المسألة الأمنية وتزويرها وإبرازها على انها قضية تخص الدولة العبرية لوحدها من دون سواها في المنطقة، بالرغم من كل الوحشية والتطرف العنفي الذي تمارسه في حق الشعب الفلسطيني المحاصر. وشارون في هذا المجال اختلف عن زملائه من قادة اليمين في انه لم يغلف، وهنا مكمن نجاحه، مواقفه السياسية بشعارات ايديولوجية، وانما زينها بشعارات أمنية. فالشعارات الايديولوجية في رأيه تقسّم الاسرائيليين، فيما الشعارات الأمنية توحدهم. ولذلك فهو لا ينظر الى

المستوطنات على انها "صخرة وجود" الشعب اليهودي، وانما يعتبرها حصوناً تتيح لليهود الدفاع عن انفسهم فقط. وفيما يرفض اليمين الاسرائيلي القرارات الدولية والحلول الدولية المفروضة، يؤمن شارون باسلوب تفريغ هذه القرارات من أي محتوى او مضمون ذي اثر او أهمية، وهذا ما فعله بالنسبة للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يتشبث بهما العرب كمرجعية أساسية للشرعية الدولية، وايضاً بالنسبة لخارطة الطريق التي قيّدها باربعة عشر تعديلاً لا تنازل عنها، وحرم الفلسطينيين بالتالي من الاستفادة من بعض الإيجابيات التي تحدث عنها الرئيس الاميركي بوش من دون ان يستطيع توفير أي منها بحسب منطوق وفحوى بنود خارطة الطريق، فلم يتم اخلاء المواقع الاستيطانية ولم يتم تجميد المستوطنات ولم ينسحب الجيش الى مواقعه السابقة في ايلول ٢٠٠٠، ولم يتم اطلاق سراح السجناء مثلما هو مطلوب، ولا إعادة حرية الحركة بين المدن، ولم يحصل رئيس الحكومة الفلسطينية ابو مازن سوى على (ملبسة) اسمها زيارة واشنطن ولقاء الرئيس.

لقد تقبل المجتمع الدولي بصورة عامة الطرح القائل ان "رعاية المخاوف الأمنية الاسرائيلية" هي احد المفاتيح الاساسية اللازمة للحل، في حين لم يتم الاعتراف الواضح والحاسم والنهائي بالحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة، علماً بان تاريخ الصراع منذ العام ١٩٤٨ يدل على ان ميزان الأمن، أي تكلفة الحرب والدمار، يميل ميلاً حاداً لغير صالح الطرف العربي والفلسطيني نتيجة استخدام اسرائيل المتكرر للعنف والجبروت العسكري من اجل تحقيق اهدافها السياسية والاقليمية.

والتحدي الذي يواجه العرب والفلسطينيين كان وما يزال يكمن في أخذ المبادرة الجدية والمتواصلة لإيجاد الوسيلة الملائمة لشرح وتوضيح مخاوفهم والغبن اللاحق بقضاياهم واقناع المجتمع الدولي بعدالة موقفهم، بما في ذلك الوصول، قدر الامكان، الى الاسرائيليين انفسهم لاقناعهم بان لهذه المخاوف والمواقف ما

يبررها. واستناداً الى رأي جيفري أإرونسون، أحد أبرز الخبراء الاميركيين اليهود بشؤون المستعمرات الاسرائيلية، فان شارون هو الذي حوّل فكرة اسرائيل الكبرى الى واقع: "ذلك بانه لم يكن هناك وجود في نظر شارون لخط أخضر... بل مجرد أرض اسرائيل ... لم يكن ثمة ضفة غربية ... ولا فلسطينيون، بل مجرد عرب ارض اسرائيل. فرؤيته، ومفرداته انما هي رؤية الصهيونية الحربية ومفرداتها"[٢١]. وشارون كان مهندس كتلة الليكود السياسية اليمينية، وبطل غوش إيمونيم (حركة المستوطنين المتدينين الاكثر تطرفاً) والقوة الدافعة لعملية استيطان الخليل والهضاب الفلسطينية الوسطى، ومنشئ الطرق الالتفافية المقتصر استعمالها على اليهود، والمنشأة خصيصاً للحؤول دون امكان قيام كيان عربي متصل." ورؤيته الأخيرة لما يسميه الدولة الفلسطينية كان قد عبّر عنها في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠١، وتشتمل على ٤٢٪ من الضفة الغربية، مع قدس موحدة تحت السيادة الاسرائيلية الدائمة، ولا اعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، ومرحلة انتقالية غير محددة الوقت او المعالم.

وهو صرّح منذ وقت غير بعيد بان نتساريم (وهي مستعمرة صغيرة في وسط غيتو غزة) هي تل ابيب. وفي عملية "السور الواقي" التي شنّها ضد الفلسطينيين في ٢٠٠٢/٣/٢٩ كان هدفه المعلن هو القضاء على البنية التحتية "للارهاب" الفلسطيني، في حين ان الذي دمره شارون منذ ذلك الحين وحتى الآن انما هو المكاتب والتجهيزات والاثاث واجهزة الكمبيوتر والارشيفات في المصارف والشركات، والمصالح التجارية، ومراكز الأبحاث، والبلديات والسجون ومخافر الشرطة، والمدارس، ومحطات الاذاعة، وسجلات الاراضي، والمحاكم، والوزارات على امتداد الطيف الاداري، بما في ذلك وزارة التعليم العالي ووزارة الاقتصاد الوطني. وقد قال الكاتب الاسرائيلي عوزي بنزيمان مختصراً شخصية شارون في هذا المجال بانه "مخادع، محتال، فظّ، اناني، ومصاب بجنون العظمة[٢٣]." وهو عندما ساله الكاتب الاسرائيلي المعروف آري شافيط :هل ان ٤٢٪ فقط من

الضفة الغربية سوف يحل كل مشاكل الفلسطينيين التي لا تعد ولا تحصى أجاب:"السؤال هو ما هو البديل؟ الإمكانية الاخرى هي منحهم اكثر، لكن هذا ايضاً لن ينهي الصراع. في هذه الحالة سنبقى من دون املاكنا التاريخية والاستراتيجية ومن دون نهاية الصراع[٢٤]."

لكن الأمر عاد يواجه الجدار المسدود فالمجتمع الإسرائيلي الذي كان ارتاح لإعلان الهدنة الأخيرة، وباشر التقاط أنفاسه أمنياً واقتصادياً، لم يلبث وتحت وطأة الأحداث الدموية العائدة، ان صار مجدداً أكثر راديكالية وتشدداً وأقل أملاً بالسلام وسعياً الى تحقيقه. لذا فهو عاد يؤيد سياسة الجدار الفاصل بقوة، ويرفض إخلاء المستوطنات، ولا يتمسك بقوة بمشروع خريطة الطريق.

وفي المقابل يؤيد الجمهور الفلسطيني الهدنة ولكنه يهتم اكثر برؤية آثارها وثمارها السياسية. فهو يطمح الى ان تقود هذه الهدنة الهشة اسرائيل الى الغاء الحصار والقيود المفروضة على الحركة، والى اطلاق سراح المعتقلين والى انسحاب الجيش الاسرائيلي من المدن والقرى الفلسطينية، والأهم الى تحقيق التسوية المؤدية إلى الدولة الفلسطينية المستقلة. ولكن أي شيء من هذا لايحصل. فاخلاء المواقع الاستيطانية يتم بطريقة التضليل والخداع، واطلاق سراح المعتقلين يجري بصورة ابتزازية مذلة، والغاء الحواجز والقيود يتم في مناطق غير مؤثرة، والانسحاب من المدن الفلسطينية يجري بصورة ملتبسة وغير جدية، وهكذا تجد حكومة ابو مازن نفسها في اوضاع بالغة الدقة والحرج. فهي أوقفت الانتفاضة، ولجمت المنظمات القومية والإسلامية من خلال تبرير يرى بان هذا هو الاسلوب الأنسب للتوصل الى الاهداف الوطنية. ولكن هذا الاسلوب لم يحقق الغاية منه من ناحية ولم يقنع اسرائيل بالتنازل عن مطالبها بتفكيك المنظمات الفلسطينية كلها بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وتجريدها من سلاحها، اللهم إلا السلاح الذي يخدم غرض اثارة الحرب الاهلية التي لا تبقي ولا تذر، والتي كانت وما تزال وستبقى هدف اسرائيل الاساسي من اية مناورة او مسرحية سياسية او

أمنية. ومن هذا المنطلق رفضت اسرائيل الاقتراح الفلسطيني الداعي الى تحويل الهدنة المؤقتة الى هدنة دائمة، وانصرفت الى طريقتها المفضلة في تدبير الحل، وهي الإبادة وحرق كل ما هو فلسطيني. وهكذا، ومع عودة التصعيد الى ذروات جديدة، بات واضحاً ان اليمين الإسرائيلي الأكثر عنصرية وتطرفاً هو صاحب الكلمة العليا في اسرائيل.

وفي هكذا أجواء لا بد من طيّ خريطة الطريق والدخول في متاهة الدم التي يحبكها اليمين الاسرائيلي.

المراجع والمصادر:

١-مختارات اسرائيلية، سعيد عكاشة، جذور ازمة اليسار الاسرائيلي
٢-صحيفة الشرق الاوسط ٢٠٠٢/٥/١٩ مقابلة مع الدكتور ايلان بابي وهو من عداد المؤرخين الجدد
٣-المصدر نفسه
٤-المصدر نفسه
٥-يديعوت أحرونوت ١٩٩٥/١/٢٦، يوئيل بن نون، "حرب في مفاتن السلام"
٦-السفير ٢٠٠٢/٥/٢٠ نصوص من الصحفة الاسرائيلية
٧-النهار ٢٠٠٢/٥/١٦
٨-السفير ٢٠٠٣/٧/٣٠ ثلاثة رجال في مركب واحد، حسينآغا وروبرت مالي
٩-السياسة الدولية، العدد١٥٢، نيسان/ابريل ٢٠٠٣ المجلد٣٨ ص ١٨١
١٠-هآرتس ٢٠٠٠/١١/١٧ ، امير اورن، "كيف نخرج من هذا"
١١-يديعوت أحرونوت ٢٠٠٠/١٠/١١ سامي سموحة "ما زال ممكناً اعادة العلاقات"
١٢-مجلة الدراسات الفلسطينية، صيف ٢٠٠٠ العدد ٥١ ص ٣٤
١٣-مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد٥٢ شتاء ٢٠٠٣ ص٣٩ وما بعدها
١٤-شؤون عربية،صيف ٢٠٠٣ العدد١١٤ ص٢٧
١٥-المصدر نفسه
١٦ -لمزيد من المعلومات والتفاصيل انظر كتاب الاجتياح الاسرائيلي للضفة الغربية من محاصرة المقاطعة الى اخلاء كنيسة المهد،تحرير محمود سويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية
١٧-انظر بنوع خاص خطاب شارون في الكنيست بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٨ فصل الوثائق في المرجع السابق ص٣١٤
١٨-مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٥٤ ربيع ٢٠٠٣ ص١٧
١٩-معاريف ٢٠٠٢/٩/٦
٢٠-موقع صحيفة هآرتس في الانترنيت ٢٠٠٢/٤/٦
٢١-مجلة الدراسات الفلسطينية العدد٥٢، خريف ٢٠٠٢ وليد الخالدي "آفاق السلام في الشرق الاوسط"ص٨
٢٢-المصدر نفسه
٢٣-المصدرالسابق ص٩
٢٤-يديعوت أحرونوت ٢٠٠١/٤/١٣

BIBLIOGRAPHIE

1- Peter Hintereder – rédacteur en chef de la revue Deutschland no 4/2002
2- auteur de "la Fin de l'Histoire" en 2001
3- journaliste, auteur de "La violence de la mondialisation", Monde diplomatique, Novembre 2002
4- Professeur Universitaire d'économie, homme politique français, ex-premier minister en France.
5- Porte-parole de Confédération paysanne, et principal détracteur de produits "mondialisés"
6- Eric Conan – L"Express, 10 avril 2003
7- cf Hobbes –Le Léviathan
8- professeur à l'université de Leeds, spécialiste du Proche-Orient
9- Stiglitz, J. "A l'ombre de la mondialisation", Siedler, Munich, 2001
10- écrivain britannique, auteur avec Merryl Wyn Davies "Pourquoi le monde déteste-t-il l'Amérique?"
11- Bernard de, F. "La pauvreté durable", Le Félin, 2002

bien", il n'en est pas moins vrai que, se réclamer du bien puis commettre le mal, n'est pas aussi vertueux.

Si enfin la mondialisation repose sur les trois piliers évoqués précédemment, à savoir la démocratie, l'économie privée et la société civile, pour François de Bernard[11] elle ne fait que déployer

"ses efforts afin de se débarrasser des hommes eux-mêmes, ces gêneurs de toute éternité, avec leur prétention ridicule à la dignité, à l'équité, à la solidarité, et pitoyablement à l'humanité..."

Enfin, comment accepter un système qui devrait se mettre en place à l'échelle planétaire, tout en excluant l'autre partie du monde qu'est la zone "Sud", en marge du développement et de la civilisation, occidentale en l'occurrence?

Le turbocapitalisme des années 1990 a produit bien des gagnants, mais aussi nombre de perdants. La mondialisation n'est certes pas un succès. Elle est critiquable à tous les points de vue, même écologique, et ne contribue pas à la stabilité de l'économie mondiale. Cette critique de la mondialisation, on la retrouve dans la personne du lauréat du Prix Nobel, Joseph Stiglitz(9), qui reproche aux hommes politiques, aux managers et aux organisations financières internationales des erreurs dans la gestion de la mondialisation. Les mouvements antimondialistes se basent alors sur cette mauvaise gestion d'un système planétaire, pour discréditer le processus. On parle dès lors d'altermondialisation qui est revendiquée. A l'ère du marché planétaire, la démocratie doit se réinventer et le progrès technique se réorienter. Ces défaillances du système qui tend à se mettre en place sont dues à l'émergence on ne peut plus rapide et envahissante de l'unique hyperpuissance mondiale: les Etats-Unis, qui s'imposent en véritable maître de la planète. La mondialisation existe de par l'américanisation du monde, ou si l'on veut relativiser la chose, de par une certaine occidentalisation à visage américain du monde. Ceux qui refusent l'ordre actuel du monde, refusent par conséquent le caractère expansionniste de la puissance outre-atlantique, un refus qui sous-entend une alternative, celle de restructurer le monde, de le réinstitutionaliser, de le rendre humain, et surtout il s'agit de redéfinir la mondialisation "mondiale"cette fois-ci.

Anti-mondialisation (ou altermondialisation) fait ainsi explicitement écho à antiaméricanisme: Ziauddin Sardar(10) le fait d'ailleurs très bien remarquer: "Ce qu'on déteste, c'est l'arrogance de l'Amérique". Il lui reproche dans un entretien avec le journaliste Arezki Metref, de rendre la vie difficile aux autres peuples, leur pouvoir leur permettant de structurer l'économie mondiale de façon à s'enrichir sans cesse, réduisant les populations non-occidentales à la pauvreté et la misère. En dirigeant le processus de la mondialisation, l'Amérique (contrôlant le FMI, la Banque Mondiale et l'OMC) est devenue de par son existence à la fois physique, politique et culturelle un problème pour les pays du Tiers-Monde. Si les Etats-Unis croient incarner "l'axe du

souveraineté.

Les Etats-Unis s'imposent effectivement comme la seule hyperpuissance dominante dans le monde, une hyperpuissance qui empêche tant de dormir.

L'unilatéralisme américain serait la conséquence, et non la cause de la baisse de puissance du reste du monde.

Les événements du 11 Septembre s'inscrivent dans cette critique en même temps de l'hyperpuissance américaine et de son action unilatérale. L'Amérique ne manquerait pas d'ennemis: Saddam Hussein, le dictateur irakien, Khadafi en Libye, les Syriens...et apparemment Ben Laden qui fait figure d'ennemis numéro un, après son acte d'agression, qui permet à l'islamisme radical de lancer aux démocraties libérales occidentales, et plus particulièrement aux Etats-Unis un défi idéologique, qui se placerait comme une alternative. Toutefois il faut noter que cette alternative n'est pas réaliste pour les sociétés dans le monde dans la mesure où cet islamisme radiçal n'attire pas tous les musulmans, ni plus les non-musulmans.

Ainsi si américanisation et mondialisation semblent deux notions on ne peut lier, il ne reste pas moins vrai qu'en même temps la mondialisation entre en contact direct avec le mouvement anti-mondialisation dans les pays arabes. Plus encore elle se place au service de celui-ci.

En effet mondialisation fait écho à modernisation, et modernisation à fabrication d'armes de destruction massive, qui sont en possession des fanatiques islamistes.

La politique mondiale, caractérisée par des courants et des contre-courants, par des actions suivies de réactions, par finalement des mouvements antagonistes, est structurée par le couple modernisation / mondialisation, qui a servi encore une fois l'anti-américanisme.

L'antiaméricanisme que préconisent les nations arabes, fait écho à antimondialisation. Comment tolérer un monde injuste, régi par la seule hyperpuissance, qui cache ses ambitions expansionnistes, derrière les valeurs démocratiques, d'égalité, de liberté et de justice, qu'elle croit promouvoir?

Comment tolérer une Amérique qui a commis des terribles erreurs au Moyen-Orient, simplement parce qu'elle recherchait son propre profit, et celui d'Israël?

arabes quant à elles abandonnent et rejettent tout principe démocratique au profit de la rente pétrolière.

Comment donc ne pas voir dans ces différentes interventions américaines l'importance de l'enjeu du pétrole, véritable arme pour les pays arabes afin d'exprimer leur mécontentement, leur antiaméricanisme, voire leur antimondialisation?

Le Dr. Clive Jones[8] ne manque pas de le faire remarquer: "Contrairement à la croyance populaire, ce fut là véritablement le premier déploiement de la puissance militaire américaine dans la région. Cela s'est produit en Arabie Saoudite, un pays comptant les plus hauts lieux Saints de l'Islam, la Mecque et la Médine. Ceci a engendré une nouvelle forme d'antiaméricanisme."

Par ailleurs cet anti-américanisme est suggéré on ne peut plus explicitement par les différents attentats "terroristes", comme les qualifient les Etats-Unis. Parmi ces attentats, on peut citer tous ceux perpétrés contre Israël, au Kenya par exemple, mais aussi l'attentat contre des commandos européens, où c'est le modèle occidental qui a été visé. Mais surtout on retiendra celui du 11 Septembre où pour la première fois le territoire américain devient la cible d'attentats, visant l'Amérique toute entière dans toutes ses dimensions.

Aujourd'hui la violence terroriste dans le monde arabe relève si l'on veut de la lutte contre le terrorisme de Bush. En Irak en ce moment, chaque jour ou presque, des soldats américains sont tués dans les attentats.

Comment donc ne pas percevoir cette haine à l'égard de la puissance outre-atlantique dans le coeur de l'opinion publique arabe et surtout irakienne, qui certes était rongée par la terreur baasiste de Saddam Hussein, et qui ne souhaitait que la fin de ce dernier. Toutefois elle ne souhait pas non plus subir une autre terreur, une autre oppression, cette fois-ci américaine, qui veut imposer de gré ou de force sa domination et son régime politique, à une société qui n'a pas idée de ses bienfaits ou encore de ses malaises.

Antiaméricanisme, comme contre-réaction au monopole américain dans la région, antiaméricanisme en réponse à la politique pro-sioniste des Américains, au détriment des Arabes, antiaméricanisme enfin, pour dénoncer les actions des Etats-Unis pour leurs propres intérêts, ainsi que les exactions de ces derniers, perçues comme un total désintérêt pour les nations arabes, pour leur plénitude, et leur

région, une domination qui s'est concrétisée avec la seconde guerre du Golfe, en sauvant cette fois-ci l'Irak de son dictateur.

Dans leur guerre contre l'Irak, entamée depuis mars 2003, les Etats-Unis veulent propager leur "rêve américain", leur idéologie, qui repose sur des principes dits démocratiques, mais surtout sur une volonté d'américaniser la région. En passant par la voie de la démocratisation , l'américanisation pourrait ainsi se faire.

Tandis que le Pentagone est bien décidé à gérer l'après-guerre en Irak, et à signer les contrats de la reconstruction, le département d'Etat semble sceptique quant aux conséquences d'une telle action impérialiste.

Si George W. Bush nie complètement l'aspect envahisseur et imposant de ses actions, en affirmant il y a juste un an, que "L'Amérique n'a ni empire à étendre, ni utopie à établir", l'après-guerre ne manque pas de révéler les véritables intentions des dirigeants américains. Stephen Peter Rosen, professeur de stratégie à Harward, reconnaît qu'il faudra aux américains s'imposer "avant de partir un jour d'Irak. De toute façon , on nous traiterait d'impérialistes. Alors soyons des impérialistes compétents", ajoute-t-il.

La démocratisation, qui est loin de se mettre en place à l'heure actuelle, devient de par justement son impossible réalisation, un sujet de l'opposition, chiite en l'occurrence. On voit effectivement émerger depuis quelques mois un groupe d'oppostion formé essentiellement de religieux chiites, mais aussi de nombreux fidèles, qui revendiquent le retour du religieux au coeur de la sphère politique, tout en discréditant la démocratie ainsi que ses enjeux.

Dès lors c'est directement la présence américaine dans le pays, mais aussi dans l'ensemble de la région, qui est dénoncée.

La démocratie ferait partie intégrante des critères diffusionnels de la mondialisation, cette même démocratie que préconisent les Américains.

Les pays arabes, dont le régime politique échappe à toute substance démocratique, ne peuvent ainsi tolérer les projets de démocratisation des Etats-Unis.

A l'anti-mondialisation répond anti-américanisation, à laquelle ne peut que répondre anti-démocratisation.

Alors que les Etats-Unis entendent imposer leur idéologie démocratique, afin d'accéder au pétrole irakien entre autre, les nations

d'une main d'oeuvre très qualifiée de l'ex-URSS depuis 1990." Ce rapport insiste sur le rôle prépondérant d'"Israël" dans la mondialisation libérale, dans la mesure où le pays entre dans la gigantesque roue du progrès qu'est la mondialisation, étant donné qu'il est le pays qui concentre le plus d'ingénieurs, d'informaticiens, de physiciens, loin devant les Etats-Unis et le Japon. "Israël" se place donc au coeur de la révolution scientifique et technologique, qui représente l'une des composantes de la mondialisation néo-libérale.

Par ailleurs, il faudra considérer le rôle important des instances financières internationales comme le FMI, dans l'aide qu'elles fournissent aux populations juives, qu'elles soient en Israël ou bien en Argentine. "Israël" fait partie intégrante du processus de la mondialisation, devenant un acteur international puissant, d'autant plus qu'il ne faut pas négliger sa puissance aussi bien militaire que nucléaire.

Ajoutons enfin que cette arrivée d'un million de Russes permet d'augmenter le nombre de colonies juives dans les territoires occupés en Palestine, entravant ainsi les chances de paix, étant donné que celle-ci repose sur des concessions israéliennes, notamment en ce qui concerne la fin de la colonisation juive.

C'est ainsi que l'on peut expliquer le rôle des réseaux antimondialisation, dans le soutien à la Palestine, car il ne s'agit pas simplement de dénoncer Israël au niveau de sa politique intérieure, de ce qu'elle fait à la Palestine et à son peuple, il s'agit de contester la présence d'Israël en extérieur, son rôle notamment dans la mondialisation, et le rôle des "start-up" de bio-technologie militaire qui joue un très grand rôle dans la mondialisation libérale.

On devra noter la profondeur des relations entre Israël et son allié américain.

En effet la politique étrangère américaine se place au service de sa politique intérieure. Les Etats-Unis cherchent d'emblée à s'imposer dans la région du Moyen-Orient, en ce sens où ils se présentent comme les gendarmes du monde, toujours présents, dès qu'un conflit a lieu, et surtout dès que l'Etat juif se trouve selon eux en danger, entouré de nations arabes.

Cette implantation américaine s'est trouvée légitimisée, après la première guerre du Golfe, où ils ont sauvé un pays arabe, le Koweit, des "griffes" de Saddam Hussein, l'oppresseur le plus féroce de la

L'antimondialisation quant à elle se ramène de la même manière au conflit "israélo-arabe", compris comme une expression locale des rapports Nord/Sud. C'est justement cet aspect-là du conflit qui permet plus que d'autres de comprendre l'engagement des réseaux de contestation de la mondialisation néo-libérale vis-à-vis des Palestiniens. Si effectivement la Palestine devient un objet de sollicitude des courants "anti-mondialisation", c'est parce que tout simplement l'Etat "d'Israël" est considéré comme une entité qui joue un rôle tout à fait particulier dans la mondialisation néo-libérale, et non pas parce que les Palestiniens comme peuple ont une lutte plus digne et plus valeureuse que d'autres peuples dans le Tiers-Monde.

Pour comprendre le rôle d'Israël dans le processus de la mondialisation, il faut se mettre en tête que le système-monde, ou encore l'économie-monde, qui favorise la mise en place du processus de la mondialisation, n'est que le reflet du système occidental qui se met en place et qui tente de s'imposer sur l'ensemble de la planète.

D'une manière générale, il ne s'agit pas de réduire la mondialisation néo-libérale à ses instances financières (connue sous l'expression de globalisatiom financière), ou bien à ses instances techniques et scientifiques (ou encore la revolution informationnelle). Le monde dans sa pluralité ne participe pas à ces deux domaines économique et technologique. Le monde dans sa pluralité a ceci de commun, c'est qu'il est lié à un centre de gravité dans les processus de la mondialisation, et ce centre-là, c'est bien le centre occidental.

Nous sommes donc devant un constat, qu'il existe un pôle attractif et puissant, qui permet de déterminer les critères de la mondialisation, celui de l'Occident, de sa culture, de sa suprématie...

Il se trouve que dans ce centre occidental, la place d'"Israël" est reconnue, notamment à partir de 1995, année à partir de laquelle l'économie nationale "israélienne" connaît une croissance sans précédent, mais surtout de nouvelles structures qui la libèrent de sa dépendance vis-à-vis des Etats européens. En effet, l'arrivée d'un million de Russes sur le territoire" israélien" renforce non seulement la démographie de la société "israélienne", mais permet également de changer la nature de l'économie du pays. On peut d'ailleurs lire dans un rapport du service scientifique de l'ambassade de France à Tel-Aviv ceci: "les raisons du décollage économique depuis 1995 jusqu'en 2002, la première raison de ce décollage est l'arrivée massive

notions de démocratie ou de liberté. Elle se présente bel et bien comme le "bouc émissaire de toutes les misères et impuissances" .

Ce caractère puissant des Etats-Unis ne permet pas à la France d'acquérir les mêmes fondements de cette puissance.

Défini à la fois par un certain mimétisme, une certaine jalousie, et ce sentiment d'impuissance, l'antiaméricanisme ne manque pas d'atteindre le milieu politique français, mais aussi celui de l'industrie culturelle, puisque on le sait bien, la production cinématographique, les jeux vidéos, la mode... est complètement américanisée.

Prônant les valeurs nationales ainsi que les produits nationaux français, les antiaméricanistes placent leur contestation au service de la critique de l'ordre mondial américanisé.

On revient à l'idée d'une altermondialisation qui viendrait se substituer à l'uniformisation établie par les Etats-Unis, assoiffés de pouvoir, ivres de dominer le monde. Les Etats-Unis s'imposent en véritable Léviathan(7) dans un monde désarmé de toute puissance.

Si la France, considérée comme le promoteur des valeurs démocratiques, d'égalité et de justice, craint plus que tout l'hégémonie américaine, les pays arabes, eux refusent cet ordre-là, et voient apparaître su sein de leur population un ressentiment profond envers la mondialisation, qui serait "les bras séculiers" de la montée en puissance des Etats-Unis. Antimondialisation ferait de cette manière écho à antiaméricanisme, et vice versa.

Antimondialisation et antiaméricanisme dans le monde arabe

L'antiaméricanisme moyen-oriental est un sujet brûlant. Il faut constater le ressentiment sans conteste, qui ne cesse de s'intensifier contre les Etats-Unis, surtout depuis le déclin du communisme et l'émergence de l'Amérique comme "la seule superpuissance mondiale", selon l'expression honnie et consacrée. Cette exécration est principalement marquée dans les pays d'Islam en raison de l'existence d'Israël, attribuée à la seule Amérique. Cet anti-américanisme est ainsi lié intimement à la question "israélienne": la politique américaine dans la région ayant entraîné la destruction plus ou moins complète du nationalisme, ce qui désormais pèse sur la politique arabe, et au pétrole, qui illustre de manière flagrante la cupidité des Américains.

contre-pouvoir, ou encore vers la participation au gouvernement qu'ils aspirent.

La contestation française soulève l'un des principaux défis économique, social et politique en liaison avec les effets de la mondialisation, à savoir l'intégration économique, sociale et politique des catégories non qualifiées. Elle se structure par ailleurs autour des grandes campagnes internationales (contre l'OMC et les institutions de Bretton Woods), mais aussi sur des thèmes spécifiques, comme l'Europe, la défense des services publics, les OGM, souvent sur fond d'antiaméricanisme.

En effet "l'antiaméricanisme devient un mal français"(6), notamment avec le conflit irakien. "De la naissance des Etats-Unis à aujourd'hui, de la droite à la gauche, l"ami" américain suscite en France autant de fascination que d'aversion. Avec l'opposition au conflit irakien, c'est le discours de haine qui prédomine à nouveau."

Cet antiaméricanisme est né depuis plus de deux siècles, lors de la création de la nation américaine. En fait d'aucun le définirait comme un phénomène complexe, les cibles de sa détestation.

Concernant certes l'Amérique de l'intérieur, à savoir l' "American way of life", mais il faudra étendre le domaine de la réflexion, c'est la puissance commerciale, culturelle et militaire des Etats-Unis qui est à l'origine de l'antiaméricanisme aussi bien en France que dans le reste du monde.

On leur reproche leur nombrilisme, les Américains, présentés par eux-mêmes comme les "gendarmes du monde", incarnant la lutte du Bien contre le Mal, n'agissent en effet que, comme l'affirme Stanley Hoffman "si leurs intérêts nationaux sont gravement menacés". Au nombrilisme fera ainsi écho isolationnisme. Leurs différentes interventions dans le monde à partir de la Première Guerre Mondiale ont rendu les Etats-Unis "créanciers" de l'Europe et plus tard du reste du monde, et ont ainsi facilité leur placement au rang de la première puissance de la planète, mais aussi à la tête du processus de la mondialisation. L'antiaméricanisme européen naît alors de ce gigantisme américain, de cette volonté de dominer le monde.

Ces antiaméricanistes n'ont pas hésité à justifier les attentats du 11 Septembre à leur manière, en affirmant que les Etats-Unis ont été frappés à la mesure de leurs forfaits passés.

En France on n'assimile pas la puissance outre-atlantique aux

agricoles français. La France se place ainsi à travers ses figures médiatiques, notamment celle de José Bové[5] sous le signe de la lutte contre la "mondialisation libérale", avant même l'organisation des manifestations de Seattle à l'occasion de la conférence ministérielle de l'Organisation Mondiale du Commerce (OMC) en novembre 1999. Elle l'est restée en ce moment-même où s'est déroulé le sommet du G8 à Evian du 1er au 3 Juin 2003. Le Forum Social européen qui se tiendra au mois d'Octobre à Saint-Denis connaîtra-t-il les mêmes répercussions?

En fait nous ne pouvons pas parler de véritable mouvement "anti mondialisation" en France. Il faudra parler de groupes de protestations, et aussi d'altermondialisation, qui se distinguerait de l'actuelle "mondialisation libérale".

Les activités protestataires ne se résument pas à de simples manifestations. Il existe entre autre une intense activité de "lobbying" au moyen de campagnes sur des thèmes spécifiques comme la dette, ou les organismes génétiquement modifiés (OGM) ; à noter de même l'activité d'information, d'analyse, de pédagogie, et de publications...

Il faudra alors citer les différentes organisations de solidarité international, comme OSI, Agir ici..., ou encore d'autres ONG comme les groupes écologistes, à savoir Greenpeace...

L'ensemble de la contestation française est ainsi régi par trois types de groupes: les ONG, les mouvements sociaux et les "nouveaux groupes contestataires", contemporains de la mondialisation, créés justement en lien avec ce thème. Ils comprennent des associations comme ATTAC, des réseaux et des groupes qui s'expriment sous forme de campagne, de publications... Ils sont surtout présents dans la lutte contre l'OMC.

On peut distinguer parmi eux des groupes réformistes, qui sont dans la logique d'engagement plus que dans celle de l'affrontement face aux acteurs de la mondialisation, et acceptent d'entrer dans les mécanismes mis en place par ces derniers. Ces groupes incarnent toutefois une certaine continuité historique qui relève de l'anarchisme. Leur structuration est, quant à elle, inédite avec de nouveaux et de meilleurs objectifs, qui ne se limitent plus à prendre le pouvoir politique et à transformer radicalement la société par la force. ATTAC par exemple ne cherche même pas à refuser l'existence du marché. Contrairement à la prise du pouvoir, c'est vers la formation d'un

asiatiques et africains. Cependant il ne s'agit plus de la démocratie que prônaient déjà au XVIIIème siècle les philosophes des Lumières. Elle a aujourd'hui changé de visage, notamment après la fin de l'ordre mondial bipolaire en 1990. Jusque là, l'Etat avait un immense pouvoir de négociation vis-à-vis du capital et du marché. En fait, l'on considérait l'Etat idéal avec une organisation économique et sociale régie par un équilibre entre les forts et les faibles, étant donné l'exercice de la démocratie, une démocratie qui n'a plus lieu d'être. La mondialisation a instauré un monde compétitif parlant par exemple de "concurrence fiscale négative".

Les revendications aujourd'hui sont de l'ordre du rétablissement de l'Etat national et de son régime démocratique.

Les trois piliers de la mondialisation connaissent des défaillances, qui sont critiquées par l'opinion internationale, à savoir la démocratie, l'économie privée, et la société civile.

Nombreux sont ceux qui voient une solution simple: ils veulent enterrer la mondialisation. Mais ceci n'est pas faisable, ni désirable. La mondialisation a fortement amélioré les soins de santé et donne naissance à une société civile globale active qui lutte pour plus de démocratie et une plus grande justice sociale. Le problème n'est pas la mondialisation, ce sont les modalités de son application.

Dès lors la contestation de la mondialisation se fait au niveau de sa mise en place. En France, les malaises de la mondialisation se font sentir. Sont-ce les symptômes des difficultés que traverse la société confrontée aux défis de l'actuelle mondialisation?

La contestation à la française

Cette forme de contestation est née avec le débat sur Maastricht à partir du début des années 90, période qui voit émerger des mouvements sociaux importants, à leur tête les "sans logement", les "sans papier"...

En 1998 est crée ATTAC, qui connaît rapidement un succès, puis l'intense campagne menée par la Coordination contre l'AMI (Accord multilatéral sur l'investissement négocié à l'OCDE) ; enfin c'est le début de la violente contestation: le restaurant McDonald's à Millau est démantelé par des militants de la Confédération paysanne en août 1999, en réaction à la décision américaine de surtaxer des produits

4 principes :

1- la production des richesses et son impact social,
2- le développement équitable et durable,
3- l'émergence d'une société civile mondiale,
4- le pouvoir politique et l'éthique dans la société.

On voit réapparaître des résistances de plus en plus vives à la mondialisation, résistances sociales – comme c'est le cas depuis la fin du mois de mai 2003 avec les manifestations contre le sommet du G8 à Evian – et politique. Il faut voir plus qu'un refus archaïque: "une sorte de révisionnisme déchirant quant aux acquis de la modernité et du "progrès", de rejet non seulement de la techno-structure mondiale, mais de la structure mentale d'équivalence de toutes les cultures."

Ce mouvement de l'anti-mondialisation s'est donc forgé au fur et à mesure que le processus même de la mondialisation se met en place. Il est ainsi lié aux progrès technologiques, toujours perçus comme source d'inégalités, renforcées par les multiples interventions des agences financières internationales, le FMI et la Banque Mondiale, qui ne semblent pas se démocratiser. Chacune sert à exécuter la volonté collective des Etats du G8, et une discussion démocratique animée de stratégies alternatives était le dernier de leur souhait.

Le problème du FMI et des autres institutions économiques internationales peuvent se définir tous par la gouvernance. Ces institutions ne sont pas simplement dominées par les pays industrialisés les plus riches, mais spécialement par les intérêts commerciaux et financiers de ces pays d'où les contestations chez les altermondialistes. Ce qu'on est entrain de revendiquer dans ces résistances altermondialistes, c'est l'abolition du cercle vicieux créé par la mondialisation , c'est faire renaître les valeurs démocratiques, et donc maintenir la mondialisation sous contrôle démocratique, dans la mesure où dans le contexte mondial actuel, l'Etat national n'a plus de pouvoir de négociation. Ne serait-il plus qu'une fin de série dans la jungle de la société universelle?

Ajoutés au malaise économique et social qu'entraîne la mondialisation, la désinstitutionalisation et le déracinement de l'appareil étatique permettent de dénigrer les bienfaits de ce processus.

Certes, grâce à ce dernier, la démocratie a remporté victoire après victoire, aussi bien en Europe centrale et orientale, que dans les pays

- la guerre.

Considérant les déséquilibres de la planète, l'élite de Davos s'est prescrite un objectif, qui est destiné à donner à la mondialisation un visage plus humain, et ce grâce au projet: "The Public Eye on Davos" dont l'objectif est de mieux faire connaître les revendications des ONG auprès des grands de ce monde. Au programme des discussions, figurent par exemple des sujets comme le commerce équitable, qui est précisément une tentative de changer les injustices à l'intérieur du système, un sujet qui s'inscrit dans le cénacle du Forum Economique Mondial destiné à faire évoluer l'esprit d'entreprise au service du bien de tous, et à proposer une sorte d'agenda de la globalisation à visage humain.

Dès lors seule une protestation pacifique peut donner un élan à un mouvement pour une mondialisation humaine.

On retrouve ce pacifisme dans les propositions du président brésilien Lula, qui appelle à un "nouveau modèle de développement", à un nouvel ordre économique mondial avec davantage de justice, de mettre au point un nouveau programme pour un développement mondial partagé et donc d'instaurer une nouvelle ethique. Le système de la mondialisation ne doit pas aller à l'encontre de la liberté et de la sécurité des populations. Il doit profiter non seulement à quelques nations élites, mais à toutes les sociétés du monde, à celles qui souffrent en Afrique, à celles exploitées en Asie...En fait, c'est une place pour les PVD dans le processus de la mondialisation qui est revendiquée. Les pays riches doivent venir en aide aux pays pauvres et répondre ainsi aux besoins des milliards de personnes qui vivent en marge du développement.

Il est donc nécessaire de créer un système unificateur, de regarder dorénavant le monde avec d'autres yeux, qui voient tout le monde, du Nord au Sud.

C'est ainsi qu'on parviendra à unifier le monde, en ne regardant plus la différence.

Pour cela Lula propose la création d'un Fonds international contre la faim et la pauvreté qui serait alimenté par les pays riches du G8 et par des investisseurs internationaux. La mondialisation doit avoir un objectif plus vaste, celui de construire, en ce début de siècle, un nouveau monde qui vivra sous le signe du partage et de l'union.

Un autre monde imaginé par l'élite de Davos est possible, basé sur

hémisphères virtuels opposés: le Nord et le Sud, un écart qui ne fait que se renforcer et qui enfonce davantage le Sud dans les profondeurs de la misère.

Face à ce constat qui montre la réalité décevante et contradictoire d'un réseau aux dimensions planétaires, émergent divers mouvements de rejets qui amènent à se préoccuper davantage des conditions-mêmes de la gestion de la mondialisation. Ces rejets s'inscrivent dès lors dans une contre-réaction: l'antimondialisation, qui prône la cessation des injustices et des inégalités dans le monde.

Mais cette anti-mondialisation ne prendrait-elle pas la forme d'une altermondialisation, à la recherche à la fois d'un refus et d'une alternative, dans la mesure où on s'est rendu compte à l'heure actuelle que l'on ne pouvait plus faire marche arrière, et que apparemment la mondialisation est devenue une aventure obligée. Raymond Barre[4], l'aura ainsi remarqué: "Le monde est entré dans une phase de croissance longue, désormais les capitaux irradient l'ensemble de la planète." Nos économies sont tellement imbriquées les unes dans les autres qu'il n'est plus pensable de se réfugier derrière ses frontières. Pour autant rien n'empêche de la rendre plus humaine.

Si l'on tient compte de l'actualité du mois de Janvier dernier, dominée par l'ouverture de deux forums antagonistes, que rien ne rassemble et que tout oppose: celui de Davos, et celui de Porto Alegre.

Le Forum de Davos, avec son style élitaire, sa sélection impitoyable, et son goût des VIP, contraste avec sa volonté affichée d'ouverture. D'où si l'on se base sur l'affirmation d'Armand Montebourg (PS) "la mondialisation produit des chômeurs dans les pays riches et des esclaves dans les pays pauvres", la vive contestation à Porto Alegre de ce nouvel ordre économique et de ces effets destructeurs, une contestation entreprise notamment par les "alter-mondialistes" comme ATTAC, qui tendent à organiser la résistance de façon collective, et qui dénoncent l'inutilité de cette ouverture que prône l'esprit de Davos, dont les réels décideurs économiques ne font que piétiner la nature et la dignité humaine sur le terrain. L'autre Davos prend une allure assez militante où il n'est pas question de dialogue, mais finalement de résistance contre:

- le secteur bancaire,
- les privatisations,
- les multinationales,

commercial et financier, il existe en parallèle une autre mondialisation, celle de la culture, qui ne manque pas de s'imposer à l'heure actuelle. Ce sont en général les produits et les noms américains – Mickey, Coca Cola, Nike... - qui conquièrent les marchés et les esprits jusque dans les coins les plus reculés de la planète. Sans parler d'Hollywood qui produit 80% des films dans le monde.

C'est si l'on veut un modèle de civilisation qui tente de s'implanter dans le monde entier.

La civilisation qui sous-tend la mondialisation, c'est la civilisation occidentale. Cela ne veut pas dire qu'il faut qu'elle s'applique in extremis.

Dès lors, on considère que la civilisation occidentale et en l'occurrence la mondialisation sont le système qui a réussi. On assiste ainsi à ce que Francis Fukuyama(2) appelle "la fin de l'histoire".

La mondialisation apparaît de cette manière comme violente, comme une fatalité, comme un système qui nie toute forme de singularité, de négativité, comme finalement une "puissance homogénéisante et dissolvante".

"Nous sommes ainsi dans la situation implacable de recevoir, toujours recevoir, non plus de Dieu ou de la nature, mais de par un dispositif technique d'échange généralisé et de gratification générale. Tout nous est virtuellement donné, et nous avons droit à tout, de gré ou de force. Nous sommes dans la situation d'esclaves à qui on a laissé la vie , et qui sont liés par une dette insoluble", explique Jean Baudrillard(3).

La mondialisation impose ainsi sa gouvernance, elle se caractérise comme la véritable rupture du XXème siècle, et non pas comme certains la qualifient, comme un simple retour du processus d'internationalisation qui caractérisa la fin du XIXème siècle. Son caractère "violent" que nous percevons de plus en plus de nos jours, amène à repenser la gestion même de la mondialisation. Par gestion il faut entendre le fait de réaliser un équilibre dans les différents domaines qui la concernent. Etymologiquement, la mondialisation renvoie au monde entier, aux populations entières, elle se doit de bénéficier ces dernières, et de ne pas privilégier une partie d'entre elles, qui ne font que s'enrichir au détriment d'une sous classe appauvrie, et de plus en plus démoralisée.

La mondialisation a mis en place la division du monde en deux

redoutable puissance de l'électronique. Enfin le chômage auquel s'ajoute les inégalités des revenus, qui s'aggravent du fait du progrès technique, qui est lui-même stimulé par la compétition économique. Pierre-Noël Giraud, professeur d'économie à l'école des Mines de Paris, note d'ailleurs: "le couple globalisation-progrès technique est le moteur de ce processus inégalitaire". On peut prendre l'exemple de la Chine, qui, après l'égalité dans la misère de Mao, plonge dans l'inégalité dans la politique du "Enrichissez-vous" depuis qu'elle s'est ouverte au marché mondial.

Depuis les réformes des années 80, le commerce extérieur a fait décoller le pays. La croissance atteint 8 à 12% (moins de 2% en Europe). Mais à côté des décalages géographiques, côte contre intérieur du pays, villes contre campagnes, s'y ajoute le décalage entre ceux qui travaillent à l'étranger et les autres. Les gagnants de la mondialisation bossent dans les secteurs privés, les firmes étrangères ou les entreprises d'Etat commerçant avec l'étranger. Le pays, membre de l'OMC depuis novembre 2001, veut oublier les images d'enfants mourrant de faim, au risque d'accroître les inégalités entre perdants et gagnants de la mondialisation.

L'hebdomadaire américain Newsweek n'a d'ailleurs pas hésité à affirmer que : "la mondialisation est en train de créer, dans nos démocraties industrielles, une sorte de sous-classe de gens démoralisés et appauvris".

Il semble donc chose claire: la mondialisation, selon Joseph Stiglitz, (prix Nobel d'économie 2001): "ça ne marche pas pour les pauvres du monde" dans la mesure où certains pays d'Afrique ont vu leur part relative dans la richesse mondiale baisser, et en plus se sont trouvés plus pauvres qu'avant.

Certes en favorisant les échanges, elle a été positive pour la croissance économique et la réduction de la pauvreté comme on l'a vu en Asie du Sud-Ouest notamment, mais dans une bonne partie du monde, son impact est négatif, créant "un fossé insoutenable entre les perdants et les gagnants de la globalisation", dont ne profite évidemment que les grandes entreprises et les financiers, acteurs principaux de ce phénomène.

Dès lors la mondialisation semble entrée dans une phase très critique, elle se place sous le signe du "Killer capitalism".

Mais la mondialisation ne concerne pas seulement les domaines

ont été établies par les puissances occidentales.

On a donc d'un côté ceux pour qui la mondialisation apporterait à chacun la meilleure chance de participer à l'enrichissement général, à la mise en place d'une société à venir, à la fois plus complexe, plus interdépendante et plus ouverte. De l'autre, ceux pour qui elle serait coupable de tout ce qui ne va pas dans le monde, et qui revendiquent un modèle économique plus humain et plus solidaire, en dénonçant le problème de la mondialisation qui est finalement que tout le monde n'en profite pas.

Elle répond donc aux critères manichéens. Pour beaucoup elle est un grand bien dans la mesure où elle enrichit certains Etats, et surtout permet un développement de ces derniers. Pour d'autres elle ne fait que renforcer les inégalités.

Après une décennie d'économie de marché pure, les promesses du "turbo K" ont donné des résultats décevants. En effet ce nouveau processus a étendu l'ère commerciale dans le monde entier et a accéléré la vitesse de rotation des marchandises et des capitaux. Il a également permis la mise en place de la démocratie dans de nombreux pays. Toutefois "quelles sont les règles en vigueur dans la société mondiale ultra-complexe?"[1]

Au lieu de conduire les Etats du Tiers-Monde dans la voie de la "maturité économique du marché intérieur", ces derniers se sont transformés en sites industriels à bas salaires, sans oublier le travail des enfants.

D'ailleurs l'économiste canadien Michel Chossudovsky ne manque pas de le remarquer dans son livre "The Globalisation of poverty": "Dans bien des pays, les sociétés civiles ont été ruinées selon toutes les règles de l'art néolibéral. La richesse se concentre dans un nombre de plus en plus restreint de mains et de pays".

La mondialisation semble la machine à creuser les inégalités: inégalité d'abord entre les pays: en 1996, par exemple, les 20 pays les plus riches du monde avaient un PIB/habitant, 37 fois supérieur à celui des 20 pays les plus pauvres selon la Banque Mondiale ; inégalité ensuite à l'intérieur des pays, qu'ils soient riches ou pauvres. Même si le niveau de vie s'améliore de manière globale, le revenu des riches augmente plus vite que celui des pauvres. Par ailleurs, on peut retenir le poids de la délocalisation, mais aussi la concurrence entre pays riches et industrialisés. L'Irlande, par exemple qui est devenue une

MONDIALISATION
ENTRE REFUS ET ALTERNATIVE

*Angela KAHIL**

Depuis la Seconde Guerre Mondiale, le monde connaît un processus de libéralisation des échanges commerciaux, autour du GATT, organisé en "rounds" (par exemple l'Uruguay Round), cycles de négociations internationales où les Etats s'engagent à diminuer leurs droits de douanes et autres protections de leurs marchés nationaux. Cette libéralisation s'accompagne d'un processus de régionalisation sur le modèle de l'Union Européenne. Aucun pays ne peut plus s'isoler du reste de la planète: la mondialisation rend les économies dépendantes les unes des autres.

Année	Droit de Douanes en pourcentage du prix (moyenne mondiale)	Nombre de pays participants aux négociations
1947	38	25
1961	17	38
1973	14	100
1988	5	125
1994	3	130

Doc.1 Evolution du processus de libéralisation du marché mondial

La mondialisation apparaît ainsi comme une gigantesque roue du progrès, sans avoir prévu de freins. Pourtant certains éprouvent bien du mal à suivre le rythme. Au premier rang desquels les pays du Sud qui ne parviennent pas à tirer leurs épingles d'un jeu dont les règles

* *Chercheur*

Bibliography

US Abandons Idea of Bigger UN Role in Iraq Occupation. By Steven R. Weisman and Felicity Barringer, New York Times, August 14, 2003.

UN Envoys Near Accord on Iraqi Council Resolution. By Irwin Arieff, Reuters, August 12, 2003.

US Cool to UN Vote. By Vernon Loeb and Clum Lynch, Washington Post, August 2, 2003.

Why We Should Transfer the Administration of Iraq to the United Nations. By Stephen Zunes, Project Against the Present Danger, July 31, 2003.

Russia Calls for New UN Resolution to Pave Way for Iraq Stabilization Force. Agence France Presse, July 17, 2003.

Kurds Rewarding Map By Memory, With Force. By Daniel and Karl Vick, Washington Post, April 17, 2003.

War by Example. By Roger Owen, Al-Ahram Weekly, April 3-9, 2003.

Caught Between "Arab Nero" and Hated US. By David Hirst, Guardian, March 21, 2003.

the oil weapon to defend Arab interests"; 32 high-ranking Islamic scholars and preachers declared that it was religiously impermissible for Muslim governments or individuals to "cooperate" with the war on Iraq; a moderate Islamist warned that, once the bombing of Iraq started, "all western people in Arabia will be in trouble one way or another, no one can stop that unfortunately", a reference to random terrorist attacks in which Britons, Germans and other foreigners have so far died; the westernized, often American-educated elite have become perhaps the most angry and embittered segment of society; the indignation, common to all Arabs, at the almost daily televised spectacle of Palestinians dying at the hands of American-supported Israel, merges with a specifically Saudi indignation at the humiliations, insults and abuse deemed to have been heaped on the kingdom since 9/11 by American officials, politicians, religious leaders and commentators.

None of this anti-Americanism means, however, that Saudis, government or people, are indifferent to the almost certain silver lining: the removal of a now generally detested Arab leader, "the Arab Nero of our times", as the editor of al-Riyadh, the kingdom's best-selling newspaper, described him.

eve-of-war statement: "Under no circumstances will Saudi Arabia take part in the war against brotherly Iraq, and its armed forces will not enter an inch of Iraqi territory." And in an unusually frank admission for an Arab leader, he added: "Let me be candid with you: if it were not for the obvious weakness of the Arab world, we would have come up with an effective unified Arab stand that would have bypassed declarations."

Yet almost everyone in the kingdom is aware that the government is trying to make things as easy as it can for the Americans. This means it is going out of its way to ensure the flow of oil to world markets: for three months it has been building up a special reserve which it will release in the event of any war-related disruption of supplies. More significantly, it also means that the crown prince's category assertions about Saudi Arabia's non-participation in the war are less than frank. True, it has not offered its territory as a launch pad for the Anglo-American ground assault on Iraq. But it is hardly a secret that it has granted lesser forms of collaboration, including the use of the key command and control facilities at the Prince Sultan airbase near Riyadh, or over flight rights for aircraft and missiles. There is also a contingent of US troops stationed for "defensive and humanitarian" purposes near the Iraqi border; and 3,300 Saudi soldiers are in Kuwait as part of the peninsula shield, a military operation ordered by the Gulf Cooperation Council to protect Kuwait from Iraqi attack.

The oil-rich kingdom is America's oldest continuous Arab ally. The equivocations are inspired by the awkward fact that the anti-US public temper has reached an unprecedented level. The most intense, perhaps, in the Arab world. According to a recent opinion poll, only 3% of the population takes a favorable view of the US, compared with 12% last conduted poll; that is the lowest of the five officially pro-American countries in which the poll was conducted.

A statement signed by 170 leading Saudi intellectuals urged all Arab states to "deny US forces facilities for attacking Iraq" and to "use

The Status of Saudi Arabia

Saudis marked the long-expected start of the war against their neighbor, a war that the kingdom has battled long, hard and unsuccessfully to prevent, with a flurry of anti-American text messages sent to friends on their mobile phones.

"I have received dozens," said one resident of the capital, Riyadh. Typical messages were: "God protect Iraqis from the boots of American soldiers" and "God once drowned Pharaoh and his court, may he now sink an American aircraft carrier."

Those private messages were the most outward sign of the deep unease felt by Saudis about the attack on Baghdad. On the Riyadh streets there was nothing to indicate that this was anything other than the quiet beginning of just another Muslim weekend. The Saudis are not much given to public demonstrations. One said: "People keep to themselves. But they are really tense and expectant."

People remained glued to their televisions following the coverage of the attack on al-Jazeera and al-Manar - the trenchant, Qatar-based pan-Arab satellite channel and the Beirut-based voice of Hizbullah, which are probably the two most popular here.

Having vainly sought to prevent the war, Saudi Arabia has resigned itself to the only course now left open: to limit its potentially disastrous consequences for Iraq, the region and itself, and to play what part it can in shaping the post-Saddam order. "To say that we are deeply worried about whatever might come after him," said a senior government adviser, "the violence, the chaos, or the political vacuum, is to say the simple truth."

The outbreak of war has put the government in a very delicate position. On one hand, it seeks to preserve the favor, severely impaired since September 11, of the US, and any influence over its Iraqi policies which that might earn it; on the other, it has to humor the feelings of a profoundly anti-American public.

Crown Prince Abdullah, in effect the kingdom's ruler, said in an

there is the distinct possibility of ever-stronger Israeli actions in the West Bank and Gaza unrestrained by America.

Any or all of these pressures will certainly produce a counter-pressure from sections of each Arab regime's own population, with demands to resist Israeli policies as well as the prolonged American occupation of an Arab Muslim neighbor. They will have to decide, as usual, whether to try to respond singly or collectively. They will also have to develop a response to the obvious temptation to make such occupations as costly and as difficult as possible. Support for anti-American groups either inside Iraq or just across its borders will surely rise, fanned by the inevitable American military response.

At some time, sooner or later, the Americans will begin to use the promiscuous word "terrorists" to describe those who oppose their presence in Iraq. At some time too people will begin to make analogies with Afghanistan. Not to America's fight they're against the Taliban but to the example, and the lessons, provided by the previous struggle against the Soviet invader.

It is clear that in such cases where a single case becomes a test case for forces competing at the global level the stakes are very high indeed. The Bush administration has to prove the rightness of its case to the world. To do so it needs not only to be seen defeating old enemies, it will also need to keep finding new ones to make the same point.

Furthermore, like any other imperial, or would-be imperial elite it must also prove its case to its own people. This will be a new and peculiar situation for the United States in which the huge costs of invasion and occupation will soon be pretty clear for all to see. And where the problems of creating a viable Iraqi government to whom to hand over power and to reach some concrete agreement about future access to Iraqi oil will obviously affect the American public's perception of the doctrine of exemplary, preventive wars, not just in the run-up to the next presidential election but far beyond.

international law to one based on an identification with Washington's definition of terrorism and of the evil nature of those who support them. For another, it will force changes in the ways in which states and regimes present their own position, one, which will seem to reflect American goals rather than any serious considerations of national interest. Mr. Blair's slavish following of the Bush administration's line provides a painful foretaste of all this.

Some leaders will obviously want to wait and see how it all plays out. They may even calculate that, if they play their cards right, they may be offered some temporary advantage, like a share in the rewards involved in the reconstruction of Iraq. Others will become ever more fearful as to how the United States will use its power next, well aware of the dangers of being caught up in various types of escalation, from more American campaigns against more rogue regimes to the many types of backlash which such policies are sure to provoke.

One thing is abundantly clear: that America's new world order cannot be created without more and more interventions, that Secretary of Defense Donald Rumsfeld's notion of obtaining a decisive outcome, once and for all, cannot work. Demonstration by example will have to go on for some long time. And, as is the way with such things, each American success will be contested, each new venture accompanied by a reliance as much on America's political and economic power aided by fierce diplomatic arm twisting, as on its military might alone.

As far as the Arab world is concerned, there are three obvious ways in which tensions may escalate further after Iraq. The first is the impact, which a military occupation will have on relations with the Iranians to the east and the Syrians to the west, where the Americans will find themselves guarding long borders against potentially hostile forces on the other side. Second, there is the threat of political pressure to fall in with whatever designs the American administration may have next, from an imposed peace on the Palestinians to demands for permanent leases for American military bases outside Iraq. Third,

statement.

Barzani's appeal followed several shootouts between Arabs and marauding Kurds. Over one of the weekends, 12 Kurdish militiamen were killed in an assault on the Arab town of Hawijah, south of Kirkuk. Ezzedin Mohammed, an official of the Red Crescent medical aid society, said he had buried the bodies of 38 people, Arabs and Kurds, involved in two days fighting. "This thing is getting out of hand. We are going from one war to another," he said.

The new United States defense doctrine based on the notion of preventive response means that any war now fought by America necessarily has an exemplary quality. Its purpose is not simply to defeat armies and to change regimes but also to demonstrate the effectiveness of American military power, of America's determination to impose its world view, to create a new world order free of terrorists and of the regimes which support or arm them.

As is clear from United States' efforts at the United Nations and elsewhere, the doctrine itself, and its legitimacy, has to be demonstrated in advance. In the Iraqi case it will also have to be justified retrospectively, after the event, by the discovery of evidence of weapons of mass destruction and of the regime's links with terrorism. Part of the fighting round Baghdad will be to obtain secret intelligence files before they can be destroyed. This will have to extra advantage of putting pressure on those many states and regimes which have either connived with the sanctions-busting activities of President Saddam Hussein or whose secrets have been monitored by Iraqi intelligence. The captured files promise to make uncomfortable reading.

The exemplary nature of the whole exercise is well recognized by the rest of the world. It is also aware that a perception of American success in Iraq will usher in a new type of international politics. For one thing, it will force a change in the way in which peoples and regimes see the world, from a view based on the United Nations and

bring "law and order to Kirkuk and ensure the security of civilians."

"Kirkuk now is a tinderbox," said Hania Mufti, a Human Rights Watch monitor in northern Iraq. "U.S. troops should stop the violence. And PUK leaders should take immediate steps to halt any expulsions of Iraqi Arabs from their homes."

About 90 miles to the north, the Kurds have also taken control of the city of Mosul, where Arabs are the majority of the population. When Iraqi forces abandoned the city recently, Kurds were among the most avid looters. In one incident, 17 people have been killed, at least seven by U.S. troops, and 18 wounded in disturbances in the city, according to hospital officials.

The Kurds "say they want to be part of Iraq, but they act like conquerors," said Mahmoud Qusai, a retired Arab ship captain in Mosul. A crowd that had gathered around him murmured, "Let them come, let them come, and they will see."

In the countryside, the PUK is not only deploying armed riflemen, it is taking steps to expel Arabs they say are settlers on the land. Anyone who was transferred from other parts of Iraq by the Hussein government and put on Kurdish land must leave, officials say. "We want it orderly, but the Arab settlers must go," said Gen. Ako Ahmed, self-styled provisional governor of Daqoq district, a county south of Kirkuk that includes Muntasir.

Ahmed denied that the PUK was expelling residents of Muntasir and a half-dozen other rural hamlets in his region. "They will go voluntarily. They have relatives in the south and will live with them," he predicted.

The KDP has actively discouraged the forced expulsion of Arabs. Like the PUK, the KDP says settlers must eventually leave but under an agreement of international organizations and the new Iraqi administration, when it appears. "Kurdish citizens have no right to threaten any Arab citizen or attack any Arab village belonging to indigenous Arab tribes," the KDP's leader, Massoud Barzani, said in a

agreement to keep its militia under U.S. command. Looting and mayhem resulted, and although the United States ordered the PUK to withdraw, a PUK administration is still trying to govern the city.

Lately, that administration was embodied by a line of 70 garbage trucks, road graders and dump trucks parading through downtown Kirkuk, occasionally honking. Many bore the city seal of Sulaymaniyah, the city in the Kurdish zone where many Kurds from Kirkuk had fled the Arabization campaign.

"We come to serve the people of Kirkuk and keep the city clean," announced Ahmed Ali Hamamin, a municipal employee in Sulaymaniyah. "According to the instructions of PUK leader, Jalal Talabani, we are to serve the people of Kirkuk whether they are Turkmen, Kurd or Arab."

Hamamin spoke on the city's main street. Graffiti written in Arabic on a wall facing him declared: "Kirkuk without the Turkmen is worth nothing, and the Turkmen without Kirkuk is worth nothing." Behind him, a sign in Turkish read: "Kirkuk Is Ours."

In theory, the nascent administration answers to an 18-member governance committee made up of six Kurds, three from the PUK and three from the KDP, six Arabs and six Turkmen. At its first meeting, proceedings were conducted in Arabic and, in a sign of where higher authority lies, translated into English for the U.S. Army officer who ran the meeting.

Brig. Gen. James Parker, the senior commander for U.S. forces in northern Iraq, said the American approach "to all these issues is one of balance . . . I told them we're not going to order ... and I'll stop it if I find out about it ... any evictions. We're not putting any people out. We're not going to arbitrate property."

"It's not a government," the general said of the transitional structure. "A government will be installed sometime later."

Human Rights Watch, the New York-based human rights organization, criticized the United States and its allies for failing to

Turkmen couple that had been told by Kurds that they must give up their home. He sent them away with a security squad to confront the ruffians. The other mayor, Kamal Kerkuki, a native of Kirkuk and member of the political bureau of the rival Kurdistan Democratic Party (KDP), said the people who have poured into Kirkuk since it was liberated -- including Kurds displaced by Hussein's Arabization campaign -- have been told to leave. Judges will settle property disputes, he said.

"Now everybody who came from outside must go out," Kerkuki said. "The population of Kirkuk will decide who is powerful in the future."

From the region's dusty villages to its halls of power, there are countless examples of how the war has overturned decades of Kurdish misfortunes. But the war has also left key questions: Can Arabs, Turkmen and Kurds live together peacefully after years of bitter warfare? Will the Kurds be allowed to retain control of key northern cities and the lucrative oil fields in this impoverished region? And if so, can the Kurds create order and a measure of prosperity out of a chaotic situation?

The conflict between Kurds, Arabs and Turkmen in northern Iraq predated the U.S. led war and could last well beyond it. Earlier Kurdish drives for independence, expanded autonomy and territory have been powerful fissures in Iraqi political life.

For many years, the PUK and KDP held almost no territory and were pursued relentlessly in mountain refuges by Hussein's armies. It was only after the 1991 Persian Gulf War and the failed Kurdish uprising that followed that an autonomous region took shape, existing outside government control and protected by U.S. and British planes enforcing a "no-fly" zone over northern Iraq.

Hussein's government maintained control of Kirkuk, Mosul and the rich northern oil fields. With the collapse of Iraqi authority, the PUK sent its forces to Kirkuk without U.S. permission, a breach of an

administration later sharply refined by regulation after public protest," he said. "One can only hope that is what happens here."

The Kurdish issue

With the overthrow of Saddam Hussein, Iraq's ethnic Kurdish minority has achieved a long-held dream: restored control over broad swaths of territory the Kurds consider their own. But as the U.S. led war that toppled the Iraqi president comes to an end, Arabs, Turkmen, Americans and the Kurds themselves are struggling to prevent that dream from becoming a nightmare.

The new map of Iraqi Kurdistan is being drawn with politics, blood and ethnic conflict. Northern Iraq is seething with tension between Kurds and other ethnic groups. The two main Kurdish political parties are at odds over how to administer the north. And U.S. forces are trying with mixed results to balance the various factions while a new, post-Hussein Iraq takes shape.

The outlines of the conflict are visible on the walls of mud huts in Muntasir, a hamlet a few miles south of Kirkuk, the region's oil capital. Muntasir is an Arab village, created in the aftermath of a failed Kurdish revolt in 1975 as part of Hussein's program to expel Kurds from the area and replace them with Arabs.

However, Kurds from the neighboring village of Indijah came to Muntasir and told the Arabs they had 24 hours to leave. Across the fronts of buildings in the hamlet, Kurds scrawled the initials of the Patriotic Union of Kurdistan (PUK), one of two militia-backed political parties in the north. The names of Kurdish peasants were written on three houses that they evidently planned to occupy.

"We are defenseless," said Hamad Oweid, an Arab shepherd and father of five daughters. "Many families left to hide in the mountains. We don't know what else to do."

In Kirkuk, meanwhile, the city's two new de facto mayors are taking a more measured approach to ethnic tensions. One of the men, the PUK's interior minister, Faraidoon Abdul Qadir, listened to an ethnic

Iraqi crude could be immune from liability, thanks to the executive order, lawyers said.

"That oil was shipped out of Iraq and it's protected," Apple said. "The company that failed to ensure it was using up-to-date tankers is not going to be held accountable.... There is nothing that anybody can do for any recourse." Treasury Department officials said the order would not protect an oil company under such a scenario. But Mariano-Florentino Cuellar, an assistant professor of international and administrative law at Stanford University, wasn't so sure.

The executive order is "extremely broad," Cuellar said. "If they were really trying to narrowly tailor this" to protect the Development Fund for Iraq, he said, it would have made more sense to spell out that a company is shielded from liability "inasmuch as that entity still owes money" to the fund.

Bush signed Executive Order 13303 on May 22. It then was published in the Federal Register, where it went largely unnoticed before being unearthed a few weeks later by Jim Vallette, a researcher with the nonprofit Sustainable Energy and Economy Network.

A lawyer for the American Petroleum Institute, the oil industry's main trade group, said he wasn't familiar with the executive order. Jamin Raskin, a professor of constitutional law at American University, said the order appeared to improperly negate occupational safety laws aimed at protecting workers in the oil industry and to strip U.S. citizens of their right to sue. He cited in particular the part of the order that says, "judicial processes" are "null and void." That language "seems to destroy the prospect of any enforcement of civil or criminal liability," Raskin said. "People are saying of Iraq, 'It's a jungle out there,' and this order kind of makes that the law."

Raskin said Wednesday he was heartened to hear that the administration was disavowing an expansive reading of the order. "This does remind me of the extremely broad language of the executive order with respect to military tribunals that the

I. The Development Fund for Iraq.

II. All Iraqi petroleum and petroleum products, and interests therein, and proceeds, obligations or any financial instruments of any nature whatsoever arising from or related to the sale or marketing thereof, and interests therein, in which any foreign country or a national thereof has any interest, that are in the United States, that hereafter come within the United States, or that are or hereafter come within the possession or control of United States persons."

The order defines "persons" to include corporations, and covers "any petroleum, petroleum products or natural gas originating in Iraq, including any Iraqi-origin oil inventories, wherever located."

Betsy Apple, an attorney for Earth rights International, which brings lawsuits on behalf of alleged victims of human rights abuses abroad, said the scope of the order goes far beyond the way the Treasury Department has billed it.

"It's very disingenuous to suggest that the only thing that's being protected here are development funds for Iraq," she said. "That's trying to hide the fact that it's the oil companies who are doing that work and generating those proceeds." Devine of the Government Accountability Project suggested that the wording of the order was so broad that it could apply to anything from exploration and production of Iraqi oil to advertising and sales at U.S. gas pumps. "Let's say I work at a Madison Avenue firm that engages in false advertising" as part of a campaign to market gasoline that was made from Iraqi crude, Devine said. The way the executive order is drawn, it appears that the ad agency "can lie to consumers as much as they want ... without any recourse by the Federal Trade Commission."

Devine added that if an oil company employee working in Iraq was fired in retaliation for blowing the whistle on wrongdoing allegedly committed by his employer, the executive order could make it impossible for him to collect damages from the company. Similarly, an operator of an oil tanker that suffered a major spill while hauling

organizations said the two-page executive order seemed to completely shield oil companies from liability, even if it could be proved that they had committed human rights violations, bribed officials or caused great environmental damage in the course of their Iraqi-related business.

"As written, the executive order appears to cancel the rule of law for the oil industry or anyone else who gets possession or control of Iraqi oil or anything of value related to Iraqi oil," said Tom Devine, legal director for the Washington-based Government Accountability Project, a nonprofit group that defends whistle-blowers.

Taylor Griffin, a Treasury Department spokesman, dismissed that interpretation, saying the president issued Executive Order 13303 to protect proceeds from the sale of Iraqi crude oil, which are supposed to go into a special fund that the United Nations set up in May to help rebuild the war-torn country. "This does not protect the companies' money," Griffin said. "It protects the Iraqi people's money."

For instance, administration officials said, if an American energy company received a shipment of Iraqi crude, the money to pay for the oil would be off limits in any litigation. That way, they explained, the proceeds would be sure to find their way to where they belonged: the Development Fund for Iraq.

Administration officials said the intent of the executive order would become clear once regulations, now being drafted by the Treasury Department, were issued. "Rules are forthcoming ... that will deal with some of these issues in greater specificity," Griffin said. But Devine and others said the administration's stated intentions were not borne out by the sweeping language in the executive order. "Unless they offer a different, credible translation for plain English, its no solace that the administration meant something different," Devine said.

According to the order, "any attachment, judgment, decree, lien, execution, garnishment or other judicial process is prohibited, and shall be deemed null and void, with respect to the following:

week after week with no clear end in sight.

Bush administration officials may decide that fighting off reasonable proposals for a UN administration may call into question their last remaining credible rationalization for the invasion: the desire to bring stability and democracy to Iraq. In insisting that the United States, not the international community, has the right to determine the future of Iraq, it would only increase uncharitable speculation regarding the actual U.S. motivation for controlling that oil-rich country. The result could be that the administration may find that it would be in its favor to cut its losses and acquiesce to domestic and international pressure.

Oil in Iraq

Lord Curzon, the British Foreign Secretary denied that oil interests influenced policy in Iraq, but the archives show that the British government rushed troops to Mosul in 1918 to gain control of the northern oil fields. Britain and France clashed over Iraq's oil during the Versailles Conference and after, but Britain eventually took the lion's share by turning its military victories into colonial rule. The powerful Iraq Petroleum Company, in which US and French firms, held minority positions, acted always in the cartel interests of the Anglo-American companies. To the inconvenience of the Iraqis and the French, it held down production to maximize profits elsewhere. The company kept a monopoly of Iraq's oil sector until nationalization in 1972. In line with this logic and to directly tackle the point, an executive order signed by President Bush more than two months ago is raising concerns that U.S. oil companies may have been handed blanket immunity from lawsuits and criminal prosecution in connection with the sale of Iraqi oil.

The Bush administration said Wednesday that the immunity wouldn't be nearly so broad. But lawyers for various advocacy

contribute troops under what they see as an illegal U.S. occupation that would be quite ready to submit forces under a legitimate UN operation.

IV. Such a campaign is winnable.

Public opinion polls published during the first week of July indicate that 60% of the American public believes that the United Nations should take leadership in post-war Iraq. Not surprisingly, there is strong support from liberals who have traditionally been skeptical of U.S. unilateralism and have supported a stronger role for the United Nations. However, these is also strong support from some moderates and conservatives who believe that there should be greater burden-sharing in the cause of nation-building and that it should not primarily be Americans who sacrifice lives and resources to bring greater freedom and stability to Iraq.

This could finally lead Democratic members of Congress and presidential aspirants, who have largely supported the U.S. invasion and occupation of Iraq, to distance themselves from the policies of the Bush administration and join the majority of Americans who support giving the United Nations the leading role in Iraq. The Bush administration has been able to get away with its policies toward Iraq up to this point because only smaller parties, like the Greens and Libertarians, have been willing to voice their opposition. With the Democrats joining the call for turning over administration and peacekeeping to the United Nations, the Bush administration would find itself far more isolated politically than it has been up until now.

The Bush administration is already finding that popular support for its policies in post-invasion Iraq is significantly less than during the actual invasion itself, particularly given the growing realization by the American public that they were misled regarding the threat Saddam Hussein's regime posed to the United States and the world. There are already concerns among Republican leaders about facing an election year with American soldiers coming home from Iraq in body bags

its decisions.

There have been both successes and failures in major UN peacekeeping operations in the past. Most of the failures have been a result of inadequate funding and limits placed upon UN peacekeepers' authority, not anything innately lacking in the United Nations' ability to carry out its mission.

Rarely has the UN been called upon to govern an entire nation. The most clear-cut precedent for a direct UN administration of a country for a period of time until it was ready for self-rule involved East Timor. This former Portuguese colony was under a UN trusteeship for two years between the withdrawal of Indonesian occupation forces and the establishment of an independent, democratically elected government last year. While much smaller than Iraq, East Timor in many ways presented an even more formidable challenge than Iraq: It is one of the poorest countries in the world, one-third of its population lost their lives in the initial Indonesian invasion and occupation in the late 1970s, and much of the country's infrastructure was destroyed in a scorched-earth policy by Indonesian occupation forces and their East Timorese collaborators as they withdrew in September 2000. Despite some logistical problems, the UN operation in East Timor has widely been hailed as a major success and the new East Timorese government has emerged as a strong and democratic U.S. ally.

Should the Bush administration decide it does not want any Americans to stay in Iraq under UN command, it could simply withdraw U.S. forces and not contribute to the peacekeeping operations. While the United States is indispensable in certain kinds of military operations, such as those requiring rapid power projection, there are more than adequate forces available for deployment in Iraq from other UN member states for the peacekeeping and administrative operations necessary to maintain order and oversee the transition to a democratic government. There are quite a few countries, including major Western European allies, which are currently unwilling to

anti-American sentiment throughout the Arab and Islamic world. This could increase the ranks of extremist groups like the terrorist al Qaeda network, whose leaders are now more easily able to portray the United States as an imperialist power committed to the conquest and subjugation of Muslim peoples and the exploitation of the region's natural resources. This would be far more difficult to do, however, if Iraq were instead provisionally governed by an international regime under UN auspices.

The approximately, 150,000 American troops currently deployed in Iraq are causing a shortage of available personnel for other potential U.S. military operations, ranging from peacekeeping operations in Liberia (which could help save that country from a humanitarian disaster) to challenging real threats to regional security (such as North Korea, which, unlike Iraq, really is developing weapons of mass production program). In addition, the need for a large number of reservists to fill the ranks of U.S. occupation forces are having a detrimental impact on many thousands of families and businesses back home that depend on them.

In addition, the U.S. occupation is expensive. Currently, the American taxpayer is paying for more than 85% of the costs of the post-war occupation, peacekeeping, and administration in Iraq. Under UN leadership, U.S. contributions would be no more than 20%, a major savings for the American taxpayer that would make available funding for badly needed social services at home, as well as tax relief and deficit reduction.

III. The United Nations could succeed in such an effort.

The United Nations, like other intergovernmental bodies, is an imperfect organization made up of a large number of governments with their own distinct national interests. However, because the UN represents virtually the entire international community and would be under a clear mandate to help bring stability and democracy to Iraq, it is less likely to allow narrow political and economic interests to shape

scores of Iraqi civilians, which have in turn led to an escalating spiral of violence.

By contrast, administration by the United Nations, which represents the entire international community, including eighteen Arab states, is less likely to be seen as a foreign military occupation but rather as a transitional administration, and is therefore less likely to encourage armed opposition. Without the disruption of a growing armed insurgency, efforts at restoring basic services, maintaining stability, and setting up a democratic and representative Iraqi government would be far easier.

The Iraqi government that would emerge under UN trusteeship would be far more credible, both inside and outside Iraq, than one set up by U.S. occupation authorities, which, rightly or wrongly, would more likely be seen as nothing more than a puppet regime installed by a foreign army. Should such a U.S. backed regime indeed not be seen as legitimate, popular resistance and instability, which would likely encourage the rise of radical nationalist and radical Islamist elements, would probably continue, requiring the continued presence of U.S. occupation forces for many years.

II. Turning over control of Iraq to the UN would be in the best interests of Americans.

American soldiers continue to die every week in Iraq. American deaths since the end of formal hostilities will likely soon surpass those killed during the war itself. The consultative council appointed by U.S. occupation forces appears to have little power or credibility among the population and Iraq appears to be a long way from genuine self-governance. It is unlikely that the Bush administration will be able to bring to power a new Iraqi regime that has the support of the majority of the Iraqi people.

The ongoing U.S. occupation of Iraq, particularly the killings of Iraqi civilians by American soldiers, is resulting in the growth of

France. Biden said he found the administration's reluctance to cede some control in Iraq baffling. "What are we giving up?" he said. "Are we giving up the right to get shot alone?" Feith said, "Our goal is not to turn Iraq over to any international organizations. Our goal is to turn Iraq over to the Iraqis."

The invasion and occupation of Iraq is currently dividing the American administration and polarizing the decision-making groups in Washington and other centers of influence in the United States.

In the sequence of the following presentation four theses are highlighted and derived from propositions by scholars on the benefit to turn the administration of Iraq over to the United Nations.

I. A United Nations administration would be more likely to bring peace and stability to Iraq.

The United States government is widely perceived by most Iraqis and other Middle Easterners as being less interested in the well-being of the Iraqi people than it is in the advancement of American political, military, and economic interests in the region. The apparent eagerness of the United States to invade Iraq, the gross exaggeration by U.S. officials of Iraq's military capabilities and its ties to terrorism, and many of the policies pursued by U.S. military authorities since the collapse of the Iraqi government have led many to see the U.S. invasion and occupation of Iraq not as an act of liberation but an act or imperialism.

As a result, there is a growing opposition in Iraq to the U.S. occupation, including a low-level armed insurgency against U.S. occupation forces, which has resulted in the deaths of scores of American servicemen. Most evidence suggests that these anti-American demonstrations and guerrilla attacks come not as much from supporters of the old regime but from ordinary Iraqis who resent a foreign military occupation of their country. Counter-insurgency operations by U.S. forces in response have resulted in the deaths of

command of Iraqi peacekeeping, despite a Senate resolution passed last month 97 to 0 urging the administration to seek NATO and U.N. assistance in policing Iraq.

Britain, Germany and Russia enthusiastically embraced Powell's talk of a second U.N. resolution. But in private they acknowledged that any deal leading to a significant increase in troop contributors would require a number of Bush administration concessions. The administration, they said, would have to open the Iraqi reconstruction market to international competition, set a timetable for the transfer of sovereignty to Iraqis, and cede significant authority to the United Nations. But they said they expected little movement for the time being. John J. Hamre, president of the Center for Strategic and International Studies, who led the Pentagon-funded fact-finding mission to Iraq, said that the Bush administration and some U.N. member nations are still nursing grudges from the prewar period, when the Security Council refused to endorse a U.S. led invasion of Iraq.

"There's too much ideology and score-settling here," Hamre said, adding that some U.N. mechanism must be found to grant greater legitimacy to the newly created Iraqi Governing Council and to provide a means for a far broader international coalition to participate in Iraq, including a reconstruction fund administered by the United Nations or some other international body. Without this, Hamre said, "I don't think the international community is going to open its wallet." Sen. Joseph R. Biden Jr. (Del.), ranking Democrat on the Foreign Relations Committee, said the administration is "trying to create the impression that they are internationalizing this," boasting of the participation in Iraq by 30 countries that will have contributed 30,000 peacekeepers by this fall. But 30,000 troops are not nearly enough to relieve the strain on U.S. forces, he said, and the administration's refusal to seek a second resolution has cost it as many as 45,000 additional troops from India, Pakistan, Bangladesh, Germany and

appointed Iraqi Governing Council, an interim administrative body with 25 members drawn from across Iraq's political, ethnic and religious groups. The council has the power to appoint interim diplomats abroad, adopt policies and approve budgets, but Iraq's U.S. administrator Paul Bremer can veto its decisions.

Despite increasing pressure to "internationalize" the postwar reconstruction of Iraq, the Bush administration is not actively pursuing a new U.N. Security Council resolution authorizing broader international participation out of concern that greater U.N. involvement could reduce U.S. control.

Several months after the U.N. Security Council refused to endorse the U.S. led invasion of Iraq, the Bush administration and key U.N. members remain at odds over a formula that would relieve the military and financial burdens the United States is bearing almost alone. Publicly, senior administration officials say that Secretary of State Colin L. Powell is "exploring" the possibility of a second U.N. resolution to replace or amend Resolution 1483, passed in late May, which effectively granted the United States control over Iraq's economy and its political process until an internationally recognized government takes power in Baghdad. "The notion that we are somehow philosophically or ideologically opposed to some type of new U.N. resolution is not accurate," Douglas J. Feith, undersecretary of defense for policy, said yesterday. But when pressed on the issue, administration officials acknowledge that they have concerns about any resolution that would diminish the authority enjoyed by L. Paul Bremer, the chief civilian reconstruction official, and U.S. military commanders to manage the postwar situation in Iraq.

Despite Powell's recent statements that he would be exploring a new resolution, national security adviser Condoleza Rice has informed council diplomats that it is too early to consider a new U.N. mandate for Iraq, according to a senior Security Council diplomat. The Bush administration has also declined to formally ask NATO to assume

authority over peacekeeping. France, Germany and some other countries agreed.

Some administration officials said they would now rethink their strategy of spurning the United Nations and see if there could be some language worked out in a Security Council resolution as sought by India and the other countries. In effect, American administration officials now say, such a resolution would be more trouble than it is worth. Soundings among members of the Security Council indicated that Russia, France and other countries might try for concessions favorable to them in the running of Iraq, and such demands would only deepen divisions between them and the United States.

"The last thing we need is a loss of momentum over the efforts to get things under control in Iraq," said a Western diplomat involved in these discussions. "Besides, the violence in Iraq is not as bad as everyone thinks it is." Some experts say that sooner or later the United States may have to change its mind again, particularly if conditions in Iraq deteriorate drastically. United Nations officials involved in peacekeeping efforts in Afghanistan and the Balkans say that the total number of troops in Iraq may have to double before the security situation comes under control.

Security Council major powers approved almost all of the U.S. drafted resolution that would welcome Baghdad's new Governing Council and formally authorize the United Nations assistance mission in Iraq. U.N. Secretary-General Kofi Annan and Secretary of State Colin Powell have both called for quick action. Washington hoped the text would endorse the Governing Council "as the beginning of a government of Iraq that will ultimately assume full sovereignty and full responsibility for the people of Iraq," he said. The council's five permanent members namely, the United States, China, Russia, Britain and France were shy and informally debated the precise wording of a draft text put forward by Washington recently.

Debate has focused on the language to be used to endorse the U.S.

more than minimal authority in the reconstruction of Iraq. Many administration members say that France, Germany, Russia and other countries demanding such a role are actually doing so to try to get more contracts and economic benefits for themselves.

The desire for more United Nations involvement by many countries echoes the debate that preceded the war. Vice President Dick Cheney, Defense Secretary Donald H. Rumsfeld and others were openly disdainful of getting United Nations authorization for the war, even after Mr. Bush had sided with Secretary of State Colin L. Powell to pursue that route. Mr. Rumsfeld, according to administration officials, vehemently opposes any dilution of military authority over Iraq by involving the United Nations, either through United Nations peacekeepers or indirectly in any United Nations authorization of forces from other countries. American military officials say they fear that involving the United Nations, even indirectly, will hamper the latitude the United States must have in overseeing Iraqi security and pursuing anti-American guerrilla forces or terrorist actions.

The Pentagon recently said that besides the United States and Britain, the other countries that have already sent troops to Iraq are Albania, the Czech Republic, Denmark, Estonia, Georgia, Hungary, Italy, Latvia, Lithuania, Macedonia, the Netherlands, Norway, Poland, Romania, Slovakia, Spain and Ukraine. The troops in Iraq serve under American and British command, and so would the troops of any other countries that took part.

In addition, another dozen countries have been asked to help with forces to protect and carry out relief. They include Azerbaijan, Bulgaria, the Dominican Republic, El Salvador, Honduras, Kazakhstan, Moldova, Mongolia, Nicaragua, the Philippines, Portugal and Thailand. In all, a Pentagon official said, the United States hopes to round up 44 countries to participate in the occupation. A setback in the drive to line up countries occurred in July, when India, in a reversal, said it would not participate without further United Nations

Council "welcomes" it. The resolution would also establish an "assistance mission" of the United Nations in Baghdad to support various United Nations activities there. Both steps were sought by the United Nations secretary general, Kofi Annan, who had been under some pressure from Washington to make a gesture to recognize the legitimacy of the occupation and Kofi Annan did just that and the confirmation came from the Security Council. The American-led occupation picked the Governing Council members in July, appointing people who represented a mix of ethnic and sectarian interests to oversee Iraqi ministries and begin the process of drafting an Iraqi constitution.

Several Governing Council members have visited the United Nations, and earlier in time Mr. Annan said he favored "some form of recognition" for the Governing Council through a Security Council resolution. The resolution drafted by the United States and submitted a while ago was perfunctory compared with previous Council resolutions on Iraq. Though the American administration has decided against seeking a separate resolution to give the United Nations any authority over security, some officials say that consideration might be given to getting wider United Nations authority over the multibillion-dollar reconstruction of Iraq.

A meeting of potential donor countries has been scheduled for Oct. 24 in Madrid, and some of the big European countries that wanted a more significant United Nations role if they sent peacekeepers are also hinting that they wanted the United Nations to have more of a say over reconstruction if they have to put up huge sums of money for that effort.

In Iraq, L. Paul Bremer III, the top American administrator in the occupation formula in Iraq, said that over the next four years, the amount of money needed from outside for Iraq would be "staggering." Many experts say it could amount to tens of billions of dollars. The Bush administration has been reluctant to give the United Nations

enlist other countries to assist the occupation forces in Iraq, which are dominated by the large number of United States troops there. In addition to American forces in Iraq, there are 21,000 troops representing 18 countries. At present, 11,000 of that number are from Britain. The United States plans to seek larger numbers to help, especially with relief supplies that are coming from another dozen countries.

Administration officials in the United States said that in spite of the difficult security situation in Iraq, there was a consensus in the administration that it would be better to work with these countries than to involve the United Nations beyond the limited role already assigned to it, or recognize through requested favors countries that opposed the war and are now eager to exercise influence in a postwar Iraq.

"The American administration is not willing to confront going to the Security Council and saying, 'We really need to make Iraq an international operation,' " said an administration official. "You can make a case that it would be better to do that, but right now the situation in Iraq is not that dreadful."

The American administration's position could complicate its hopes of bringing a large number of American troops home in short order. The length of the American occupation depends on how quickly the country can be stabilized and the attacks and uprisings brought under control. The thinking on broadening international forces was disclosed recently as the United States moved on a separate front at the Security Council to get a resolution passed a short time ago that would welcome the establishment of the 25-member Governing Council set up by the United States and Britain in Iraq.

Security Council diplomats have always asserted that they expected the resolution to pass, but not without some qualms among some members. In a measure of these misgivings, the diplomats said the wording of the resolution was changed at the last minute from saying that the Security Council "endorses" the Iraqi group to saying that the

could help to protect the United States and other countries from major military conflicts.

As of now, however, there are no real signs that the Bush administration is interested in falling back on the traditional U.S. stance toward the United Nations. It is true that internationalists amongst the administration, such as Colin Powell, have sought to soften the anti-U.N. rhetoric coming from Pentagon officials like Secretary of State Donald Rumsfeld. But even the internationalists seem to be falling in line with the Bush Doctrine that calls for a more internationally proactive U.S., not necessarily working within the guidelines put forth by the United Nations.

If this waning influence of the United Nations continues along with a proactive U.S. on the international scene, there will be definite reactions throughout the world. Because states are not convinced of the American economic, political and societal models, they will react negatively toward hegemonic U.S. assertions and will work to limit the power of the United States. If these states cannot use the U.N. to limit the power of the U.S., they will use other means such as building alliances and increasing their economic independence from Washington. Finally, in order to protect their interests, they will pump more money into their militaries. Such a future does not bode well for an improved sense of world order that all humanity so desperately desires.

Pressure on American presence in Iraq

Under the heat of numerous attacks against the military presence of the Americans in Iraq, the Bush administration is considering the idea of giving the United Nations more of a role in the occupation of Iraq as sought by France, India and other countries as a condition for their participation in peacekeeping there, administration officials said today. Instead, the officials said, the United States would widen its effort to

and decide on how they will alter their national policies. But if the U.N. continues to be ignored by the United States, these states will be forced to alter their national policies, focusing less on international cooperation and more on strict national objectives; these states will no longer be able to achieve national objectives through the United Nations and will now have to take unilateral actions to secure their interests, as was done by the U.S. in Iraq.

The U.S., however, still has the possibility to mend the damage done to the U.N. If the Bush administration were to affirm unequivocally that the United Nations was needed to rebuild Iraq and was imperative for the creation of a future Iraqi government, it would restore the U.N.'s credibility. The United States would have to take a less hands on approach in Iraq's political, economic and military future; moreover, the U.S. could push for an international peacekeeping force to be deployed throughout all of Iraq, giving a real possibility that the Iraqi people would see the U.S. action as liberation rather than occupation. These actions would reassert the traditional U.S. belief in the importance of the United Nations as an effective force in world order.

The buttressing of the United Nations by the United States would work to protect U.S. interests in the future. It is true that the U.S. will be better able to achieve more narrow national objectives by circumventing the U.N., but this will only be possible in the short-term. Lacking the attraction necessary to be a global hegemon and weakening the power of other states through its rejection of the United Nations, other states will work to rival the U.S. in economic and military power. Like all great powers, the superiority of the United States will most likely become diminished in the future. Therefore, in order to secure long-term U.S. interests, the United States should work to reinforce the United Nations, or to create a new global body that will be able to restrain individual states effectively. While such an institution may damage some U.S. short-term interests, in the end it

world order. During its trial decade, the U.N. had a few notable successes, such as its prevention of Saddam Hussein from remaining in control of Kuwait; however, weak states felt that the United Nations was merely a handmaiden of the United States, a country whose economic and military power was so strong that it could manipulate individual member states to vote in its favor. But the U.N.'s major failures were most evident in its powerlessness to intercede in military disputes. Not intervening in the Rwandan genocide was one of the greatest tragedies of the 1990s and directly tarnished the reputation of the United Nations as an effective military force. Rwanda proved that in order for an organization like the U.N. to exist, it needed an independent military free from the restraints and policies of member states.

But it was not until the invasion of Iraq in 2003 that the U.N.'s true impotence was revealed. The inability of the U.N. to restrain the United States from attacking Iraq proves that the U.N. is completely incapable of enforcing resolutions that bind powerful states to international law. This inability, though already well known, is most evident in the U.N.'s decades-long failure to restrain Israel from its occupation of foreign lands. But the U.N.'s restraining inability in 2003 was magnified by the fact that the country the U.N. could not restrain was the all-powerful United States, ironically also a country that publicly cherishes the very ideals for which the U.N. stands.

The United States has almost always been an outspoken proponent of the U.N., often citing its resolutions as justifications for punishing a vile government. Yet in 2003, the U.S. showed that it now considers the U.N. to be only a servant of U.S. policy and that it's openly willing to defy the rulings of this international body that it, itself, helped to create. In doing so, the U.S. has weakened the United Nations and will indirectly cause less international cooperation and a higher potential for regional conflict. The effects of this public disavowal have not yet begun to be seen. It will take time for states to reassess their interests

America is the "indispensable nation" that needs to continually expand its sphere of influence has been met with resistance from many, both inside and outside its borders. This failure of persuasion means that the U.S. will find it difficult to secure control around the world and instead will be met with challenges from other states claiming different ideologies, hoping to surmount the U.S. in global attractiveness and influence. It looks like the U.S. is going to continue this failed attempt to remain a global hegemon, however, soon the U.S. is going to learn that there is a strong likelihood of its future position to be weakened and work to create empowered global institutions that could prevent one state from ever achieving too much power.

History in this regard provides lessons that one has to benefit from, the battles fought between the great European states in the two world wars exemplified the need to restrain individual states from becoming bad character superpowers. After World War I, the League of Nations was created. This organization was not given enough power and it became obsolete with the bloodshed of the Second World War. After Hitler's and Hirohito's armies fell, the need for a restraining organization was felt once again. The United Nations was created in order to provide an effective tool for tempering the power of individual states. While achieving many great humanitarian successes, the United Nations has largely failed in its other mission to check the power of dominant states. It was able to restrain weak states effectively, but due to its lack of a strong military or economic capability, powerful states simply ignored the decrees of the United Nations when they didn't suit their interests. Instead of the United Nations preserving world order after the fall of Germany and Japan, a fragile power balance developed from the rivalry between the Soviet Union and the United States.

With the fall of the Soviet Union in the early '90s, it was finally time to see if the United Nations could fulfill its mandate to control

Implications of the US-UK war on Iraq

Professor ***Michel Nehme****

The political and economic implications of the Iraqi War are multi-fold, starting from the major changes in the Global political structure, between the E.U. and the US and Russia, as well as major changes in regional scales, such as in the Middle East.

The War created a political earthquake, which will change the traditional political and economic structures of the Middle East states as well as the region as an economic market. The Gulf seems to loose importance and on the other hand Jordan will gain political and thus economic power in the region. The peace process between Israel and the Palestinians and the enormous investments in infrastructure in the West Bank, Gaza and Iraq will become a potential market for goods and services as well as Lebanon that will gain back its financial importance following initiatives of peace if this is to take place. Such political and economic rapid changes require management of private sector industries and businesses to formulate new policies and strategies towards the Middle East as a region and towards each Middle East state. In dealing with the global political implications, it is suffice to mention that the United States has failed to persuade the world to support its quest for global hegemony. The belief that

**Dean of PSPAD, Notre Dame University*

شرف. تضحية. وفاء

طُبع في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية ٢٠٠٣

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY — **Dr. Michel NEHME**

Dr. Adnan AL-AMIN — **Dr. Hassan MNEIMNE**

Dr. Ilham MANSOUR — **Dr. Abdallah FARHAT**

Rédacteur en chef: Mahmoud Berry

- Mondialisation entre refus et alternative ..... *Angela KAHIL 216*
- Implications of the US-UK war on Iraq ..... *Pr. Michel NEHMEH 248*

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANES

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO